النحو في الكلام كالملح في الطعام



تاليف

العلامة المحقق عبد الرحمن بن محمد الجامي المولود
ب "جام" في سنة ٨١٧هـ المتوفى ب "هرات" في سنة ٨٩٨هـ

تحقيق وتعليق

محمد فاروق أعظم القاسمي

اتحاد بكڈپو دیوبند

تقديم

فضيلة الشيخ المفتي نذير أحمد القاسمي الموقر/حفظه الله
شيخ الحديث بدارالعلوم الرحيمية ، باندي فوره ، كشمير
وعضو هيئة قانون الأحوال الشخصية الإسلامية لعموم الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي خلق الإنسان ، وأنزل لهدايته القرآن . والصلاة والسلام دائمًا سرمدًا على سيد الإنس والجانّ، وعلى آله وصحبه الذين نالوا صفة الإحسان .

أمَّا بعد! فإن علوم الكتاب والسنَّة والفقه والسيرة النبويَّة، تحتلُّ مكانةً أساسيَّةً في العلوم الإسلامية ، ولكن علمي النحو والصرف لهما منزلةٌ ممتازةٌ واضحةٌ ، بالنِّسبة للعلوم العربية التي يتوقّف عليها فهمُ مرادات الكتاب والسنَّة على وجه البصيرة . هذه حقيقةٌ لا تخفى على أحد من أصحاب العلم . ولأجل ذلك يبتدأ طلاب علوم القرآن الكريم والحديث النبويِّ الشريف مسيرَتَهم الدِّراسية بعلمي التصريف والنحو . وكما لا يخفى أنَّ أبواب فهم معاني الكتاب والسنة تفتتح لهم ، مثلَما يتضلَّعون من التصريف والنحو؛ فلذلك تُعْتَبَرُ الكتب الابتدائية – التي تتعلق بالنحو والصرف – لبنةً أُولى بالنسبة للعلوم الإسلامية المقصودة .

ومن الكتب النحوية – التي تُدَرَّس في الصفوف الابتدائية في مدارسنا الإسلاميَّة بشبه القارَّة الهنديَّة عامَّةً ، وفي الجامعة الإسلاميَّة : دارالعلوم ديوبند/الهند ، وما يَتْبَعُها من المدارس خاصَّةً – «كتاب شرح مائة عامل» ، والجدير بالذكر أنَّ الشرح يُنْسَبُ إلى العلاَّمة عبدالرحمن الجامي رحمه الله صاحب «الفوائد الضيائيَّة» على «الكافية» لابن الحاجب، بينما يُسْنَدُ المتن – المُسمّى بـ «العوامل المئة» في كتب التراجم ، حينما تقول العامَّة : «مائة عامل» إلى العلامة عبد القاهر الجرجاني رحمه الله .

هذا الكتاب – أي : شرح مائة عامل – يُدَرَّسُ في مدارسنا بعناية كبيرة وجهود مكثّفة، فيقوم المعلّم بشرح المفردات لغةً وصرفًا ، وبإيضاح المسائل إيضاحاً كاملاً ، كما يقوم بإعرابه . وإلى جانب ذلك الطلاب يقرؤونه بجُهد وصبر .

هذا ؛ وفي ناحية أخرى قد تناوله العلماء بالشرح والتيسير في كلّ عَصْر في لغات مختلفة حسب ما اقْتَضَتْه الظروف والأحوال . فمنهم فضيلة الشيخ محمد فاروق أعظم القاسمي – الذي يعمل أستاذًا بدارالعلوم الرحيمية ، باندي فوره ، كشمير – فقد تناوله بالتحقيق والتعليق والتصحيح . ولا شك أن هذا العمل يحتاج إلى إجهاد الجسم ، كما يدلُّ ذلك على حسن ذوقه وكمال طلبه أيضًا. وبما أنَّ صاحب التحقيق والتعليق مُوْلَعٌ باللغة العربية – التي وعد الله لها بالخلود في ضمن حفظ القرآن الكريم – وإلى جانب ذلك يَتَذَوَّق الأسلوب العربي المعاصر ، فاختار الكتابة باللغة العربيَّة بدلَ اللغة المحلِّيَّة الأرديَّة . وقد وضع تعليقات على الكتاب في مواضع رآها تحتاج إليها بعبارة سهلة سلسة ، وزيَّنَهُ بالتحقيقات اللغويَّة والصرفيَّة والنحويَّة التي جَعَلَتْه نافعًا للغاية ، وقد استفاد أثناء التحقيق والتعليق من شتى المراجع النحويَّة والصرفيَّة واللغويَّة الموثوق بها ، وهي تبلغ زهاء ثلاثين كتاباً

إنَّ صاحب التحقيق والتعليق يستحق التهنئةَ والتبريكَ على هذا الشوق العلميِّ والذوق التأليفيِّ

وأخيرًا – لا آخِرًا – أسأل الله تعالى أن ينفع به الأساتذة والتلاميذ، وأن يجعله إكسيرًا لقوة الفهم . (آمين)

وأنا العَبدُ الضعيف
نذير أحمد عفي عنه
الأستاذ بدارالعلوم الرحيمية، باندي فوره، كشمير
١٥ جمادى الثانية سنة ١٤٢٥هـ

كلمة صاحب التحقيق والتعليق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي هوالفاعل المختاروالصلاة والسلام على النبي الأمي وعلى آله وأصحابه الأبرار. أمابعد!
فالعلوم العربية اثنتا عشرة: اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان، والخط، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، وإنشاء الخطب والرسائل، والتأريخ .

ومن أهم هذه العلوم وأجلها وأنفعها « علم النحو » ؛ إذ هو أداة إدراك كلام رب العالمين، ووسيلة فهم أحاديث سيد المرسلين وخاتم النبيين، وهو سلاح اللغوي ، وعماد البلاغي ، وأداة المشرع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعًا؛ فهو حاجة كل دارس في العلوم الشرعية ، وبغية كل طالب للعلوم العربية

أهمية علم النحو :

قال الإمام كمال الدين أبوالبركات عبد الرحمن الأنباري النحوي -٥١٣=٥٧٧هـ - في كتابه الجليل المسمى بـ«لمع الأدلة»:

إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو ؛ فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره ، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه ، لاتتم إلا به . (النحو الوافي ١/١)

قال الإمام شعبة :

مثل صاحب الحديث الذي لايعرف العربية مثل الحمار ، عليه مخلاة لا علف فيها . (تفسير القرطبي ٢٤/١)

قال حماد بن سلمة :

من طلب الحديث ولم يتعلم النحو فهو كمثل الحمار ، تعلق عليه مخلاة ليس فيها شعير. (تفسير القرطبي ٢٤/١)

قال عمر رضي الله عنه :

تعلموا النحو، كما تعلمون السنن والفرائض. (عزاه في البيان والتبيين ١٧١/٢، إلى عمر رضي الله عنه)

كان أيوب السختياني يقول :

تعلموا النحو ؛ فإنه جمال للوضيع ، وتركه هجنة للشريف . (البيان والتبيين ١٧١/٢)

قال الإمام الزركشي - ٧٤٥=٧٩٤هـ - في كتابه الفريد: البرهان في علوم القرآن ٣٧٨/١: وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره : النظر في هيئة الكلمة وصيغتها

ومحلها؛ ككونها مبتدأ أو خبرًا ، أو فاعلةً أو مفعولةً ، أو في مبادئ الكلام ، أو في جـــواب ، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير ، أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك .

نشأة النحو :

من المعلوم أنه لم يكن للعرب قبل الإسلام قانون للإعراب؛ بل كانت السليقة قائمة محل الإعراب ، يقولون فيعربون ، وقد قال أعرابي :

ولست بنحوي يلوك لسانه = ولكن سليقي فأقول فأعربُ

فلما جاء الإسلام ، وانتشر شرقًا وغربًا ، واختلطت الأمم : العرب والعجم بالمعاشـــرة والمناكحة فتولد اللحن والإمالة في غير محلها حتى كادت العربية أن تتلاشـــي . فبـــدأ الخلفـــاء والعلماء أن يفكروا في وضع قانون يعصم الكلام العربي عن اللحن والخطأ . ولعل أول من فكـــر في هذا الأمرالهام الخليفة الراشد عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– حيث علم أن اللحن يتسرب إلى تلاوة القرآن الكريم ، فاستدعى أبا الأسود الدئلي، وأمر أن يفكر في رسم القواعد النحوية .

ثم لم يزل أبو الأسود يفكر في هذا الموضوع ، وتنبه واستمع إلى الأخطاء التي تقـــع في الكلام العربي ، ثم شاور مع على بن أبي طالب – رضي الله عنه – في هذا الأمـــر واستشـــار ؛ فأرشده على رضي الله عنه إلى عدة أمور ، ووضع له بعض القواعد ، منها : باب «إن» ، وباب الإضافة، وباب الإمالة ، وقال له : انح هذا النحو . ثم وضع أبو الأسود أبوابًا ، منـــها : بـــاب العطف ، وباب النعت ، وباب التعجب ، وباب الاستفهام .

وكان مقر أبي الأسود في البصرة ، وحين تواجده في البصرة كان يسمع الألحان كثيرًا ، فكلما يسمع لحنًا جديدًا كان يرسم قاعدة جديدة لتصويبه . وكانت البصرة آنـــذاك في أمـــس الحاجة إلى قانون يعصم لحن الكلام ؛ إذ ظهر فيها ظاهرة اللحن كثيرًا .

ولم يرسم أبو الأسود جميع القواعد النحوية ، بل ترك كثيرًا منها لتلامذه . ولمن جـــاء بعده من أئمة النحو ، فأتموها وكمَّلوها وأضافوا إليها ، وفرَّعوها ، واستدلُّوا لهـــا ، وبيَّنوهـــا ، وفصَّلوها ووضَّحوا طريقها ، وأَثْبَتُوا أصولها وقواعدها .

أشهرهم : عنبسة المعروف بعنبسة الفيل ، ويحي بن يعمر العدواني ، وعطاء بن أسود ، وأبو الحارث ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد الفراهيدي .

وأما الذي فاق جميع الذين سبقوه ، فهو أبوعمر بن عثمان بن قنبر الشيرازي ثم البصري ، المعروف بـــ «سيبويه» المتوفي ١٨٠هـــ الذي اشتهر في أيام هارون الرشيد ، وهو استقصى أجزاء النحو، ومسائله كلها ، وجمعها في مصنف سماه بـــ «الكتاب» ، وهو كتاب فريد أول في بابه ، جليل

الشأن ، ولم يزل أهل العربية يفضلونه ، حتى قال المبرد : لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله . وقال أبو عثمان بكر المازني: من أراد أن يصنف كتابًا كبيرًا في النحو بعد «كتاب» سيبويه فليستحي.

ثم وضع أبو على الفارسي وأبوالقاسم الزجاج كتبًا مختصرة للمتعلمين يحذون فيها حذوَ الإمام في كتابه ، ثم طال الكلام في هذه الصناعة ، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة، وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار، فاختصروا كثيرًا من ذلك الطول، مع استيعابهم لجميع ما نقل؛ كما فعله ابن مالك في التسهيل وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ للمتعلمين ؛ كما فعله الزمخشري في المفصل ، وابن الحاجب في المقدمة المسماة بالكافية ، وربما نظموا ذلك نظمًا؛ مثل: ابن مالك في الأرجوزتين ، وابن معطي في الأرجوزة القديمة

قد ألف العلماء في هذا الموضوع كتبًا كثيرة ، لا يسع طلاب النحو جهلها ، فبعضها مطول ، وبعضها موجز ، وبعضها متوسط. إني أذكر بعضها فيما يلي :

١-الأبنية . ٢- ألفية ابن مالك . ٣- ألفية ابن معطي . ٤- أوضح المسالك . ٥- الأنموذج . ٦- أسرار العربية . ٧- الإرشاد . ٨- أصول النحو . ٩- البرهان شرح الإيضاح. ١٠- بسيط الإعراب . ١١- التخيير شرح المفصل . ١٢- الجمل لعبد القاهر . ١٣- الجمل الهادية . ١٤- جمل الزجاج . ١٥- خصائص النحو . ١٦- شرح شذور الذهب. ١٧- شرح قطر الندى . ١٨- قواعد الإعراب . ١٩- الكافية. ٢٠- اللب. ٢١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . هذا مفيد جدًا . ٢٢- النحو الوافي في أربعة أجزاء طوال وضخام. هذا الكتاب فريد في بابه، فإن ظفرت به فلايكاد أن تحتاج إلى غيره . وغيرذلك كثيرجدًا إن أردت الوقوف عليها فراجع إلى «كشف الظنون» .

• ومن المختصرات المفيدة المتداولة المتلقاة بالقبول كتاب: العوامل المئة أيضًا، ألفه شيخ العربية، آية النحو، صاحب المؤلفات القيمة الأخرى : أبوبكر عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ .

هذا الكتاب موجز غاية الإيجاز ، خفيف المحمل، سهل المأخذ، متضمن للفوائد النحوية الهامة ، خير مرشد للنشء الصغار إلى العوامل النحوية العربية ، التي يحتاج إلى معرفتها كل متعلم في المدرسة العربية ، لا يكاد أن يستغني عنها الصغير والكبير ؛ المبتدي والمنتهي ، فحاز حسن القبول؛ وخير دليل على ذلك أن العلماء اعتنوا اعتناء بالغًا بهذا الكتاب ؛ فبعضٌ شرحه ، وبعضٌ علق عليه ، وبعضٌ نظمه ، وبعضٌ أعربه . أذكر فيما يأتي شروح هذا الكتاب :

١- شرح العوامل المئة ؛ للشيخ حاجي بابا الطوسي . ٢- شرح العوامل المئة ؛ للشيخ حسام الدين التوقاني المتوفى ٩٢٦هـ . هذا الشرح مع وجازته متضمن لفوائد لاتكاد توجد في الكتب المبسوطة . ٣- شرح العوامل ؛ للشيخ أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده

المتوفى ٩٦٨هـ . ٤- شرح العوامل؛ للشيخ يحيى بن بخشي المتوفى. ١٠٠٠هـ. ٥- شرح العوامل؛ للشيخ يحيى بن نصوح ابن إسرائيل. ٦- شرح العوامل للعلامة بدرالدين محمود بن أحمد العيني المتوفى ٨٥٥هـ . ٧- شرح العوامل الجرجانية ؛ للملا سعد الله . ٨- شرح العوامل الجرجانية؛ للشيخ حسن بن موسى الكردي. ٩- جامع الفوائد في شرح مائة عامل للملا صادق. ١٠- تسريح العوامل في شرح العوامل ؛ للشيخ أحمد بن محمد زين الفطاني الملايوي. ١١- التعليق؛ للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ. ١٢- إعراب العوامل المئة للمولى راشق قاسم الأزنيقي . ١٣- الإعراب في ضبط عوامل الإعراب ؛ للشيخ إبراهيم الجزري. ١٤- شرح مائة عامل ؛ للعارف عبد الرحمن الجامي صاحب الفوائد الضيائية . وها هو الذي بين أيديكم ، والذي قمت بشرحه .

إن هذا الكتاب المسمى بـ «شرح مائة عامل» للعارف العلامة عبدالرحمن الجامي رحمه الله – داخل في المقرارت الدراسية للمدارس الإسلامية بشبه القارة الهندية منذ عهد طويل. وهو مختصر ، مفيد ، سهل التناول ، محتوٍ على المعلومات النحوية المفيدة التي لا يستغني عن معرفتها الكبار فضلاً عن الصغار .

ولكن من المؤسف للغاية أن طبعاته كلها تتَّسم بالأغلاط الكتابية والإملائية والمطبعية ؛ وفوق ذلك حاشيته باللغة الفارسية ، تلك اللغة التي كانت سوقها يومًا مستطارة مكتظة ، فكانت صولتها وجولتها ، ولكنها أصبحت اليوم كاسدة هادئةً .

ذات يوم من الأيام – وذلك عام ١٩٩٩م، وكنت آنئذ متعلمًا في الصف السابع (قبل الحصول على شهادة الفضيلة بعام واحد) بالجامعة الإسلامية : دارالعلوم ديوبند – خطر ببالي أن أقوم بتصحيح الأغلاط ، وأن أضع عليه شرحًا بالعربية – التي تُعْتَبَرُ لغة الإسلام الرسمية ، ووعد الله لها بالخلود في ضمن حفظ القرآن الكريم – فعزمت على ذلك متوكلاً على الله العلي القدير، وبدأت العمل بفضله تعالى وحسن توفيقه . فتم هذا العمل في عدة سنوات، حتى انطبع عام ٢٠٠٤م، من مكتبة اتحاد ديوبند في حلة قشيبة تسر الناظرين ، فتلقاه القراء بالقبول حتى نفدت طبعته الأولى في مدة قصيرة ، وفي أثناء ذلك طلب مني الطابع والناشر – وهو الأخ المحترم : شاداب صاحب مكتبة اتحاد ديوبند – أن أراجعه ، فلبيت دعوته تلبية مسرور، وقد عملت خلال المراجعة أعمالاً كثيرة كما يأتي بيانها . وقد كنت عملت في الطبعة الأولى ما يلي :

١- قابلتُ النسخة المطبوعة من المكتبة الإمدادية / ديوبند – ألّتي جعلتها أصلاً – بالنسخ القديمة المطبوعة في سنوات مختلفة من مكتبات مختلفة، وبالنسخة المخطوطة ، المحفوظة في مكتبة مظاهر علوم (الوقف) سهارنبور، يوبي، فإن وجدت في نسخة ما زاد على الأصل،

فأخذته بشرط صحته وفائدته ووضعت بين المعكوفين : [......]

٢- اجتهدتُ أن أميِّز بين المتن والشرح تمييزًا صحيحًا ، وقد وضعت المتن بين علامتين مزهرتين : {.....} ، واستعنت على ذلك بشرحي العوامل المائة: تسريح العوامل ، وجامع الفوائد . الأول مطبوع، والثاني مخطوط محفوظ بمكتبة دارالعلوم ديوبند.

٣- قارنتُ نصوص الكتاب مع نصوص الكتب النحوية المعتبرة ، والدراسية ، وغير الدراسية، والمطولة ، والمختصرة .

٤- وضعت تعليقات على المواضع التي كانت محتاجة إليها حسب علمي.

٥- اعتنيت بعلامات الترقيم ؛ لما لها من أهمية في تقسيم النصوص وتفهيم المدلولات ، وقد كانت النسخ الهندية السابقة كلها خلوًا منها .

٦- نبَّهتُ على الأغلاط الكتابية .

٧- صححتُ الأخطاء المطبعية والإملائية .

٨- قدَّمتُ تعريفًا بصاحب العوامل المئة ، وصاحب شرح العوامل المئة ، والأعلام الواردة في الكتاب .

٩- لم أذكر اختلاف النسخ ؛ لما لم نرَ فيه فائدة كبيرة .

١٠- لم أقم بتشكيل عبارة الكتاب – إلا الآيات القرآنية – ؛ لأن الأساتذة في مدارسنا عامةً يدرِّبونَ التلاميذ بهذا الكتاب بتطبيق القواعد النحوية على الكلام العربي . فضبطه بالشكل لايكون مفيدًا ولا مناسبًا .

هذا ما كنت عملته في الطبعة الأولى ، وأما في هذه الطبعة – أي : الطبعة الثانية – فقمت بعمل ما يأتي :

١- وضعت حواشي على مواضع تحتاج إليها ، وقد كانت الطبعة الأولى خالية منها .

٢- اختصرت حواشي الطبعة الأولى في بعض المواضع .

٣- زدت بعض حواشي الطبعة الأولى إن اقتضاه المقام .

٤- صححت ما صدر في الطبعة الأولى من أخطاء .

وغير ذلك كثير جدًا .

قبل أن نختم الكلام ينبغي لنا أن نسرد أسماء شروح هذا الكتاب، وله شروح كثيرة؛ أهمها:

١- التوضيح الكامل بالفارسية . ٢- التبيين بالفارسية . كلاهما للشيخ إلهي بخش . ٣- شرح شرح مائة عامل للشيخ عبد الرسول ٤- شرح شرح مائة عامل للملا مسعود ، بالعربية . ٥- مفتاح العوامل للشيخ فخر الدين رحمه الله أستاذ الحديث سابقًا بدارالعلوم ديوبند ، بالأردية . ٦- البشير الكامل بالأردية . ٧- إيضاح العوامل بالأردية . ٨- مصباح العوامل بالأردية .

٩- الضياء الكامل بالأردية . وغيرها .

إني أسميت هذه التعليقات والتحقيقات المتواضعة بـ «نفع الطالب بتحقيق شرح مائة عامل» بارجاء أن ينفع الله تعالى بها الطالبين .

أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا السعي العلمي ، ويجعله نافعًا للدارسين والمدرسين ، ويجعله مقبولاً بين المعلمين والمتعلمين وأرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل في سجلّ الحسنات ويمحو به الخطيئات ، كما أرجو منه أن يوفقني إلى مواصلة هذا العمل في كتب علمية أخرى . إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير .

في الختام يحسن بنا أن نقول :

أيها القارئ الكريم ! إن ظفرت في هذا الكتاب بفائدة فادع بالتجاوز والمغفرة ؛ أوبزلة قلم أو لسان ، فافتح لها باب التجاوز والمعذرة .

كتبه :

أبو فرحان نبيل / محمد فاروق اعظم القاسمي

المدرس بدارالعلوم الرحيميه ، باندي فوره ، كشمير

١٠/٧/١٤٢٦هـ يوم الثلاثاء

التعريف بصاحب كتاب « مائة عامل »

هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (لايعلم تأريخ مولده) ، أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن حسن بن أخت الأستاذ أبي علي الفارسي[1] ، ولم يأخذ عن غيره؛ لأنه لم يخرج عن بلده .

كان من كبار أئمة العربية والبيان ، شافعيًا ، أشعريًّا[2] ذا نسك ودين ، ورعًا قانعًا ، دخل عليه لصٌّ فأخذ ما وجد ، وهو ينظر - وهو في الصلاة - فما قطعها . وكان آية في النحو.

تُوفِّي سنة إحدى وسبعين وأربع مئة ، وقيل سنة أربع وسبعين[3] (أطاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه)

ومن المؤلفات له :

١- أسرار البلاغة ٢- الإيجاز في مختصر الإيضاح ٣- جمل في النحو ٤- العوامل المئة في النحو ٥- درج الدرر في تفسير الآي والسور ٦- دلائل الإعجاز في المعاني والبيان ٧- شرح الفاتحة في مجلد ٨- عمدة في التصريف ٩- مختار الاختيار في فوائد معيار النظار في المعاني والبيان والبديع والقوافي ١٠- المعتضد في شرح إعجاز القرآن للواسطي ١١- المغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ١٢- المقتصد في تلخيص المغني له[4]

---

[1] سير أعلام النبلاء ١٨/٤٣٢

[2] بغية الوعاة للسيوطي ١/٣١١

[3] سير أعلام النبلاء ١٨/٤٣٢

[4] هدية العارفين ١/٦٠٦

التعريف بالشارح لمائة عامل[1]

هو عبد الرحمن بن محمد الشيرازي الحنفي ، المشهور بالجامي (نورالدين أبوالبركـات) عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية ، ولد بجام – هي قصبة بخراسان – في ٢٣/ شـعبان عـام ٨١٧هـ = ١٤١٤م ، ونشأ بهراة ، وبها عاش معظم حياته ، وتُوفِّي بها في ١٨/ المحـرم عـام ٨٩٨هـ = ١٤٩٢ م .

من مؤلفاته الكثيرة :

١- تفسير القرآن الكريم .

٢- الدرر الفاخرة في تحقيق مذهب الصوفيين والحكماء والمتكلمين في وجود الواجب .

٣- تاريخ هراة .

٤- شرح الكافية لابن الحاجب في النحو .

٥- شرح النقاية مختصر الوقاية في الفقه الحنفي[2] .

---

[1] اختلف في الشارح فقيل : السيد الشريف الجرجاني ، وقيل : عبدالرحمن بن محمد الجـامي ، ونسبت إليه هذا الكتاب الذي بين يديك اعتمادًا على ما جاء في التوضيح الكامل : «صرح ماه بن محمد أنور صاحب الدر المكنون بأنه من مؤلفات الشيخ عبدالرحمن الجامي رحمه.

[2] انظر : معجم المؤلفين ١٢٢/٥، وهدية العارفين ٥٣٤/١، والفوائد البهية ص

المبادئ النحوية العشرة

مبادئ كل علم عشرة : الحد والموضوع والغاية والاسم والاستمداد وحكم الشارع والفضل والنسبة والواضع والمسائل .

وقد جمعها العلامة الصبان في نظم ، فإليكم :

إن مبادئ كل فن عشرة		الحد والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبته والواضع		والاسم، الاستمداد، وحكم الشارع
مسائل، والبعض بالبعض اكتفى		ومن درى الجميع حاز الشرفا

من اللازم أن يقف طلاب علم العربية – الذي هو أداة فهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف – على تعريف النحو وموضوعه وغايته وكذا و ..... ليكونوا على بصيرة ، فأقوم بتسجيلها في ما يلي ، وهي أجدى من تفاريق العصا : فأتقنوا حفظها، وهي كالآتي :

١- تعريف النحو :

هو في اللغة يطلق على سبعة معان؛ قال الإمام الداؤدي :

للنحو سبع معان قد أتت لغةً		جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد ومثل ومقدار وناحية		نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

وفي الاصطلاح : يطلق على ما يعم الصرف تارة ، وعلى ما يقابله أخرى . ويعرف على الأول بأنه : علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية ، حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال ، وحال تركيبها ؛ كالإعراب والبناء ومايتبعهما من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد وكسر إن أو فتحها ونحو ذلك .

وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب .

٢- موضوعه :

الكلمة والكلام .

٣- ثمرته :

الصيانة عن الخطأ في إعراب الكلمات العربية ، والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله.

٤- اسمه :

النحو ، وسبب تسمية هذا العلم بالنحو أن عليًا رضي الله عنه أمر أبا الأسود بوضع في النحو لما سمع اللحن ، قال : فأراه أبوالأسود ما وضع ، فقال علي : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت فمن ثَمَّ سُمِّيَ النحو نحوًا [انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٨٢/٤]

٥- استمداده :

من كلام الله تعالى ، وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام ، وكلام العرب الموثوق بهم .

٦- حكم الشارع فيه :

الوجوب الكفائي .

٧- فضله :

هو من أشرف العلوم ؛ إذ هو أداة فهم الكتاب والسنة ، وهو مقدم في الطلب على سائر العلوم ؛ لأن الكلام بدون النحو لايفهم حق الفهم ، وقد لا يفهم أصلا إلا به .

٨- نسبته :

هو من العلوم النقلية الوضعية .

٩- واضعه :

أبو الأسود الدئلي [المولود في أيام النبوة ، والمتوفّى عام ٦٩هـ]

١٠- مسائله :

القضايا التي تذكر في هذا الفن ؛ نحو : كل فعل تام يرفع الفاعل ، سواء كان لازمًا أو متعديًا ؛ نحو «زيد» في قام زيدٌ ، وضرب زيدٌ .

{بسم الله[١] الرحمن[٢] الرحيم[٣]}

---

[١] الله : اسم علم للذات المقدسة ، لا يشاركه فيه غيره .

[٢] الرحمن : اسم مبالغة بمعنى عظيم الرحمة ، وهو غير منصرف كما في الخضري ٩٨/٢.

[٣] الرحيم : صفة مشبهة بمعنى دائم الإحسان .

وأما إعراب البسملة فهو هكذا : «بسم» جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف يقتضيه المعنى والمناسب ههنا «أؤلّف» ولفظ «اسم» مضاف «الله» مضاف إليه «الرحمن» نعت لكلمة الجلالة ، «الرحيم» نعت ثان لكلمة الجلالة ، والجملة من الفعل المحذوف «أؤلف» وفاعله المستتر فيه «أنا» ، والمتعلّق به جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ لفظًا ، إنشائيةٌ معنًى ، مستأنفةٌ لامحل لها من الإعراب .

فوائد : ١– الجار الأصلي وشبهه مع مجروره ، يتعلّقان بالعامل حتما ، والعامل يكون من الأمور الآتية : (١) الفعل مطلقًا – إلا ليس ففيه خلاف – ؛ نحو: حضر الطالب في الفصل . (٢) اسم الفعل ؛ نحو : نزال في الباخرة . (٣) المصدر الأصلي ؛ نحو : السكوت عن السفيه جواب . (٤) مصدر المرة (٥) مصدر الهيئة ؛ نحو : مِتية المحتال على الأرض عمل غير محبوب . (٦) المصدر الميمي ؛ نحو : هذا مسعى لتأييد الحق . (٧) المصدر الصناعي ؛ نحو : الوحشية للجنود الأمريكان غير خافية على المجتمع العالمي . (٨) اسم المصدر غير العلم ؛ نحو : العون للمحتاج عمل مرضي. (٩) اسم الفاعل ؛ نحو : أنا محب لأستاذي . (١٠) اسم المفعول ؛ نحو : المسلم مأمور بأداء الصلاة على الميعاد . (١١) الصفة المشبهة ؛ نحو: زيد فرح بالأستاذ . (١٢) اسم المبالغة ؛ نحو: زيد جوال في السوق . (١٣) اسم التفضيل ؛ نحو: زيد أجمل من عمرو . (١٤) اسم الزمان ؛ نحو: انقضى مسعاك لتأييد الحق . (١٥) اسم المكان ؛ نحو : عرفنا مدخلك إلى أعوانك . (١٦) اسم الآلة ؛ نحو: السواك مطهرة للفم . (١٧) الجامد المؤول بالمشتق ؛ نحو: أنت عمر في القضاء أي : عادل. (١٨) أحرف المعاني ؛ نحو: ما أكرمت المسيء لتأديبه ، فالجار والمجرور متعلقان بـ «ما» . (١٩) النسبة الإسنادية الواقعة بين ركني الجملة ؛ كقول ابن مالك في باب الاستثناء خاصًا بالأداتين : خلا وعدا « حيث جُرَّا فهما حرفان » فالظرف : حيث متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله : فهما حرفان ؛ أي : تثبت حرفيتهما حيث جرا . (ماخوذ من مواضع شتى من النحو الوافي)

٢– قد يخلو الكلام من ذكر العامل ؛ لأنه محذوفٌ جوازًا أو وجوبًا ، فإذا كان العامل محذوفًا جاز تقديره فعلاً، (مثل : استقر ، حصل ، وُجِدَ ، كان) وجاز تقديره وصفًا يشبهه (مثل: مستقرٌ ، حاصلٌ ، كائنٌ) إلا في القسم والصلة لغير أل الموصولة فيجب تقديره فيهما فعلاً . (المصدر السالف)

٣– الظرف ، والجار مع المجرور نوعان : مستقرٌ ، ولَغْوٌ ؛ المراد بالمستقر : ما كان متعلقه المحذوف كونًا عامًا يفهم بدون ذكره . والمراد باللغو ما كان متعلقه كونًا خاصًا . والكون العام

الحمد[١] لله على نعمائه الشاملة[٢]، وآلائه الكاملة[٣]. والصلاة[٤] على سيد[٥] الأنبياء[٦]: محمد[٧] المصطفى[٨] وعلى آله[٩] المجتبى[١٠].

واجب الحذف ، كما أن الكون الخاص يجب ذكره حتمًا ، لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ، فإن وُجدَتْ قرينة تدل عليه وتُعيِّنه صحَّ حذفه (المصدر السالف) .

٤- الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبعةٌ : الاستينافية ، والمعترضة ، والواقعة جوابَ قسم ، والواقعة جوابَ شرط غير جازم مطلقًا ، أو جازم ولم يقترن بالفاء أو إذا الفجائية، والتفسيريَّة ، والواقعة صلةً ، والتابعةُ لما لا محل له .

والجمل التي لها محلٌّ سبعةٌ أيضًا : الواقعة خبرًا ، والحاليَّة ، والواقعة مفعولاً ، والمضاف إليها، والواقعة جوابًا لشرط جازم إذا كانت مقترنةً بالفاء أو «إذا» الفجائيَّة ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لما لها محلٌّ .

(١) الحمد : الثناء بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل ، مقرونًا بالمحبة ، وهو نقيض الذم ، وأعمُّ من الشكر ؛ لأن الشكر يكون مقابل النعمة بخلاف الحمد .

(٢) نعمائه الشاملة : النعمة الدنياوية العامَّة للمسلمين والكافرين . كلمة «نعماء» مفردة ، بمعنى الخفض والدعة ، ج: أنْعُمٌ .

(٣) آلائه الكاملة: النعمُ التامة ، وهي النعَمُ الأخرويَّة ، و«آلاء» جمع الألى بمعنى النعمة .

فائدة : إن المصنف استخدم المفرد في نعمائه الشاملة ، والجمع في آلائه الكاملة إشارة إلى أن النعمة الدنياوية قليلة جدًا جدًا بالنسبة إلى النعمة الأخروية .

(٤) الصلاة : هي لغة الدعاء ، ومعنى صلاة الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم : الرحمة ، ومعنى صلاة الملائكة والمؤمنين عليه صلى الله عليه وسلم : الدعاء .

فائدة : يستحب علماؤنا الدعاء في حق الأنبياء بالصلاة والسلام ، وفي حق الصحابة بالترضي ، وفي حق التابعين والشيوخ والأولياء بالترحُّم وغيره . هذا ، وقد اكتفى صاحب الكتاب هنا بالصلاة ، ولم يأت بالسلام ، وكان المناسب له أن يجمع بين الصلاة والسلام امتثالاً لقوله تعالى : صلوا عليه وسلموا تسليما [الأحزاب/٥٦] ، وخروجًا من خلاف من كره إفراد أحدهما عن الآخر ، وإن كان عندنا لا يكره ، وهذا الخلاف في حق نبينا وأما غيره من الأنبياء فلا خلاف فيه. (رد المحتار ١/٨٥)

(٥) سيد : هذا في حقه تعالى بمعنى العظيم المحتاج إليه ، وفي غيره بمعنى : الشريف الفاضل الرئيس. وأصله: سَيْوِدٌ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء.

(٦) الأنبياء : جمع نبي ، وهو حامل الوحي والمخبر عن الله والداعي إليه وإلى الصراط المستقيم . وهو من النَبَأ بمعنى الخبر ، فأصله : النَبِيءُ، أُبْدلَت الهمزة ياءً وأُدغمت . والمراد «بسيدنا» سيِّد معاشر المخلوقين من إنس وجنٍّ وملك لقوله صلى الله عليه وسلم : أنا سَيِّدُ وُلْدِ آدَمَ وَلاَ فَخْرَ

اعلم أن {العوامل[١] في النحو[٢]} على ما ألفه الشيخ[٣]

[الجامع الصغير للسيوطي رقم الحديث ٢٦٩٢] وإذا ساد ولدَ آدمَ ساد غيرَهم بالأولى ، وإطلاقه جائزٌ على غير الله ؛ لقوله تعالى في حق يحيى : «وسيِّدًا وحَصورًا» [آل عمران ٣٩/٣] وفي الحديث : «إن ابني هذا سيِّدٌ» [الجامع الصغير للسيوطي رقم الحديث ٢١٦٧]

[٧] محمد : علم نبيِّنا الحبيب الذي أرسله الله رحمةً للعالمين ، وإمامًا للمتقين وقدوةً للعاملين ، كانت ولادته المباركة يوم الإثنين في الثاني عشر من شهر ربيع الأول ، وفي سنة ٥٧٠ ميلاديَّة ، وانتقل إلى الرفيق الأعلى يوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة للهجرة . الصلاة والسلام عليك يارسول الله! وعلى آلك الأطهار وصحابتك الأبرار وعلى من اتبعك إلى يوم القرار . والكلمة : «محمد» بدلٌ من السيِّد أو عطف بيان عليه ، لأن صفة المعرفة إذا تقدمت عليها أُعْرِبَتْ الصفة على حسب العوامل الداخلة عليها ، وأُعْرِبَتْ هي أي المعرفة بدلاً من الصفة ، كقوله تعالى : إلى صراط العزيز الحميد الله [إبراهيم ١/١٤] ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ؛ نحو : لميَّة موحشًا طلَلٌ .

فائدة جليلة : أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمدًا وصالحًا وشعيبًا وهودًا ولوطًا ونوحًا وشيثًا ، وسبب المنع : العلميَّة والعُجمة ، وأمَّا «موسى» اسم النبي ، فممنوع من الصرف؛ لوروده في السماع الأغلب كذلك . (النحو الوافي ٢٤٥/٤)

[٨] المصطفى : أي : المختار اختاره الله تعالى على سائر خلقه ليدعوهم إلى دين الإسلام . وأصله مصطفو من الصفو ، وهو الخلوص من الكدر ، قلبت تاء ؛ الافتعال طاءً ؛ لوقوعها بعد حرف الإطباق وهو الصاد .

[٩] آله : هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ابني عبدمناف ، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وأصله : أهلٌ ، ولكن قلبت الهاء همزةً ثم الهمزة ألفًا ، فصار آل ، ولا يستعمل لفظ «الآل» إلا في الأشراف بخلاف «أهل» ، فإنه يستعمل في الأشراف وغيرهم ، وإنما قيل : «آل فرعون» لتصوره بصورة الأشراف .

[١٠] المجتبى : المختار علمًا أو عملاً ، أو شرفًا وما إلى ذلك من صفات حميدة .

[١] العوامل : جمع عامل ، وجمع «فاعل» على «فواعل» مقيسٌ إذا كان لغير مذكر عاقل؛ كصاهل وصواهل ، بخلاف فارس وفوارس فهو شاذٌ . (حاشية السجاعي على شرح القطر ص/٩) والعامل في الاصطلاح : ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ، ينشأ عنه علامةٌ إعرابيةٌ ، ترمُز إلى معنى خاص كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما . (النحو الوافي ٧٥/١)

[٢] في النحو : جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره : «كائنةً» ، حالٌ من العوامل ؛ لما تقرر أن المجرورات بالحروف الأصليَّة – وكذلك الظروف – تكون بعد المعارف المحضة لفظًا ومعنًى أحوالاً ، وبعد النكرات المحضة صفات ، وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير محتملةً للحاليَّة

الإمام[١] أفضل[٢] علماء[٣] الأنام[٤] : عبدالقاهر بن[٥] عبدالرحمن الجرجاني[٦] – سقى[٧] الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه – {مئة عامل[٨]؛} [بعضها] {لفظيّةٌ[٩]، و} [بعضها] {معنوية[١٠]} .

والوصفيَّة . (النحو الوافي ٢/٤٤٦)

[٣] الشيخ : الذي بلغ سنَّ الشيوخة ، وهي غالبًا عند الخمسين ، ويطلق على ذي المكانة من علم أو فضل أورياسة ، والمراد هُنا : صاحب المكانة في العلوم العربية .

[١] الإمام : أي : إمام العلوم العربية . وهو لغةً : المتبع والقدوة .

[٢] أفضل : أي : أكثر فضلاً .

[٣] علماء : ج: عالم ، وهو المتصف بالعلم ولو بمسئلة واحدة . سواء كان بطريق الكسب أو بطريق المفيض الإلهي ، ويطلق في عصرنا وفي بلادنا على المتخرج في المدارس الدينية الإسلامية .

[٤] الأنام : أي : الخلق .

[٥] بن : إذا وقعت هذه الكلمة بين علمين ، يكون نعتًا لما قبله ، فيكون تابعًا في الإعراب ، ومضافًا لما بعده ، فيكون مجرورًا أبدًا .

ويحذف التنوين من الاسم المنون الذي كان علمًا ، مفردًا ، موصوفًا ، مباشرة بكلمة «ابن» أو «ابنة» ، وكلتاهما مفردةٌ مضافةٌ إلى علم آخر مفرد أو غير مفرد ، ولابد أن تكون البُنوَّة حقيقةً، ولا يشترط في واحد من العلمين التذكير ؛ فمجموع الشروط سبعٌ ؛ إذا تحققت مجتمعةً حُذفَ التنوين نطقًا وكتابةً ، وتحذف همزةُ الوصل وألفُها من «ابن» و«ابنة» كتابةً ونطقًا، بشرط أن لا تكون أول السطر ولا خاضعة لضرورة شعرية تقضي بإثباتها ، فمثال الحذف : هذا محمد بن هاشم ، وهذه هند بنة محمود ، وإن اختل شرطٌ من الشروط السبعة لم يحذف التنوين ولا ألف «ابن» و«ابنة». (النحو الوافي ١/٤٤)

[٦] الجرجاني : منسوبةٌ إلى جُرجَان ، هي بالفارسية القديمة : وَرْكانة ، وبالفارسية الحديثة غرغان، وهذه الولاية هي في الواقع عين الولاية الفارسيَّة الحديثة أستراباذ (دائرة المعارف الاسلامية ٦/٣٣١) و«أستراباذ» اسم مدينة وإقليم في شمال فارس (دائرة المعارف ٢/٨٧) وقد جاء في مقدمة تاريخ جرجان : هي (الجرجان) بلدةٌ تأريخيَّةٌ ..... لها شأنٌ كبيرٌ في التأريخ . ولاسيِّما التأريخ العلمي الإسلامي، نبغ منها طوائف من أهل العلم، وقدأفل نجم جرجان منذزمان فبقيت بُليدةً لا أهمِّيَّة لها (اهـ) وكلمة الجرجاني نعت لعبد القاهر ، فيكون تابعًا له في الإعراب .

[٧] سقى : أي : أروى و«الثرى» التراب الندي ، والمراد: المدفن ، و«المثوى» المنزل والمسكن

[٨] مائة عامل : كون العوامل مئة مبنيٌّ على ماذكره الشيخ عبدالقاهر رحمه الله في كتابه «العوامل المئة» ، أو على ما لا يستغني عن معرفته المبتدئ للعربية .

فاللفظية منها[١] على ضربين : سماعية[٢] وقياسية[٣]، فالسماعية منها[٤] أحد وتسعون عاملا ، والقياسية منها[٥] سبعة عوامل .

والمعنوية منها[٦] عددان . وتتنوع السماعية} منها {على ثلاثة عشر نوعا} .

* * *

ملاحظة : تجوز كتابة «مئة» ومركباتها بغير الألف وكذلك يجوز فصل الأعداد (ثلاثة وتسعة وما بينهما) عن مئة (هامش النحو الوافي ٥١٨/٤)

[٩] لفظيةٌ : هي ما يظهر في النطق والكتابة ؛ نحو : جاء . قدمت العوامل اللفظية على المعنوية لكونها أكثر وأقوى .

[١٠] معنويةٌ : هي ما يدرك بالعقل لا بالحسِّ ؛ كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ ، و؛ كالتجرد من الناصب والجازم ، فيرتفع به المضارع :

[١] فاللفظية منها : أي من المئة ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف ، حال من المبتدأ (اللفظية) على مذهب سيبويه الذي يجيز وقوع الحال من المبتدأ ، وأما على مذهب من ينكر وقوعه منه فهو صفةٌ للمبتدأ .

[٢] سماعيَّة : هي ما يتوقف إعماله على السماع من كلام العرب ؛ نحو : حروف الجر ، فإنها عاملة فيما بعد الجر سماعيًا ، ولا يقاس عليها غيرها من بقيَّة الحروف في هذا العمل . (تسريح الغوامل في شرح العوامل) قدمت العوامل السماعية على القياسية ؛ لكثرتها .

[٣] قياسيَّة : هي ما يذكر لإعماله قاعدةٌ كليَّةٌ مشتملةٌ على جزئياته ؛ نحو : الأفعال اللازمة ، ترفع الفاعل فقط ، والأفعال المتعدية ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، هذه قاعدةٌ كليَّةٌ عند النحاة، فمتى وجدتَ فعلاً وعرفت أنه من الأفعال اللازمة ، رفعت له فاعلاً فقط ، تقول : جاء زيدٌ ، وإن لم تعثر على هذا التركيب ولم تسمع من العرب ، فـ «جاء» عامل الرفع في «زيدٌ» قياسًا على مثل : نام وقام ؛ أو وجدت فعلاً ، وعلمت أنه من الأفعال المتعدية ، رفعت له فاعلاً ، ونصبت له مفعولاً ؛ نحو : ضرب زيدٌ عمرًا من غير سماع من العرب فـ «ضرب» عامل في «زيدٌ» للرفع ، وفي «عمرًا» للنصب قياسًا على مثل : أكل ومنع . (المصدر السابق)

[٤] منها : أي : من العوامل اللفظية .

[٥] منها : أي : من العوامل اللفظية .

[٦] منها : اي : من المئة .

العوامل اللفظية السماعية

{النوع الأول}

{حروف تجر الاسم[١] فقط[٢] }، وتسمى حروفا جارة[٣]، {وهي سبعة عشر حرفا[٤]}

١- {الباء[٥]}

---

[١] تجر الاسم : أي : تجر آخر الاسم الذي يليها جرًا ظاهرًا أو مقدرًا . أو محليا والجملة : «تجر» في محل رفع على أنها نعت لحروف .

فائدة : الجمل تكون في قوة النكرة ، فهي تعرب بعد النكرات صفات . وبعد المعارف أحوالاً .

[٢] فقط : إعرابه هكذا : الفاء زائدةٌ لتزيين اللفظ . و«قَطْ» بمعنى : «حَسْبُ» وهي حال من الاسم ، أي : كافيك عن طلب غيره . وقيل : الفاء في جواب شرط مقدر . و«قطْ» بمعنى : «حَسْبُ» خبر لمبتدأ محذوف ، فالتقدير : إن عرفت هذا فهو حسبك . أو اسم فعل بمعنى : «انْتَه» أي : إذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره . فهي مبنية على السكون . في محل نصب حالٌ، أو في محل رفع خبرٌ ، أو لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها اسم فعل ، والفاء في كل الحالات زائدةٌ . (حاشية الحضري ٨٣/١ بتصرف)

[٣] تسمى حروفا جارةً : سميت هذه الحروف بهذا الاسم ؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء . أو لأنها تعمل عمل الجر. ويسميها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف الفعل ؛ أي توصل معناه إلى الإسم. وتسمى أيضا حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو غيرها.

[٤] سبعة عشر حرفًا : هي في الواقع أحد وعشرون حرفًا ، أُسْقِطتْ منها الأربعة : لعل ومتى وكي ولو لا ؛ لشذوذها .

[٥] خبر عن مبتدأ محذوف ، تقديره أحدها ؛ ويجوز أن تكون مع ما عطف عليها بدلا من سبعة عشر . وقول الشارح : «للإلصاق» خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي للإلصاق ، يدل على ذلك ما سيأتي من قوله : «وهي لابتداء الغاية» ، لكن ترك ذكر الواو العاطفة في بعض الحروف (وهو

أ) للإلصاق[١] ، وهو اتصال الشيء بالشيء :
إما حقيقة[٢] ؛ نحو : به داء .
وإما[٣] مجازا ؛ نحو : مررت بزيد ، أي[٤] : التصق مروري بمكان يقرب منه زيد .

ب) وللاستعانة[٥] ؛ نحو : كتبت بالقلم .

ج) وقد تكون للتعليل[٦] ؛ نحو قوله[٧] تعالى[٨] : «إِنَّكُمْ

قوله : الكاف للتشبيه ، الواو للقسم ، على ما في بعض النسخ) إمَّا سهو من الناسخ ، أو محمولٌ على حذف الحرف العاطف . (انظر: شرح شرح مئة عامل)

ملاحظة : الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسمًا له ، ومدلولها اللفظ الواقع في التركيب (حاشية الخضري ٢٢/١) وأنت واقف على أن الباء في العبارة مراد لفظها ، فلذلك يصح كونها خبرًا .

[١] للإلصاق : أي : للدلالة على أن مدخول الباء متصل بشيء آخر اتصالاً حقيقيًا أو مجازيًا .

[٢] حقيقة : هي ما استعمل من الألفاظ في ما وُضِعَ له أصلاً ، ونقيضها مجازٌ .

[٣] وإما : النحاة اتفقوا على أن كلمة «إما» الأولى في مثل : امنح السائلَ إما درهمًا وإما درهمين ليست عاطفةً ، ولكنهم اختلفوا في كلمة «إما» الثانية ، فيرى بعض النحاة : أن كلمةَ إمَّا حرف عطف بمعنى «أو» ، والواو التي قبلها زائدةٌ لازمةٌ لها . ويرى آخرون : أن الثانية – كالأولى – ليستْ حرف عطفٍ ، والعاطف هو الواو ، وهذا هو الرأي الأرجح يجدر الأخذ به . (النحو الوافي ٦١٢/٣ وما بعدها)

[٤] أي : حرف تفسير ، مبني على السكون لا محل له ، ويكون ما بعده عطفَ بيان على ما قبله، أو بدلاً مما قبله . وقد يقع تفسيرًا للجمل أيضًا ؛ نحو : ترميني بالطرف ، أي : أنت مذنبٌ ، والجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب . (هامش النحو الوافي ٥٥٦/٣)

[٥] للاستعانة : أي : هي للدلالة على أن ما بعد الباء هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها .

[٦] للتعليل : أي للدلالة على أن ما بعد الباء سبب وعلة لما قبلها ، وتسمى هذه الباء باء السبب أيضًا ، والفرق بين باء الاستعانة وباء السبب – كما جاء في النحو الوافي – : أنَّ الأولى : تدخل على السبب الذي أدَّى إلى حصول المعنى الذي قبلها ، وتحققه سلبًا وإيجابًا ؛ نحو : مات الرجل بالمرض أي بسبب المرض ؛ والثانية : تدخل على أداة الفعل وآلته التي هي الواسطة بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح . (هامش النحو الوافي ٤٩٠/٢)

ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ باتّخَاذكُمُ الْعجْلَ»[١]

ح) وللمصاحبة[٢] ؛ نحو : اشتريتَ الفرس بسرجه .

خ) وللتعدية[٣] ؛ نحو قوله تعالى : «ذَهَبَ اللهُ بِنُوْرِهِمْ»[٤] ؛

---

[٧] قوله : القول ومشتقاته إذا كان معناه : التلفظ المحض ومجرد النطق ؛ ينصب مفعولاً به واحدًا، سواء أكان الذي جرى به التلفظ ووقع عليه القول كلمةً مفردةً ، أم جملةً ؛ نحو : سألتُ والدي عن مكان نقضي فيه يوم العطلة ، فقال : الرِّيفَ ، فمعنى «قال» : تلفظ ونطق ؛ والكلمة التي وقع عليها القول هي «الريف» وتعرب هذه الكلمة : «الريف» مفعولاً به منصوبًا مباشرةً ، ونحو قول الشاعر :

قالوا نراك بلا سقم فقلتُ لهم   السقم في القلب ، ليس السقم في البدن

فمعنى «القبول» في هذا البيت كسابقه ، وبعده جملة فعليةٌ واسميةٌ ، يزاد على إعرابها : أنها في محل نصب ، سُدَّتْ مسدَّ المفعول به للقول . وليست مفعولاً به مباشرةً ؛ لأن أصل المفعول به لا يكون جملةً فهي تسد مسده ولا تكون مفعولاً به أصيلاً . (النحو الوافي ٢/٤٦)

[٨] تعالى : ماضٍ من التعالي ، في موضع نصب على أنه حال من ضمير الهاء على مذهب الكوفيين والأخفش ، وعند البصريين لا يجوز وقوع الماضي حالاً . إلا إذا كان معه «قد» أو كان وصفًا لمحذوف . (الإنصاف للأنباري ١/٢٥٢)

[١] إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ : البقرة ٢/٥٤ ، محل الاستشهاد قوله «باتخاذكم». حيث أن الباء للسبب . ولفظ اتِّخاذ من الافتعال ، من الأخذ ، إلاّ أنّه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال ، توهموا أن التاء أصليّةٌ . فبنوا منها فَعِلَ يَفْعَل ، فقالوا : تَخِذَ يَتْخَذُ ، وقُرِئَ : لَتَخِذْتَ عليه أجرًا . [الكهف ١٨/٧٧] (انظر : مختار الصحاح . مادة : أخذ) وهو يتعدي إلى مفعولين ، فالأول العجل ، الثاني محذوفٌ تقديره : إلها .

[٢] للمصاحبة : أي للدلالة على أن ما بعد الباء منضم لشيء آخر انضماما يقتضي تلازمهما في أمر يقع عليهما معًا ، أو يقع منهما معًا على غيرهما أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتّصال . وعلامة المصاحبة : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة «مع» مكانه فلا يتغير المعنى (هامش النحو الوافي ٢/٤٦٩)

[٣] التعدية : لها معنيان : الأول جعل الفعل اللازم متعديا وتحويله باحداث معنى التصيير في مفهومه من اللزوم إلى التعدّي هذا هو المراد هنا . وهو مختص بالباء . الثاني إيصال معنى العامل للمعمول بواسطة حرف الجر ، هذا يجري في جميع الحروف الجارة الأصليّة غير الزائدة . (حاشية الخضري ١/٢٣١ . الكواكب الدرية ٢/٤٣)

ونحو : ذهبت بزيد ، أي : أذهبته .

د) وللمقابلة[١] ؛ نحو : اشتريت العبد بالفرس .

ذ) وللقسم[٢] ؛ نحو : بالله لأفعلن كذا .

ر) وللاستعطاف[٣] ؛ نحو : ارحم بزيد .

ز) وللظرفية[٤] ؛ نحو : زيد بالبلد .

س) وللزيادة[٥] ؛ نحو قوله تعالى : «وَلاَ تُلْقُوْا بِأَيْدِيْكُمْ

---

[٤] ذَهَبَ اللهُ بِنُوْرِهِمْ : [البقرة ١٧/٢] الباء في هذه الآية للتعدية ، كالهمزة ، فلذلك دخلت على المفعول ، والمعنى : أطفأ الله بالكليَّة فتلاشت النار وعدم النور . (صفوة التفاسير)

[١] للمقابلة : أي للدلالة على أن مدخول الباء عوض عن شيء آخر .

[٢] للقسم : أي للحلف ، وحروف القسم المشهورة أربعةٌ ، وهي الباء ، الفاء ، الواو ، اللام . والباء هي الأصل في حروف القسم ؛ لدخولها على المظهر والمضمر .

فائدة : كل حرف من أحرف القسم الأربعة هو ومجروره يتعلقان معًا بالعامل : أحلفُ ، أو أُقْسِمُ ، أو نحوهما من كل فعل يستعمل في القسم . ومن فعل القسم وفاعله تتكوَّن الجملة الفعليَّة الإنشائيَّة التي هي جملة القسم ، ولابد أن تكون فعلية ، سواء أذُكِرَ الفعل أم حُذِفَ . (النحو الوافي ٤٩٨/٢)

[٣] للاستعطاف : أي للدلالة على طلب الرحمة من المخاطب لمدخول الباء .

[٤] للظرفيَّة : أي للدلالة على أن ما بعد الباء يحوي في داخله شيئًا آخر ، كما يحوي الإناء ما في داخله أو كما يحوي الظرف المظروفَ .

[٥] للزيادة : أي تزاد الباء تارةً في الكلام لتقوية المعنى وتأكيده . واعلم أن حروف الجر على ثلاثة أقسام : أصليَّةٌ ، وزائدةٌ ، وشبيهةٌ بالزائدة ، فالحرف الأصلي هو الذي يؤدِّي معنًى فرعيًّا جديدًا في الجملة ، ويُوصل بين العامل والاسم المجرور ، ويحتاج مع مجروره إلى عامل يتعلق به . والحرف الزائد : هو الذي لا يجلب معنًى جديدًا ، وإنما يؤكِّد ويقوِّي المعنى العام في الجملة كلها، وأشهر حروف الجر الزائدة أربعةٌ : من ، واللام ، والباء ، والكاف ؛ هذه الحروف تستعمل أصليَّةً حينًا ، وزائدةً حينًا آخر . وحرف الجر الشبيه بالزائد : هو الذي يفيد الجملة معنى جديدا مستقلاً ، لا معنى فرعيًّا مكمِّلاً لمعنى موجود ، ومن هذا النوع : رُبَّ ولعلَ ، وكذا «لولا» عند فريق من النحاة. وجديرٌ بالذكر أن الحرف الزائد والشبيه بالزائد مع المجرورين بهما لايحتاجان إلى

إِلَى التَّهْلُكَةِ»[١] [وكفى بالله شهيدًا][٢]

ش) وبمعنى «عنَ»[٣] ؛ نحو : سَأَلَ سَائِلٌ[٤] بِعَذَابٍ وَاقِعٍ .

* * *

٢- {واللام}[٥]

أ) للاختصاص[٦] ؛ نحو الجل للفرس .

متعلق يتعلق به . (انظر للتفصيل النحو الوافي ٢/٤٣٤ ومابعدها)

تنبيه : ومن المناسب أن أسرد المواضع التي تزاد فيها الباء ، فهي تزاد جوازًا في مواضع معينة ؛ منها : الفاعل ، والمفعول به وقد جاء مثالهما في الكتاب والمبتدأ ؛ نحو : بحسبك البراعة الفنية ، والمبتدأ الواقع بعد «إذا» الفجائية ؛ نزلت البحر فإذا بالماء بارد . وخبر الناسخ ؛ نحو :ليس المال بمغن عن التعلم. والنفس والعين من ألفاظ التوكيد المعنوي ؛ نحو : خرج الوالي بنفسه أو بعينه وتزاد وجوبًا فى الاسم بعد صيغة أفعل التعجبية نحو : أعظم بالحسن .

قال ابن هشام الأنصاري في (قواعد الإعراب) : «ينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله زائدٌ ؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لامعنى له أصلاً ، وكلامه منــزَّهٌ عن ذلك» (فاحفظ أيها المعرب)

[١] **قوله :** وَلاَ تُلْقُوْا بِأَيْدِيْكُمْ الِى التَّهْلُكَةِ : [البقرة ٢/١٩٥] فقوله «بأيديكم» مجرور لفظًا ، ومنصوب تقديرًا ؛ لأنه مفعول «لاتلقوا».

[٢] «وكفى بالله شهيدًا»: النساء/٧٩، فاسم الجلالة مجرور لفظًا، ومرفوع تقديرًا لأنه فاعل كفى

[٣] «وبمعنى عن» : أي : المجاوزة ، قيل : وتختص حينئذ بالسؤال ؛ نحو : فاسأل به خبيرًا [الفرقان ٥٩/٥] بدليل «يسألون عن أنبائكم» [الأحزاب /٢٠] وقيل : لا، بدليل : يسعى نورهم بين أيدهم وبأيمانهم ؛ أي : عن أيمانهم [التحريم /٨]

[٤] سأل سائل : أي : عن عذاب ، المعارج /١

[٥] اللام : أي ثانيها اللام . وقد ذكر المصنف بعضَ الحروف بأسمائها (وهي الباء ، واللام والكاف والتاء) وذكر بعضها بأعيانها (وهي ماعدا الحروف السالف ذكرها) فهذا مبنيٌّ على قاعدة ، وهي أن الكلمة إذا كان وضعها على حرفين فيُعَبَّرُ عنها بمُسمَّاها ، وإن كان وضعها على حرف واحد يُعَبَّرُ عنها باسمها . (انظر : حاشية الخضري ٢٢/١)

[٦] للاختصاص : أي هي للاختصاص ، وهو قصر شيء وتخصيصه به ، ولام الاختصاص هي التي تقع بين ذاتين ، الثانية منهما لا تملك ملكًا حقيقًا وإنما تختص بالأولى وتقتصر الأولى عليها ، دون تملك حقيقي من إحداهما للأخرى ؛ نحو : السرج للحصان ، المفتاح للباب ، الباب للبيت ،

ب) وللتمليك[١] ؛ نحو : المال لزيد .

ت) وللزيادة ؛ نحو : «رَدِفَ لَكُمْ»[٢] ، أي : رَدِفكم .

ث) وللتعليل ؛ نحوَ جئتك لإكرامك .

ج) وللقسم[٣] ؛ نحو : لله لايؤخر الأجل .

ح) وللمعاقبة[٤] ؛ نحو : لزم الشر للشقاوة .

* * *

٣- {ومن}[٥] وهي :

أ) لابتداء الغاية[٦]

وإما قبلهما ؛ نحو : للصديق ولدٌ نبيهٌ ، حيث تقدمت اللام على الذاتين .... ، وإما بين معنى وذات ؛ نحو : الحمدُ للأمهات ، والشكر للوالدين ، وتسمى هذه اللام «لام الاستحقاق» أيضًا

[١] للتمليك : أي للدلالة على التمليك ، وقد تكون اللامَ للملك ، وهي التي تقع بين ذاتين ، الثانية منهما هي التي تملك حقيقةً نحوَ : القلم لخالد ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها ، وقد فات الشارح ذكره ، وقد تكون للدلالة على شبه التمليك ؛ نحو : جعلت لك أعوانًا من أبنائك البررة فالأعوان هنا بمنزلة الشيء المملوك ، ولكنه ليس ملكًا حقيقيًا تقع عليه التصرفات المختلفة، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض .

[٢] رَدِفَ لَكُمْ النمل ٧٢/٢٧ ، وتمام الآية : قُلْ عَسى أنْ يَكُوْنَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِيْ تَسْتَعْجِلُوْنَ .

[٣] للقسم : أي للدلالة على الحلف ، وهي تدل على التعجب أيضًا معه ، بشرط أن تكون جملة القسم محذوفة وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلالة . (النحو الوافي ٤٧٧/٢) فاللام إذا كانت للقسم تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم ، أما غيرها من حروف القسم ، فمعناه مقصور على القسم وحده . (هامش المصدر السابق)

[٤] المعاقبة : هي لغةً : الإتيان بأحد الشيئين بعد الآخر ، والمراد بها هنا : الدلالة على أن مدخول اللام نتيجة الأمر السابق .

[٥] من : أي : ثالثها من .

[٦] الغاية : معناها هنا المسافة ، وليس المراد معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء ، فالتسمية من تسمية الكل باسم الجزء (هامش النحو الوافي ٤٥٩/٢) واستعمالها لابتداء الغاية في غير الزمان كثيرٌ، وفي الزمان قليلٌ (شرح ابن عقيل) وعلامة الابتدائية: أن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها،

[في المكان] ؛ نحو : سرت من البصرة إلى الكوفة .

[أو في الزمان؛ نحو: ما رأيت زيدا من يوم الجمعة إلى الآن]

ب) وللتبعيض[١] ؛ نحو: أخذت من الدراهم ، أي: بعض الدراهم.

ت) وللتبيين[٢] ؛ نحو قوله تعالى : «فَاجْتَنِبُوْا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ»[٣] ، أي : الرِّجْسَ الذي هو الأوثان .

ث) وللزيادة ؛ نحو قوله تعالى : «يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوْبِكُمْ»[٤]

كأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، فإن معنى «أعوذ به»: ألتجئ إليه منه. (الخضري ٢٢٩/١)

[١] للتبعيض : أي للدلالة على البعضيَّة ، وعلامتها : صحة حذفها ووضع كلمة «بعض» مكانها (النحو الوافي ٤٥٨/٢)

[٢] للتبيين : أي لبيان الجنس ، يعني لبيان أن ما قبلها – في الغالب – جنسٌ عامٌ يشمل ما بعدها فما قبلها أكثر وأكبر (كما في الآية الكريمة) وقد يكون العكس ؛ نحو : هذا السوار من ذهب، وعلامتها: أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها ، ولها علامة أخرى : أن يصح حذف «من» ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ماقبلها ؛ هذا إن كان ماقبلها معرفة ، فإن كان نكرة، فعلامتها أن يخلفها الضمير وحده ؛ نحو : أساور من ذهب ، أي : هي ذهب . (النحو الوافي ٤٥٩/٢)

[٣] فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ : الحج ٣٠/٢٢

[٤] يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوْبِكُمْ : الأحقاف ٣١/٤٦ ، نوح ٤/٧١ .

فائدة : زيادة «من» إما للنصِّ على عموم المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها ، فالأول مثل : ما غاب من رجل ، والثاني مثل : ما غاب من أحد ..... والفصيح الذي لا يحسن مخالفته عند استعمال «من» الزائدة أن يتحقق شرطان : وقوعها بعد نفي أو شبهه (وهو هنا : النهي وبعض أدوات الاستفهام) وأن يكون الاسم المجرور بها نكرةً ، هذا رأي البصريين ، وخالفهم الكوفيون فلم يشترطوا الشرطين المذكورين (النحو الوافي ٤٦١/٢) فعلى رأي البصريين «من» في الآية للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى : إنّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوْبَ جَمِيْعًا [الزمر/٥٣]؛ لأن هذا لنا معشر الأمة المحمدية والأولى لأمة نوح عليه السلام ، على أن الموجبة الجزئية لايناقضها إلا السالبة الكلية لا الموجبة . وأما الكوفيون فيقولون بالزيادة .

٤- {وإلى}(١) :

أ) لانتهاء الغاية(٢) في المكان ؛ نحو : سرت من البصرة إلى الكوفة .

وللمصاحبة ؛ نحو قوله تعالى : «وَلا تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ»(٣) ، أي : مع أموالكم .

* * *

وقد يكون(٤) ما بعدها داخلا في [حكم] ما قبلها ، إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها ؛ نحو قوله تعالى : «فَاغْسلُوْا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى الْمَرَافِقِ»(٥)

---

(١) إلى : أي رابعها إلى .

(٢) لانتهاء الغاية : أي : هي لانتهاء الغاية ومعنى كونها لانتهاء الغاية : الدلالة على أن المعنى قبل «إلى» انقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها واتصاله به . وجديرٌ بالذكر أنها تستعمل لانتهاء الغاية مطلقًا (أي : سواء أكانت نهاية الغاية في زمان ، أم مكان ؛ وسواء أكانت هي الآخر الحقيقي لما قبل إلى أم ليست الآخر الحقيقي ، ولكنها متصله به اتصالاً قريبًا أو بعيدًا) (النحو الوافي ٢/٤٦٨) وأما اقتصار الشارح على أنها لانتهاء الغاية المكانية فلا أعلم سره .

(٣) وَلاَ تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ : النساء ٤/٢

(٤) وقد يكون : الغالب : أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل في الحكم الذي قبل «إلى» مالم توجد قرينةٌ تدل على دخوله . فإذا قلت : قرأتُ الكتابَ إلى الصفحة العاشرة ، فالمقصود غالبًا في مثل هذا الاستعمال أن الصفحة العاشرة لم تقرأ ، فهي خارجة من الحكم الذي ثبت لما قبل «إلى» وكذلك لو قلتَ : صُمْتُ الأسبوع الماضي إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل غالبًا في أيام الصيام وإذا وُجدَتْ قرينةٌ تدل على دخولها كانت داخلة ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل : أكملتُ قراءة الكتاب كُلِّه من أوله إلى الصفحة الأخيرة ؛ لأن صيام الشهر المفروض يقتضي صوم اليوم الأخير منه ، وإكمالُ الكتاب كله يقتضي قراءة الصفحة الأخير منه . (النحو الوافي ٢/٤٦٨)

(٥) فَاغْسلُوْا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرَافِقِ : المائدة ٥/٦

وقد لا يكون ما بعدها داخلا في [حكم] مـــا قبلـــها ، إن لم يكن مابعدها من جنس ماقبلها ؛ نحو قوله تعالى : «ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَي الَّيْلِ»[١]

* * *

٥- {وحتى}:[٢]

أ) لانتهاء الغاية:

في الزمان ؛ نحو : نمت البارحة[٣] حتى الصباح .

وفي المكان ؛ نحو : سرت البلد حتى السوق .

ب) وللمصاحبة ؛ نحو : قرأت وردي[٤] حتى الدعاء ، أي : مع الدعاء .

ت) وما بعدها:[٥]

---

[١] ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلى الَّيْلِ : البقرة ١٩٦/٢

[٢] حتى : أي خامسها حتى ، وهي نوعان : ١- نوع يجر الاسم الظاهر الصريح ، ومعناها حينئذ الدلالة على انتهاء الغاية ، وعلامتها صحة وقوع «إلى» الدالة على انتهاء الغايـــة مكانهـــا . ٢- نوع يجر المصدر المنسبك من أن المضمرة وجوبًا وما دخلت عليه من الجملة المضارعيَّة ، ومعـــنى هذا النوع إمَّا نهاية الغاية ؛ نحو : اقرأ الكتابَ النافع حتى تنتهي صفحاتُه ، وإمَّا التعليل ؛ نحـــو : أتقنْ عملك حتى تشتهر ، وإمَّا الاستثناء ؛ نحو : لا يذهب دم القتيل هدرًا حتى تثأرله الحكومة . (النحو الوافي ٤٨٢/٢)

[٣] البارحة : أقرب ليلة مضت ، وهي من بَرِحَ ، أي زال (مختار الصحاح)

[٤] ورد : بكسر الواو ، هو النصيب من القرآن أو الذكر . ج: أوراد .

[٥] مابعدها : الغالب : أن تدخل نهاية الغاية في الحكم الذي قبل «حتى» ، إلاَّ إذا قامـــت قرينـــةٌ تدل على عدم الدخول (بخلاف ما بعد «إلى» فإن الغالب فيها عدم الدخول) (النحـــو الـــوافي ٤٨٢/٢) قال العصامي : مذهب المحققين أنه إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي الـــدخول أو عـــدم الدخول حُكِمَ لما بعدها بالدخول ، ويُحْكَمُ في مثل ذلك لما بعد «إلى» بعدم الدخول ، حملاً على الغالب في البابين ، ولا خلاف في «حتى» العاطفة في وجوب دخول مـــا بعـــد «حـــتى» ؛ لأن العاطف بمنـــزلة الواو . (الكواكب الدرية ٤٤/٢)

قد يكون داخلا في حكم ما قبلها ؛ نحو : أكلت السمكة حتى رأسها .

وقد لا يكون داخلا فيه ؛ نحو : المثال المذكور .

وهي مختصة بالاسم الظاهر[١] بخلاف «إلى» ، فلا يقال : حتاه ، ويقال : إليه .

٦- {وعلى}

أ) للاستعلاء[٢] : .

[إما حقيقة] ؛ نحو : زيد على السطح .

و[إما مجازا] ؛ نحو : عليه دين .

ب) وقد تكون بمعنى «الباء»؛ نحو: مررت عليه، بمعنى: مررت به.

ت) وقد تكون بمعنى «في»؛ نحو قوله تعالى: «إنْ كُنتُمْ على

---

[١] وهي مختصَّة بالاسم الظاهر : من المفيد أن نذكر أن الحروف الجارة تنقسم – من ناحية الاسم الذي تجره – إلى قسمين : (١) قسمٌ لا يجر إلا الأسماء الظاهرة ، وهو : حتى – الكاف – مذ – منذ – رُبَّ – الواو – التاء . (٢) قسمٌ يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة . وهو : الباء – من – إلى – عن – على – اللام – في – حاشا – خلا – عدا .

[٢] للاستعلاء : إعرابه مثل ما تقدم . وهو بمعنى العلو ، فالسين والتاء فيه زائدتان ، والمراد بها الدلالة على أن الاسم المجرور بها قد وقع فوقه المعنى الذي قبل «على» وقوعًا حقيقيًا أو مجازيًا ، وعلامة الحقيقي : أن يكون العلو على نفس المجرور حِسًا أو معنى ؛ نحو : عاد الحجاج على الطائرات . ونحو : قوله تعالى تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ على بعْض [البقرة ٢٥٣/٢] وعلامة المجازي : أن يقع العلو على ما يقرب من المجرور ؛ نحو : قوله تعالى أَوْ أجدُ عَلَى النَّار هُدى [طه ١٠،٢٠] (حاشية الخضري ٢٣١/١) . وليس من الاستعمال المجازي قولهم : توكَّلْتُ على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأنَّ الله لا يعلو عليه شيءٌ حقيقة أو مجازا . وإنما هي بمعنى الاستناد له والإضافة إليه . (النحو الوافي ٥٠٩/٢)

سَفَرٍ»[١]، أي : في سفر .

* * *

٧- {وعن} : للبعد والمجاوزة[٢]؛ نحو: رميت السهم عن القوس.

٨- {وفي}:

أ) للظرفيَّة[٣] : [إما حقيقة] ؛ نحو : المال في الكيس .

[إما مجازا ؛ نحو :] نظرت في الكتاب .

ب) وللاستعلاء ؛ نحو قوله تعالى : «وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِـي جُـذُوْعِ النَّخْلِ»[٤] ، [أي : على جُذُوع النخل]

* * *

٩- {والكاف}

أ) للتشبيه[٥] ؛ نحو : زيد كالأسد .

---

[١] إِنْ كُنْتُمْ عَلى سَفَرٍ : البقرة ٢٨٣/٢ .

[٢] المجاوزة : هي ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله ، فالأول نحو : رميتُ السهم عن القوس ، أي : جاوز السهمُ القوسَ بسبب الرمي ، والثاني نحو : رَضي الله عنك أي : جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ..... ثم المجاوزة قد تكون حقيقةً كما ذُكِرَ، وقد تكون مجازيَّةً ؛ نحو : أخذتُ العلم عن العالم كأنه – لما علمت ما يعلمه – قد جاوزه العلم بسبب الأخذ . (النحو الوافي ٤٦٣/٢ – الخضري ٢٣١/١) وجديرٌ بالذكر أن البعد والمجاوزة مرادهما واحد .

[٣] للظرفية : هي احتواء الشيء في داخله شيئًا آخر إما حقيقةً وإما مجازًا ، فالحقيقة أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز ؛ نحو : الماء في الكوز ، وإن انتفى كلا الشرطين المذكورين أو أحدهما فهو مجازٌ فمثال انتفاء الشرطين : الخيرُ في العلم ، ومثال انتفاء أحدهما (وهو ما كان للظرف احتواءٌ وليس للمظروف تحيُّزٌ) ؛ نحو : العلمُ في الصدر ، ومثال ما كان للمظروف تحيُّز وليس للظرف احتواءٌ ؛ نحو : زيدٌ في البريَّة . (حاشية العشماوي ص/٦)

[٤] وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِيْ جُذُوْعِ النَّخْلِ : طه ٧١/٢٠ .

[٥] التشبيه : هو في اللغة : الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى . وفي اصطلاح علماء البيان: الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه ، كالشجاعة في الأسد ،

ب) وقد تكون زائدة ؛ نحو قوله تعالى : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَـــيْءٌ»[١]
[أي: ليس مثله شيء]

ت) [وقد تكون بمعنى الاسم[٢]؛ نحو : يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرِدِ المُنْهَمِّ]

١٠- ١١- {ومذ[٣] ومنذ}

والنور في الشمس (كتاب التعريفات) . وأركانه أربعةٌ : مشبَّهٌ، مشبَّهٌ به، أداة تشبيه، وجه شبه .

[١] لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ : الشورى ١١/٤٢ ، الكاف في هذه الآية زائدة ، لأنها لو لم تكن زائـــدةً لترتَّب على أصالتها الاعترافُ بوجود مَثَلٍ للمولى تعالى ، وهذا محالٌ . وبعض العلمـــاء يمنعـــون زيادتها ، فحُجَّتهم أن «مثل» بمعنى ذات ، وأنَّ القرآن ليس فيه زائدة ؛ لكن فاتَهم أنَّ الزائـــدة هنا. وفي فصيح الكلام العربي يُؤدِّي توكيد معنى الجملة ، فلا عيب في زيادته مـــع أدائـــه هـــذا الغرض ، إنما المعيب المنـــزه عنه القرآن هو الزائد الذي لا فائدة معه فيكون وجوده كعدمـــه . (هامش النحو الوافي ٥١٦/٢) قال ابن عنقاء : التحقيق أنها للتشبيه ، وإنما نفي الشـــيء بنفـــي لازمه . (الكواكب الدرية ٤٤/٢)

[٢] بمعنى الاسم : أ ي تكون بمعنى «مثل» فيكون مبنيًا في محلِّ رفع أو نصب أو جـــر علـــى حســـب موقعه من الجملة وخصَّه سيبويه والمحققون بالضرورة كقوله : «يضحكون عن كالبرد المنهم» أي عـــن سنٍّ مثل البرد الذائب ، وأجازه كثيرون ، منهم الفارسي اختيارًا فهي في «زيد كالأسد» إمـــا خـــبرٌ مضافةٌ للأسد – كما في المغني – أو متعلِّقة بمحذوف هو الخبر . (انظر حاشية الخضري ٢٣٢/١)

[٣] مذ : الراجح أن أصل «مُذْ» مُنْذُ ، حُذفَت النون تخفيفًا بدليل ضمها لملاقاة ساكن «كـ:مُذُ اليوم» وإلا لكُسرَتْ على أصل التخلص (الخضري ٢٣٤/١) وهما على ثلاثة أقســـام : الأول : اسم غير ظرف وهذا إذا يقع بعدهما اسم مرفوع ؛ نحو : سافرت مذ الشهر الماضي أو منـــذ ..... فـــ«مذ» و«منذ» مبتدأ، خبره الاسم المرفوع بعده . الثاني : اسم ظرف ، وهذا إذا كان بعدهما جملة اسمية أو فعلية ماضوية ؛ نحو: ماسافرت مذ أو منذ الجو مضطرب – أسرعت إليك مـــذ أو منذ دعوتني . حين كانا حرفين للجر يوجبان شروطًا : أهمُّها أن يكون المجرور اسما ظـــاهرًا ، وأن يكون وقتًا متصرفًا معينًا ماضيًا أو حاضرًا ، ويشترط في عاملهما أن يكون ماضيًا إمَّا منفيًّا يصحُّ أن يتكرر معناه وإما مثبتًا معناه ممتد متطاول فالأوَّلُ كالرؤية ، والثاني كالسير . (فـــاحفظ) ..... ثم إذا كان الاسم المجرور بهما معرفةً ، ومدلول زمنه ماضيًا كان معناهما الابتداء ؛ نحو : ما رأيتـــه مذ أو منذ يوم الجمعة الماضي ، أي : من يوم الجمعة . وإن كان معرفةً ، ومدلول زمنه حاضـــرًا كان معناهما الظرفية ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ ساعتنا ؛ أي : في ساعتنا . أما إن كـــان المجـــرور

أ) لابتداء الغاية في الزمان الماضي ؛ نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو منذ يوم الجمعة ، أي : ابتداء عدم رؤيتي إياه كان يوم الجمعة .

ب) وقد تكونان بمعنى جميع المدة ؛ نحو : ما رأيته مذ يومين أو منذ يومين ، أي : جميع مدة انقطاع رؤيتي إياه يومان .

* * *

١٢- {ورُبَّ}[١]

أ) للتقليل ، [ولها صدر الكلام][٢] ، ولا يكون مجرورها إلا نكرة موصوفة[٣] ، ولا يكون متعلقه إلا فعلا ماضيا[٤] ؛ نحو: رب رجل كريم لقيتُه .

هما نكرةً معدودةً فمعناهما الابتداء والانتهاء معًا ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين ، أي : من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها. (النحو الوافي باختصار ٥١٨/٢ وما بعدها)

[١] رب : يجوز في ضبطها لغاتٌ تقارب العشرين : أشهرُها ضَمُّ الراء ، أو فتحها مع تشديد الباء في الحالتين ، أو مع تخفيفها بغير تشديد ، كما يجوز أن تلحقها تاء التانيث المتسعة لتدُلَّ على تأنيث مجرورها ؛ نحو : ربَّتْ عبارةٍ موجزةٍ أغنت عن كلامٍ كثير . وتكون التاء إمَّا ساكنةً ويوقف عليها بالسكون وإمَّا مفتوحةً ويوقف عليها بالهاء . (النحو الوافي ٥٢٧/٢)

فائدة : هي حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق يتعلق به ، هذا رأي أكثريَّة النحاة من أهل التحقيق ، وخالف فيه غيرهم فجعل الحرف «رب» من حروف الجر التي تتعلق بعامل . (انظر : هامش النحو الوافي ٥٣٠/٢)

[٢] صدر الكلام : فلا يجوز أن يتقدم شيءٌ عليها ، لكن يجوز أن يسبقها الواو ، أو ألا ، أو يا ، أو لكن . (المصدر السابق ٥٢٣/٢).

[٣] نكرةً موصوفةً : الصفة تكون مفردةً كما تكون جملةً أو شبهَ جملة ، غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جملةً : أن تكون فعليَّةً ماضويَّةً لفظًا ومعنًى ، أو معنًى فقط . (المصدر السابق والمكان السالف)

[٤] فعلاً ماضيًا : سواء كان لفظًا ومعنًى أو معنًى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» .

وقد تدخل[١] على الضمير المبهم ، ولا يكون تمييزه إلا نكرة موصوفة ؛ نحو: ربه رجلا جوادا لقيته[٢].

ب) [وقد تكون للتكثير[٣] ؛ نحو : رب مالٍ صرفته] .

١٣- {والواو للقسم} وهي لا تدخل إلا علىً الاسم الظاهر ، لا على المضمر ؛ نحو : والله لأشربن اللبن .

وقد تكون بمعنى «رب»[٤] ؛ نحو : وعالم يعمل بعلمه ، أي : رب عالمٍ يعمل بعلمه .

١٤- {والتاء للقسم}[٥] وهي لا تدخل إلا على اسم الله تعـالى ؛

---

[١] قد تدخل : دخولها على الضمير المبهم قليلٌ لا يحسن القياس عليه ، هذا الضـمير المسبوق بالحرف «رُبَّ» يكون مفردًا غائبًا يعود على التمييز الواجب التأخير ، ويجب مطابقة هذا التمييز لمدلول هذا الضمير المبهم . (المصدر السابق والمكان السالف)

[٢] ربه رجلاً جوادًا لقيتُه : إعرابه هكذا : «رب» حرف جر شبيه بالزائد ، والهاء مجرورةٌ مبنيةٌ، وعلامة جرها كسرةٌ مقدرةٌ ، منع من ظهورها الضمة التي هي حركة البناء الأصلي في محل رفـع مبتدأ ؛ (لأن الهاء ضمير جر ينوب في هذا الموضع بعد «رُبَّ» عن ضـمير رفـع ، مثـل هـو) «رجلاً» تمييزٌ ، «جوادًا» نعتٌ لرجلاً . «لقيتُه» الجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفـع خبر المبتدأ . (انظر : هامش النحو الوافي ٢٥٩/١)

[٣] للتكثير : هي لتقليل نوع من الجنس حقيقةً ، إلا أنها استعملت في التكثير كثيرًا حـتى صـار استعمالها فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة (انظر الكواكب الدرية ٤٥/٢)

ملاحظة : يجوز حذف «رب» مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت ، وهذا الحذف قياسـي بعـد الواو والفاء وبل ، وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى العوض عـن «رب» أو النائـب عنـها . (النحو الوافي ٥٢٨/٢)

[٤] وقد تكون معنى رب: هذا لم أجده فيما لديَّ من المصادر ؛ نعم ! ذكر النحاة أن «رُبَّ» قـد تحذف بعد الواو وغيرها مماسبق ذكره آنفًا وأنيبت عنها الواو أو غيرها من الحروف آنفة الذكر، ولكن اختلف في أن العمل للحرف النائب أم للمحذوف فيرى البصريون ان العمل للمحـذوف كما يرى الكوفيون أن العمل للحرف النائب . (انظر : النحو الوافي وهامشه ٥٢٨/٢-٥٢٩)

[٥] التاء للقسم : جاء في النحو الوافي : هي لا تجر من الاسماء الظاهرة إلاَّ ثلاثةً (الله ، رب ، الرحمن)،

نحو : تالله لأضربن زيدًا .

* * *

اعلم أنه لابد[١] للقسم[٢] من الجواب .

١- فإن كان جوابه جملة اسمية :

أ) فإن كانت مثبتة ، وجب أن تكون مُصدرة بـــ «إنَّ»، أو «لام الابتداء»[٣] ؛ نحو : والله إن زيدا قائم ، ووالله لزيد قائم.

ب) وإن كانت منفية ، كانت مصدرة بـــ «ما» و «لا» و «إن» ؛ مثل : والله ما زيد قائما ، ووالله لا زيد في الدار ولا عمـــرو ، ووالله إن زيد قائم .

٢- وإن كان جوابه جملة فعلية[٤] :

ومن الشذوذ أن تجر غيرهذه الثلاثة . مما هو جدير بالذكر أنّها تفيد مع القسم التعجب أيضًا .

[١] لابد : لابد من كذا : لا مفرَّ منه ، قال ابن عابدين في الفوائد العجيبة : قد يُفسَّرُ بذل الجهود ـــ«وَجَبَ» ، وذلك لأن أصله في الإثبات : بَدَّ الأمرُ : فَرَق وتبدَّد ..... فــإذا نُفــيَ التفــرُّق والمفارَقة بين شيئين حَصَلَ تلازمٌ بينهما دائمًا فصار أحدهما واجبًا للآخر (اهـــ) .

[٢] للقسم : القسم نوعان : «استعطافي» ، وهو جملةٌ طلبيَّةٌ يراد بها توكيد معنى جملة طلبيّة أخرى مشتملةٍ على ما يثير الشعورَ والعاطفةَ . و«غيرُ استعطافي» ، وهو ما جيء به لتوكيد معنىً جملــة خبرية وتقوية المراد منها فالأول لابد له أن يكون جوابه جملةً طلبيَّةً ؛ كقول الشاعر : «بعَيْشــكَ يَا سَلْمى اِرْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ» وأما الثاني فلابد له من جواب يكون جملةً خبريّة تختلف صورتها على النحو الذي يذكره الشارح . (النحو الوافي ٤/٤٨٢)

[٣] إنَّ أو لام الابتداء : تأكيدها بهما معًا أغلب ، ويصح الاكتفاء بأحـــدهما ولكـــن الأول أبـــغ . ولا يصـــح اقتران الجملة الجوابيّة بالحرف «إنَّ» إذاً كانت مصدّرةً بحرف ناسخ من أخوات «إنَّ». (المصدر السابق)

[٤] جملةً فعليةً : إن كانت الجملة الجوابيَّة فعليَّةً مضارعيَّةً مثبتة أكّدَتْ باللام والنون معًا . ومــن القليل الجائز: الاقتصار على أحدهما . وإن كانت الجملة الجوابيَّـــة ماضــوية مثبتــةً وماضــيها متصِّرف؛ فالغالب تصديرها باللام وقد معًا . ويجوز بقلة الاقتصار على أحدهما أو التجرد منهما. وإن كان فعلها جامدًا؛ فالكثير الفصيح تصديرها باللام فقط . إلا الفعل «لـــيس» فـــلا يقتـــرن

أ) فإن كانت مثبتةً ، كانت مصدرة بـــ «اللام» ، و «قد» ، أو بـــ «اللام» وحده ؛ مثل : والله لقد قام زيد ، ووالله لأفعلن كذا .

ب) وإن كانت منفية :

فإن كانت فعلا ماضيا ، كانت مصدرة بـــ «ما» ؛ مثـــل : والله ما قام زيد .

وإن كانت فعلا مضارعا ، كانت مصدرة بـــ «ما» و «لن»؛ مثل : والله ما أفعلن كذا، ووالله لا أفعلن كذا، ووالله لن أفعل كذا.

* * *

وقد يكون جواب القسم محذوفا[١] :

أ) إن كان قبل القسم جملةٌ كالجملة التي وقعت جوابه؛ مثل: زيد عالم والله ، أي : والله إن زيدا عالم .

ب) أو كان القسم واقعا بين أجزاء الجملة المذكورة ؛ مثـــل : زيد – والله – عالم ، أي : والله إن زيدا عالم .

* * *

١٥،١٦،١٧ – {وحاشا ، وخلا ، وعدا}[٢] ، كل واحد منـــها

بشيء ، وإن كانت الجملة الجوابية ماضوية منفية لم يزد عليها شيء إلا أحد هذه الحروف : مـــا ولا وإن . وإن كان مضارعية منفية تصدر بأحد هذه الحروف المذكورة ولن . (المصدر السالف)

[١] جواب القسم محذوفًا : تحذف الجملة الجوابية وجوبًا في إحدى حـــالات ثـــلاث : الأولى أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملةٌ تغني عن جوابه لدلالتها عليه . الثانية أن يحيط بالقسم جملةٌ تغنـــي عن الجواب كذالك (ذكرهما الشارح) . الثالثة : أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عـــن الشرط . وتحذف جملة الجواب جوازًا في غير الحالات السالفة لدليل . (النحو الوافي ٥٠٤/٢)

[٢] حاشا إلخ : هذه الكلمات الثلاث يجوز – إذا لم تتقدم «ما» المصدريَّةُ عليها اعتبارها أفعـــالاً ماضيةً جامدةً ، تنصب المستثنى مفعولاً لها ، وفاعلها ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديره «هـــو» يعـــود على «بعض» مفهومٌ من كل يدل عليه المقام ، والجملة الفعليَّة في محل نصب ، مؤوَّلـــةٌ بالمشـــتق حالٌ أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، ويجوز اعتبارها حروف جر أصليَّة والمستثنى مجرورٌ بها،

للاستثناء ؛ مثل : جاءني القوم حاشا زيد ، وخلا زيد ، وعدا زيد .

* * *

وقال بعضهم : إن الاسم الواقع بعدها يكون منصوبا على المفعولية ، فحينئذ[1] تكون هذه الألفاظ أفعالا ، والفاعل فيها ضمير مستتر دائما ؛ فالمثال المذكور في معنى : «جاءني القوم حاشا زيدا ، وخلا زيدا ، وعدا زيدا» .

* * *

وإذا وقعت «خلا» و «عدا» :

أ) بعد «ما»[2] ؛ مثل : ما خلا زيدا وما عدا زيدا

ب) أو في صدر الكلام ؛ مثل : خلا البيت زيدا ، وعدا القوم زيدًا .

تعينتا للفعلية .

والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلها أو بما يشبهه .

وإن تقدَّمت على كل منها «ما» المصدريَّة وجب اعتبارها أفعالاً ماضية خالصةً جامدةً تنصب المستثنى مفعولاً لها ، والفاعل مستتر فيها وجوبًا تقديره : «هو» ، والجملة في محل نصب مؤوَّلةً بالمشتق حالٌ أو ظرف زمان ؛ نحو : جاءني القوم حاشا زيدًا ؛ فالتقدير على الأول : جاءني القوم مجاوزين زيدًا ، والتقدير على الثاني : جاءني القوم وقتَ مجاوزتهم زيدًا . (النحو الوافي ٣٥٤/٢ ومابعدها)

[1] حينئذ : إعرابه هكذا : حينَ ظرفٌ للفعل الآتي : تكون ، وهو مضاف ، «إذ» مضافٌ إليه . مبنيٌّ على السكون التقديري والتنوين فيه عوضٌ عن الجملة المحذوفة لدلالة سياق الكلام عليها ، تقديره : كان كذا ، وحُرِّكَت الذال بالكسر للتخلُّص من التقاء الساكنين : الذال ، والتنوين ، وإضافة «حين» إلى «إذ» من إضافة الأعم للأخص ، كشجر إراك ؛ لأن الحين مطلق زمن و«إذ» زمنٌ مقيدٌ بما تضاف إليه ، مثلها يومئذ وساعتئذ. وقال الرضي في شرحه على الكافية ١٠٦/٢ : إن الظرف : «إذ» بدلٌ من حين .

[2] ما : قال ابن عنقاء : دخول «ما» على «حاشا» رأي لابن مالك تبعًا لقوم ، والصحيح – وفاقًا للجمهور – أن «ما» لاتدخل على حاشا إلا في ضرورة أو شذوذ ، وهي حينئذ زائدة لا مصدرية وإن نصب ما بعدها . (الكواكب الدرية ٣٩/٢)

النوع الثاني

{حروف} مشبهة[١] بالفعل ، وهي تدخل على المبتدأ والخبر، {تنصب المبتدأ وترفع[٢] الخبر ، وهي ستة أحرف}

١، ٢- {إن[٣] ، وأن} ، وهما لتحقيق[٤] مضمون الجملة

---

(١) مشبهةٌ : إنَّما سُمِّيَتْ هذه الحروف الآتي بيانها مشبَّهةً بالفعل ؛ لأنَّها تعمل النصب والرفع معًا – كالفعل المتعدِّي – ولأنَّ معانيها معاني الأفعال فـ«إنَّ» و«أنَّ» معناهما : أكَّدْتُ ، و«لكن» معناها: استدركتُ، و«لعلَّ» معناها: ترجَّيْتُ، و«ليت» معناها: تمنَّيتُ، و«كأنَّ» معناها: شبَّهْتُ.

(٢) ترفع : أي تحدث رفعًا غير الرفع الذي كان فيه . اعلم أن الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم بالاتفاق ، وترفع الخبر عند البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه يرتفع بالذي ارتفع قبل دخولها – وهو المبتدأ – فلا عمل لها في الخبر ، والمختار هو الأول .

ملاحظة : يشترط في اسم هذه الأحرف شروطٌ ، أهمُّها :

• ألاَّ يكون من الكلمات التي تلازم استعمالاً واحدًا وضبطًا لا يتغيَّر ، كالكلمات الملازمة للابتداء ، ككلمة «طوبى» وأشباهها في نحو : «طوبى للمجاهد في سبيل الله» و؛كالكلمات المنصوبة على المصدريَّة ؛ ككلمة : رَعيًا وسقيًا .

• وألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة في جملتها ، إمَّا بنفسها مباشرةً ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام و«كم» الخبريَّة ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء ، وإمّا بسبب غيرها ؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره ؛ مثل : صاحب من أنت ، فكلاهما لايصلح اسمًا لحرف ناسخ .

• وألا يكون اسمها في الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمبتدأ الذي خبره في الأصل نعتٌ ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر ، نحو : عرفت محمودًا العالم .

ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن في مثل : «إنَّ من يرض عن الشر يلق سوء الجزاء» إذ الأصل : إنَّه من يرض .

يشترط في خبرها ألاَّ يكون إنشائيًا ، سواء أكان الإنشاء طلبًا أم غير طلب إلا الإنشاء المشتمل على : «نعم وبئس» وأخواتهما من أفعال المدح والذمّ . وكذلك يشترط في خبرها إذا كان مفردًا أو جملةً : أن يتأخَّر عن اسمها . (النحو الوافي ١/٦٣٧-٦٣٨ مع التصرف)

(٣) إن : تلك وما عطف عليها بدلٌ من «ستة» أو من «أحرف» ، ويجوز أن يكون كلٌّ منها خبرًا لمبتدأ محذوف ، تقدير العبارة هكذا : أحدها : إنَّ ، وثانيها أنَّ ، وثالثها كأنَّ ، ورابعها لكنَّ ،

الاسمية ؛ مثل : إن زيدا قائم ، أي : حققت قيام زيد ، وبلغني أن زيدا منطلق، أي : بلغني ثبوت انطلاق زيد .

* * *

٣- {وكأن} وهي للتشبيه[1] ؛ نحو : كأن زيدا أسد .

٤- {ولكن} ، وهي للاستدراك[2] ، أي : لدفع التوهم

وخامسها ليت ، وسادسها لعلّ .

[٤] لتحقيق : أي : لتقوية النسبة الإسنادية بين ركني الجملة الاسمية ، ومعنى المضمون أن يوخذ المصدر من الخبر إن كان مشتقًا ، والاستقرار إن كان ظرفًا ، والكون إن كان جامدًا ، ثم يضاف ذلك إلى المبتدأ (حاشية شرح الكفراوي على الآجرومية) وجاء في الكشاف : مضمون الجملة عند النحاة قد يراد به مصدر تلك الجملة المضاف إلى الفاعل ، أي فيما إذا كان مناط الفائدة نسبة المسند إلى الفاعل فمضمون «قام زيد» مثلاً قيامُ زيد ، وإلى المفعول ، أي فيما إذا كان مناط الفائدة : النسبة الإيقاعيَّة فمضمون «ضُرِبَ زيدٌ» ضَرْبُ زيد بمعنى مضروبيَّة زيد ، وقد يراد المصدر المقيد بالحال فيما إذا كان مناط الفائدة : الحال ؛ نحو : اصْحَبْ مع زيدٍ مسرورًا فإمَّا أن تنفعه أو ينفعك ، فإن مضمون الجملة هنا صحبةُ زيد وقت السرور . وقد يراد به ما يفهم من الجملة ، ولم تكن الجملة موضوعة له كالاعتراف المفهوم من قولنا : له عليَّ ألفُ درهم (انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ٨٩٥/١)

فائدة : الفرق بين المكسورة والمفتوحة : «ان» المكسورة لاتغير معنى الجملة عما كانت عليه ، بخلاف «ان» المفتوحة ، فإنها مع اسمها وخبرها تؤوَّل بمصدر معمول لعامل محتاج لهذا المصدر ، فتكون في محل رفع ونصب وجر على مقتضيات الجملة .

[١] هي للتشبيه : المراد تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر ، والتشبيه به أقوى من التشبيه بالكاف ، ولا يليها – في الغالب – إلا المشبه ، أما الكاف ومثل ..... و ..... وأضرابهما فيليها المشبه به في الأكثر . (هامش النحو الوافي ٦٣٢/١)

[٢] للاستدراك : هو في اللغة : طلب تدارك السامع ، وفي الاصطلاح ما ذكره الشارح ، والفرق بين الاستدراك والإضراب : أنَّ الأول هو رفع توهُّم يتولَّد من الكلام المقدم رفعًا شبيهًا بالاستثناء ؛ نحو : جاءني زيدٌ لكن عمرٌو ، لدفع وهم المخاطب أنَّ عمرًا أيضًا جاء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة ، والثاني هو أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه ، يحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه فنحو جاءني زيدٌ بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه . (انظر :

الناشئ من الكلام السابق ؛ ولهذا لا تقع إلا بين الجملتين اللتين تكونان متغايرتين بالمفهوم ؛ مثل : غاب زيد ؛ لكن بكرا حاضر ، وماجاءني زيد لكن عمرا جاءني .

* * *

٥- {**وليت**} وهي للتمني[١] ؛ مثل : ليت زيدا قائم ، (أي: أتمنى قيامه)

٦- {**ولعل**} وهي للترجي[٢]؛ مثل: لعل السلطان يكرمني.

والفرق بين التمني والترجي : أن الأول يستعمل .

أ) في الممكنات[٣] كما مر[٤] .

ب) و[في] الممتنعات[٥] ؛ مثل : ليت الشباب يعود .

والثاني مخصوص بالممكنات ؛ [مثل : المثال المذكور[٦]] ، فلا يقال: لعل الشباب يعود .

* * *

كتاب التعريفات ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤٨٣/١) استعمالها في الاستدراك هو الأعم الأغلب ، وقد تأتي لمجرد تأكيد المعنى ؛ نحو : لو جاءني زيدٌ أكرمتُه لكنه لم يجئ ، فأُكّدت بلكنَّ . (هامش النحو الوافي ٦٣٢/١)

(١) للتمني : هو الرغبة في تحقق شيء محبوب حصولُه ؛ سواءٌ أكان تحققه مُمْكنًا ، مثل : ليت الجوَّ معتدلٌ ، أم غيرَ ممكن ؛ مثل : ليت القتيلَ يعود حيًا ، ولا يصح أن يكون في أمرٍ متيقن الوقوع ؛ مثل ليت غدًا يجي . والتمنِّي معنًى إنشائيٌّ طلبيٌّ ، ولهذا كان الأسلوب الذي تتصدَّره «ليت» إنشائيًا طلبيًا . (هامش النحو الوافي ٦٣٥/١)

(٢) للترجي : هو انتظار حصول أمر مرغوب فيه ، ميسور التحقق ، ولا يكون إلا في الممكن . (المصدر السالف ٦٣٥/١)

(٣) الممكنات : ما تيسَّر حصوله من الأشياء . جمع الممكن .

(٤) كما مر : يعني : ليت زيدًا قائمٌ .

(٥) الممتنعات : ما تعذَّر حصوله من الأشياء ، جمع الممتنع .

(٦) المثال المذكور : هو لعل السلطان يكرمني .

وتدخل «ما الكافة»[١] على جميعها ، فتكفها عن العمل[٢] ؛ كقوله تعالى... «أَنَّمَا إِلَـهُـكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ»[٣]، وإنما زيد منطلق[٤].

{النوع الثالث}

{[حرفان ، وهما] ما ولا} ، المشبهتان بـ «ليس» في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ، {ترفعان[٥] الاسم وتنصبان الخبر}

---

(١) ما الكافة : سمّيت «ما الكافة» لأنها كفَّتْ (أي : منعت) الحرف المشبَّه بالفعل من العمل . ويشترط أن تكون «ما» حرفًا زائدًا ليمنع هذه الحروف من العمل ، فإن لم يكن حرفًا زائدًا لم يمنعها ؛ مثل : ما الموصولة في نحو : إنَّ ما في القفص بلبلٌ (أي : إنَّ الذي في القفص بلبل) و؛ مثل «ما» الموصوفة في نحو : إن ما مطيعًا نافعٌ أو إنَّ ما يطيع نافعٌ (أي : إن شيئًا مطيعًا أو يطيع، فكلمة «ما» في المثالين ليست كافَّةً ، ويجب فصلها في الكتابة منه بخلاف الزائدة ، فيجب وصلها بآخره في الكتابة . (النحو الوافي ١/٦٣٦)

(٢) فتكفها عن العمل : أي على سبيل الوجوب ، وذلك في غير «ليت» ، أو على سبيل الجواز، وذلك في ليت .

فائدة : إذا اتصلت ما الزائدة بأحد الحرفين : «إنَّ» أو «أنَّ» منعتهما من العمل ، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداة من أدوات الحصر ؛ تزيد توكيد المعنى قوةً ووضوحًا ، مثل : إنَّمَا أنتَ كبيرُ الهمَّة ، أو عرفتُ أنَّما أنت كبير الهمَّه ؛ فقد قصرنا المخاطب على صفة معيَّنة ؛ هي كبير الهمَّة وحصرنا أمره فيها . وتأويل «أنَّ» (المفتوحة الهمزة المشدّدة النون) مع معموليها بمصدر مؤوَّل ، تختفي عند ظهوره لايمنع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائدة ؛ لأن إفادة الحصر تتم قبل التأويل وسبك المصدر . (هامش النحو الوافي ١/٦٣٦)

(٣) أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ : الأنبياء /١٠٨ وتمام الآية هكذا : قُلْ إِنَّمَا يُوْحى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَّاحِدٌ، وفي بعض النسخ : إنما الله إله واحد . (النساء /١٧١)

(٤) وإنما زيد منطلق : عطف على : قوله تعالى .

(٥) ترفعان : أي تُحْدِثَان رفعًا غير الرفع الذي كان فيه .... إعمال هذين الحرفين لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يهملونهما . قال الشيخ عباس حسن في النحو الوافي (١/٥٩٤) : «الذي يحسن القياس عليه والأخذ به في عصرنا هو الإعمال ؛ لأنّه اللغة العالية ، لغة القرآن وأكثر

[؛نحو : مازيد قائما ، ولا رجل كريما] .

وتدخل «ما» على المعرفة والنكرة ؛ مثل : ما زيد قائما ، [وما رجل ظريفا]

ولا تدخل «لا» إلا على النكرة ؛ نحو : لا رجل ظريفا .

* * *

{النوع الرابع}

{حروف تنصب الاسم فقط ، وهي سبعة أحرف}

العرب ، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى – وهي صحيحةٌ أيضًا ، يجوز الأخذ بها – منعا للبلبلة ، وتعدد الآراء من غير فائدة» .

ملاحظة : هذان الحرفان ينفيان المعنى عن الخبر في الزمن الحاليّ عند الإطلاق ، (أي : عند عدم وجود قرينة تبيّن نوع الزمن أو الخبر منه) فإن وُجدَتْ لزم الأخذ بمدلولها .

تنبيه : هذان الحرفان لا يعملان إلاّ بشروط ، لم يذكرها الشارح رحمه الله ، نوردهما فيما يلي:

لإعمال «ما» خمسة شروط مجتمعة : الأوّل ألاّ تقع بعدها كلمة «إن» الزائدة ، الثاني ألاّ ينتقض نَفْيُها عن الخبر بسبب وقوع «إلاّ» بعدها. الثالث التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبهَ جملة ، فان كان الخبر شبهَ جملة جاز إعمالها وإهمالها عند تقدّمه ومخالفة الترتيب . الرابع: ألاّ يتقدّم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدّم غيرَ شبه جملة ، فإن كان شبه جملة جاز الإعمال والإهمال ؛ نحو : ما في الشر أنتَ راغبًا، وما عندك فضلٌ ضائعًا، ويجوز ... راغبٌ وضائعٌ . الخامس : أن لا تتكرر «ما» .

ولإعمال «لا» خمسة شروط أيضًا : الأوَّل : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين أو مافي حكم النكرة (؛كالجملة الفعليَّة وشبه جملة) . الثاني : عدم الفصل بينها وبين اسمها ، وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله الذي ليس شبهَ جملة عن الاسم؛ كي لا يفصل بينها وبين اسمها فاصلٌ . الثالث : ألاّ ينتقض النفي بإلاّ . الرابع : عدم تكرارها . الخامس : ألاّ تكون نصًّا في نفي الجنس . (النحو الوافي ١/ الكلام على ما ولا)

فائدة : يجوز أن يقترن خبر «ما» بالباء الزائدة التي لاتحتاج إلى متعلّق به فيجُر في اللفظ ، ويبقى منصوبًا في التقدير ، وليس لها من أثر في المعنى إلاّ تقوية الحكم المستفاد من الجملة وتوكيده .

١- {الواو} ، وهي بمعنى «مع»[١] ؛ نحو : استوى[٢] الماء والخشبة[٣]

٢- {وإلا} ، وهي للاستثناء[٤] ، [وهو :

أ) متصل] ؛ نحو : جاءني القوم إلا زيدًا .

ب) [أو منقطع ؛ نحو : ما جاءني القوم إلا حمارا]

٣- {ويا}[٥] ، وهي لنداء[٦] القريب والبعيد .

---

[١] مع : لفظةٌ تفيد المصاحبة واجتماع شيئين ، وهي اسم على المختار ، وإسكان عينها لغة بني ربيعة وتميم ، ولها استعمالان : الأوَّل أن تكون مضافةً فتكون ظرفًا ثنائيَّ اللفظ ، وتدل حينئذ على أحد ثلاثة معان : موضع الاجتماع ، زمان الاجتماع مرادفة عند ؛ الثاني : أن تكون غيرَ مضافة فتصير اسمًا مقصورًا منصوبًا منوَّنا كفتًى ونَصْبُها حينئذٍ على الظرفية أو الحالية على حسب السياق . (المعجم الوسيط : ٨٧٦ باختصار – والمنجد)

[٢] استوى : بمعنى ارتفع ، لابمعنى : تساوى ؛ لأنَّ الماء مصاحبٌ للخشبة وقت الارتفاع .

[٣] الخشبة : هو مقياسٌ ولو من حديد ونحوه أو حجر منحوت ، ويركز في الأنهار غالبًا وفي البرك الكبيرة ، وفيه علامةٌ يعرف بها وزن الماء وقدره زيادةً ونقصًا ، ومعنى المثال : أنَّ الماء لم يزل يزداد حتى صار مصاحبًا للخشبة في استوائه ، أي : ارتفاعه . (الكواكب الدريَّة ٢١/٢)

ملاحظة : اختلف في عامل النصب في المفعول معه ، فقال الكوفيون : إنه منصوب على الخلاف، وقال البصريون : إنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وعند الزجاج : بعامل مقدر (الإنصاف ٢٤٨/١) ، وذهب عبدالقاهر الجرجاني إلى أنه منصوب بنفس الواو . وقال ابن عقيل في شرحه على الألفية : هذا غير صحيح .

[٤] للاستثناء : هو مأخوذ من الثني بمعنى الرجوع ، والسين والتاء فيه زائدتان ، وفي الاصطلاح : الإخراج بإلاَّ أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في الحكم السابق عليها ، وهو نوعان : متَّصلٌ ومنقطعٌ ، فالأوَّل : ما كان فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه ، والثاني : ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه .

ملاحظة : اختلف النحاة في العامل في المستثنى بـ «إلا» ، قال في النحو الوافي ٣٢٨/٢ ما نصه: لعل أقوى الآراء أنّه منصوبٌ بالفعل قبلها أو بغيره مما يعمل عمل الفعل ، إلاَّ المستثنى المنقطع فعامله هو «إلاَّ» .

[٥] يا : جاء في المعجم الوسيط : «يا» حرف لنداء البعيد حقيقةً أو حكمًا ، وقد ينادى بها

٥،٤- {وأيا وهيا} ، وهما لنداء البعيد[١] .

٧،٦- {وأي[٢] والهمزة المفتوحة}[٣] ، وهما لنداء القريب.

وهذه الحروف الخمسة :

أ) تنصب الاسم ، إذا كانَ مضافا إلى اسم آخر[٤] ؛ نحو : ياعبدالله ، وأيا غلام زيد ، وهيا شريف القوم ، وأي أفضل القوم وأعبدالله .

ب) وترفع الاسم إن لم يكن ذلك الاسم مضافا[٥] ؛ مثل: يا زيد ويا رجل .

القريب توكيدًا ، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً ، ولذا لا يقدَّر عند الحذف سواها ؛ نحو: «يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذَا» أي : يا يوسف [يوسف/٢٩]

[٦] لنداء : هو توجيه الدعوة إلى المخاطَب وتنبيهه للاصغاء وسماع ما يريده المتكلم ... وفي هذه الكلمة لغاتٌ ـــ أشهرها المد مع كسر النون . وهي مصدرٌ قياسيٌّ للفعل : نادى ، ويجوز فيها القصر أيضاً ، وقد وَرَدَ السماع بضمِّ النون مع المدِّ أو القصر ... والهمزة التي في آخر كلمة «نداء» أصلها الواو ، فهي منقلبةٌ عن أصلها . (النحو الوافي ٤/١)

[١] وهما لنداء العبيد : وكذا لما في حكم البعيد ؛ كالغافل والنائم ، ويجدر بالملاحظة أنَّ القرب والبعد متروكٌ للعرف الشائع ، سواء كانا حسِّيَّين أم معنويَّيْن .

[٢] أي : سواء كانت مقصورة الهمزة فهي للقريب وصورها : أَيْ ؛ أو ممدودة الهمزة فهي للعبيد وصورها : آيْ .

[٣] الهمزة المفتوحة : المراد مسمَّاها ، وهو «أ» بالفتح مقصورةً ويُنادى بها المنادى القريب ؛ نحو : أزيد ! انظر إليَّ ، أو ممدودةٌ ، وينادى بها البعيد ؛ نحو : آماشيًا في الطريق! أقبل إليَّ .

[٤] إذا كان مضافًا إلى اسم آخر : وكذلك إذا كان شبيهًا بالمضاف ؛ نحو : يا قارئًا الكتابَ ! أقبل إليَّ ، أو نكرةً غير معيَّنة ؛ كقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي .

[٥] إن لم يكن ذلك الاسم .... أي: إن كان ذلك الاسم مفردًا معرفًا . اعلم أن العلماء اختلفوا في المنادى المفرد أهو معرب أم مبني فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين ، واختاره الشارح ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول . هذا هو الراجح عند المحققين .

{النوع الخامس}

{حروف تنصب[١] الفعل المضارع ، وهي أربعة أحرف : أن، ولن ، وكي ، وإذن}.

* * *

• فــ «أن» للاستقبال[٢]، وإنْ[٣] دخلت على الماضي ؛ نحو:

---

[١] تنصب : النصب قد يكون بالفتحة الظاهرة ، وذلك في الصيَغ الخمسة : الغائب والغائبة والمخاطب والمخاطبة ، والمتكلم وحده ومع الغير إذا كانت صحيحةً أو معتلّةً (واويًا أو يائيًا)

وقد يكون بالفتحة المقدَّرة ، وذلك في الصيغ المذكورة الخمسة إذا كان في آخرها ألفٌ .

وقد يكون بحذف النون ، وذلك في الأفعال الخمسة ، وهو كل فعل يتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنّثة المخاطبة . وقد يكون محلاً، وذلك في كل ما يتّصل به نون النسوة .

[٢] للاستقبال: أي: تخلّص زمن المضارع للمستقبل بعد دخولها عليه، ولا تدل على الحال مطلقًا

[٣] وإن : اعلم أولاً أن في مثل هذه العبارة : الواو للحال ، و«إنْ» وصليّةٌ ، أي : زائدةٌ لوصل الكلام بعضه ببعضٍ ، وتقوية معناه فلاتعمل شيئًا ، وقيل شرطيّةٌ حذف جوابها ؛ لوجود مايدل عليه، والواو للعطف على جملة مقدرة . (النحو الوافي ٤/٤٣٤)

واعلم ثانيًا أن وصل «أن» بالمضارع والماضي متفق عليه ، أمّا وصلها بالأمر ففيه خلاف ، فسيبويه يجوِّزه .

وغير سيبويه يقول : إنّ كل موضع وقع فيه الطلب (سواءٌ كان أمرًا أوغيره) هو صالحٌ لأن تكون «أن» فيه تفسيريّةٌ وذلك إذا لم يوجد حرف جرظاهر قبل «أن» . كقوله تعالى : «وأَوْحَيْنَا إليه أن اصنع الفُلْك» [المؤمنون/٢٧] فهي في هذه الآية تفسيريةٌ إن لم يقدر قبلها الجار ، لانطباق وصف التفسيرية عليها ، ذلك الوصف الذي يتلخّص في أمور ثلاثة مجتمعة ؛ هي وقوعها مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وخلوها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها ، أمّا إن وُجدَ قبلها حرف جرٍ ظاهرٌ فهي زائدةٌ عند أصحاب الرأي السالف ففي مثل : كتبت إليه بأن قم أو بألاّ تقم ، يكون أصل الكلام : كتبت إليه بقم أو بلاتقم ، زيدت «أن» منعًا لصورة ظاهريّة شكليّة مكروهة وهي دخول حرف الجر ظاهرًا على الفعل ، وإن كان في الواقع اسمًا بقصد لفظه. (هامش النحو الوافي ١/٤٠٩، نقلا عن حاشية الخضري ١/٧٠ بزيادة)

واعلم ثالثا : أنّها إذا تدخل على المضارع تنصبه وجوبًا لفظًا أو تقديرًا أو محلاً ، وتخلّص

أسلمت أن أدخل الجنة، وأن دخلت الجنة .

وتسمى هذه مصدرية[١] .

* * *

«**ولن**»[٢] لتأكيد نفي المستقبل ؛ مثل : لن تراني .

وأصلها «لاأن»[٣] عند الخليل[٤] ، فحذفت الهمزة تخفيفا ،

زمنه للاستقبال ؛ أمَّا إذا تدخل على الماضي والأمر – باعتبارها مصدريّة – فإنها لا تغيّر زمنهما ، ولا تنصب لفظًا ولا محلاً خلافًا لرأي ضعيف . (النحو الوافي ٤/٢٨٢ و ٢٩٨) بخلاف إن الشرطيَّة : فإنها لما قلبت الماضي إلى الاستقبال ناسبها أن تعمل في محلّه. (الخضري ١/٧٠ بزيادة)

واعلم رابعًا أن عبارة المصنف : وإن دخلت ... تدل على أن «أن» إذا تدخل على الماضي تغير زمنه وتقلبه إلى الاستقبال . والأمر ليس كذلك ، والصحيح ما سبق .

(١) وتسمى هذه مصدرية : لأنها تؤوَّل مع الجملة الفعلية – المضارعيَّة وغير المضارعيّة – التي تدخل عليها ، بمصدر ، وتعرب أن مع منصوبها على حسب حاجة الجملة ، فقد يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو خبرًا أو سادًا مسدَّ المفعولين أو غير ذلك مما يقتضيه السياق .

ملاحظة هامّة : علامة أن المصدريَّة اجتماع أمرين معًا : الأوّل أن تقع في كلام يدل على الشكّ أو على الرجاء والطمع ، والثاني أن يقع بعدها فعلٌ . (النحو الوافي ٤/٢٨١)

(٢) لن : هي تدخل على المضارع ، تنفي معناه ، وتخلّصه للاستقبال ، هذا متفقٌ عليه ؛ ولكنَّهم اختلفوا في أنها تفيد تأكيد النفي وتأبيده أم لا؟ ، فالعلامة الزمخشري يقول بأنها تفيد التأكيد والتأبيد ، ويرى الجمهور أنها لا تفيد التأكيد ولا التأبيد ، (انظر: الخضري ٢/١١٠، وشرح قطر الندى) وقال ابن مالك : الحامل له (أي الزمخشري) على التأبيد اعتقاده في «لن تراني» أن الله لايرى وهو باطلٌ (اهـ) فقد ثبت في الحديث المتواتر أنّ أهل الجنَّة يرونه تعالى . (انظر : الكواكب الدريَّة ٢/٦١)

(٣) أصلها لا أن : عند الجمهور هي حرف بسيط غير مركَّب ، وقال الفراء : إن أصلها «لا» فأبدلت الألف نونًا ، وقال الخليل : إن أصلها «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفًا . ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين .

(٤) الخليل : هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي البصري (أبو عبدالرحمن) نحويٌّ ، لغويٌّ ، وأوّلُ من استخرج العروض ، وحصن به أشعار العرب ، ولد عام ١٠٠هـ ، وتوفّي بالبصرة عام ١٧٠ هـ ، له من الكتب المصنّفة : العروض ، الشواهد ، النقط

فصارت «لان»، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقيت «لن» .

* * *

و «كي»[١] للسببيَّة ، أي : يكون ماقبله سببًا لما بعدها ؛ مثل: أسلمت كي أدخل الجنَّة ، فإنَّ الإسلام سببٌ لدخول الجنَّة .

* * *

• و «إذن»[٢] للجواب[٣] والجزاء[٤] ، وهو لا

والشكل ، الإيقاع والجمل . (معجم المؤلفين ٤/١١٢)

[١] كي : هي تنصب المضارع بشرط أن تتقدّمها اللام لفظًا أو تقديرًا ، وليس بعدها «أن» ، وهي نوعان : الأول كي المصدريَّةُ ، وهي التي تتقدمها اللام لفظًا أو تقديرًا وليس بعدها أن ؛ نحو قوله تعالى : لكي لا يعلم بعد علم شيئًا . [النحل ٧٠/١٦] الثاني : كي التعليلية . وهي التي تتأخَّر عنها اللام أو ذكرت بعدها «أن» ؛ نحو : جئت كي لأتعلَّمَ ، وجئت كي أن تكرمني ، ويحتمل المصدريَّة والتعليلية إذا لم تتقدمها اللام ولم تقع بعدها «أن» ، فإن قدِّرت اللام قبلها كانت مصدرية ، وإن قدرت اللام بعدها أو «أن» كانت تعليلية ؛ نحو : جئتُ كي أتعلَّم . والمراد ههنا «كي» المصدرية .

ولها أحكام ، أهمها : ١- هي تؤوَّل مع الجملة المضارعيَّة التي بعدها بمصدر يعرب مجرورًا باللام . ٢- قد يقع الفصل بين كي وما دخل عليه من المضارع بلا النافية وحدها أو ما الزائدة وحدها أو بهما معًا بشرط تقديم «ما» ؛ فلا يمنع النصب . ٣- إذا توسطت كي بين لام الجر ولاالنافية وجب وصل الثلاثة في الكتابة ، وإن لم توجد لام الجر فصلت «كي» عن «لا» تطبيقًا للقواعد الإملائية الحاليَّة . (انظر : هامش النحو الوافي ٤/٣٠١)

[٢] إذن : هي حرف بسيط ، وليست مركَّبةً من إذ وأن ، (الخضري ٢/١١٢)

[٣] للجواب : هذا يلازمها في كل استعمالاتها ، والمراد من أنّها للجواب : وقوعها في كلام يكون مترتبًا على كلام قبله ترتبَ الجواب على السؤال ، سواءٌ أكان الكلام مشتملاً على استفهام مذكور أم غير مشتمل عليه ، ولكنَّه بمنزلة الملحوظ .

[٤] الجزاء : هذا يلازمها في الأغلب ؛ لأنّها قد تتمحَّض للجواب ؛ نحو : إذن أظنك صادقًا جوابًا لمن قال : إني أحبُّك ؛ لأنَّ ظنَّ الصدْق لايصلح جزاءًا للمحبَّة ، وأيضًا هو حاليّ الزمن ، والجزاء لا يكون إلاَّ مستقبلاً ، وبسبب ذلك في هذا المثال لم تنصب المضارع ... والمراد من أنها للجزاء : دلالة على أنَّ الجملة التي تحتويها تكون في الغالب مسبَّبَةً عما قبلها ، وتعد أثرًا من آثاره وتوجد بوجوده وترتبط به عادةً .

يتحقق[١] إلا في الزمان المستقبل ، فهي لاتدخل إلا على الفعل المستقبل ؛ مثل : إذن تدخل الجنة ، في جواب من قال : أسلمت .

• • •

{النوع السادس}

{حروف[٢] تجزم الفعل المضارع ، وهي خمسة أحرف: لم، ولما، ولام الأمر، ولا النهي، وإن} للشرط والجزاء.

• • •

فـ «**لم**»[٣] تجعل المضارع ماضيا منفيا ؛ مثل : لم يضرب بمعنى : ما ضرب .

و«إذن» لاتنصب المضارع إلا بشروط أربعة مجتمعة : الأوّل : دلالتها على جواب حقيقيّ بعدها أو ما هو بمنزلة الجواب . الثاني : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلاً محضًا . الثالث: اتصالها بالمضارع مباشرةً بغير فاصل بينهما ؛ ويجوز الفصل بالقسم أو النافية أو بهما معًا . الرابع: أن تقع في صدر جملتها

الجدير بالذكر أن في طريقة كتابتها خلافًا شديدًا ، والأحسن – كما في النحو الوافي – أن تُكْتَبَ العاملةُ ثلاثيةً مختومةً بالنون ، والمهملةُ مختومةً بالألف .

[١] وهو: مرجع الضمير «هو» الجزاء .

[٢] حروف : هذه الحروف الآتي ذكرها تجزم المضارع بسكون آخره إن كان صحيحًا ولم يتصل به شيء من ألف الاثنين ، أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نوني الإناث . وتجزم بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة . وهو كل فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة . وتجزم بحذف حرف العلة في الأفعال المعتلّة الآخرة . ويكون مجزوم المحل إذا اتصل به نونا الإناث .

[٣] لم : تجزم مضارعًا واحدًا تنفي معناه وتقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الماضي ؛ بشرط ألاّ تسبقها إحدى الأدوات الشرطيّة ، فإن سبقتها إحداها لم ينقلب زمنه للماضي ، وصار التأثير في زمنه مقصورًا على أداة الشرط وحدها فتخلّصه للمستقبل المحض ، وحينئذ تجزمه أداة الشرط إن كانت جازمة على أحد القولين ، وفي هذه الحالة تقتصر «لم» على نفي معناه دون جزمه ودون قلب زمنه للماضي .

* و «**لما**» مثلُ «لم»[١] ، لكنها[٢] **مختصــــة بالاســـتغراق**[٣] ؛
مثل: لَّما يضرب زيد، أي: ما ضرب زيد في شيء من الأزمنة الماضية.

***

• و«**لام الأمر**»[٤] ، وهي لطلب الفعل :

---

[١] لما مثل لم : أي في جعل المضارع ماضيًا منفيًا ، هما تشتركان في أمور : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، ونفيه ، وجزمه ، وقلب معناه ماضيًا ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما الـتي لا تغير عملهما .

[٢] لكنها : إشارة إلى الفرق بين لم ولما ، هما تنفردان في أمور : فالأوّل أنَّ «لمَّا» لاتقتـرن بـأداة الشرط بخلاف «لم» الثاني أنَّ نفيها مستمرٌ إلى زمن الحال ، بخلاف منفيِّ لم ، فإنَّـه قـد يكـون مستمرًا ؛ نحو قوله تعالى : فإن لم تفعلوا [البقرة /٢٤] ، وقد يكون منقطعًا ؛ نحو قولـه تعـالى : «هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئًا مذكورًا» [الإنسان /١] (أي : وقد كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا) . الثالث أنَّ منفيَّها متوقَّع الثبوت بالنسبة إلى المستقبل ؛ نحو قولـه تعـالى : «بل لما يذوقوا العذاب» [ص/٨] ؛ لأن المعنى : أنهم ماذاقوا العذاب في الماضي ، واستمرَّ نفيـه إلى زمن الحال ، ولكن ثبوته متوقَّعٌ ؛ لأنَّهم سيذوقونه في الآخرة ، بخلاف «لم» ؛ لأنَّ قولـه «لم يَفْعَلْ» نفي فعل غير متوقَّع فعله ، و«لما يفعل» نفي فعلٍ قد يفعل بعد . الرابع أن يجـوز حـذف مجزومها وأن يسكت عليها ، دون «لم» إلا عند الضرورة الشعريَّة . الخامس ألا يلتقي بها القسم، أما «لم» فقد يلتقي بها على الأصحِّ . السادس أنها لاتفصل من مجزومها بحال ، بخلاف «لم» ، فإنها قد تفصل من مجزومها بظرف في ضرورة الشعر . (الكواكب الدرية ٢/٧٠)

[٣] مختصة بالاستغراق: هذا مماتنفرد به «لمَّا»، والمرادأنها تستغرق الزمن الماضي والـزمن الحـالي بـالنفي؛ نحـو: ضربني زيدٌ ولكنني لاأضربه، أي: لم أضربه في الماضي (قبل الكلام) ولاَ في الحال (وقت الكلام)

[٤] لام الأمر : خبر عن مبتدأ محذوف ، تقديره : ثالثها ، والأمر معناه : طلـب فعـل شـيء ، ولايسمى أمرًا إلا إن كان الطلب صادرًا ممن هو أعلى درجةً إلى من هو أقلُّ منه ؛ فإن كان مـن أدنى لأعلى سُمِّي : «دعاءً» . وإن كان من مساوٍ إلى نظيره سمِّي التماسًا ؛ فاللام التي يطلب بهـا الفعل ، تُسَمَّى «لام الأمر» إن كان الطلب بها صادرًا ممن هو أعلى درجةً إلى مـن هـو أدنى ، و«لام الدعاء» إن كان من أدنى لأعلى ، و«لام الالتماس» إن كان من مساوٍ لنظيره ، فتسميتها لام الطلب أدق من تسميتها : «لام الأمر» ؛ لأن الطلب يشمل الصور الثلاث . فمثال الأمـر قوله تعالى : «لينفق ذوسعة من سعته» [الطلاق /٧] ، ومثال الدعاء قوله تعالى : لـيقض علينـا ربك [الزخرف /٧٧] ، ومثال الالتماس قول الزميل لزميله : هيأ لنذهب إلى الحديقة .

أ) إما عن الفاعل الغائب؛ مثل: ليضرب.
ب) أو عن الفاعل المتكلِّم؛ مثل : لأضرب ولنضرب .
ت) أو عن المفعول الغائب ؛ مثل ليضرب .
ث) أو عن المفعول المخاطب ؛ مثل: لتضرب .
ج) أو عن المفعول المتكلم ؛ مثل : لأضرب ولنضرب .

* * *

- و«لا النهي»[1] ، وهي ضد لام الأمر ، أي : لطلب ترك الفعل :

فائدة : هذه اللام تجزم المضارع لفظًا أو محلاً بشرط ألا يفصل بينهما فاصلٌ . والجزم بها مختلف في درجة القوَّة والكثرة ، فيكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامة الغياب ؛ وهي الياء للمذكر والتاء للمؤنَّث ، ويقل – مع صحته – دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب أو المبدوء بحرف المتكلِّم وهو الهمزة أو النون .

وهذه اللام قد تحذف ويبقى عملها ؛ نحو قوله تعالى : «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة» [إبراهيم : ٣١] ، أي : ليقيموا . وتحريكها بالكسر هو الأكثر إذا لم يسبقها الواو أو الفاء أو ثم، فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز تسكينها وتحريكها بالكسر؛ لكن التسكين أكثر.

[1] لا النَّهي : خبر عن مبتدأ محذوف . التقدير : رابعها ، والنهي معناه : طلبُ الكفِّ عن شيءٍ . واللام التي يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله تسمّى «لاالناهية» إن كان طلب الكف صادرًا من أعلى لأدنى؛ فإن كان من أدنى لأعلى سُمِّيت لا الدعائيّة ، وإن كان من مساوٍ إلى نظيره سُمِّيَتْ لا التي للالتماس ، فتسميتها «لا الطلبية» أولى ؛ لأن طلب الكفِّ بها يشمل حالاتها الثلاث. فمثال الناهية : «واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا» [آل عمران /١٠٣] ومثال الدعائيَّة : «ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا» [البقرة /٢٨٦] ومثال الالتماس قول الزمَيل لزميله : لاتثق بالحسود .

فائدةٌ : هذه «لا» تجزم المضارع لفظًا أو محلاً بشرطين : الأوّل ألا يفصل بينهما فاصلٌ إلا عند الضرورة الشعرية ، الثاني ألا تسبقها إن الشرطيَّة أو غيرها من أدوات الشرط، فإن سبقت بإحداها صارت نافيةً لا تجزم .

أ) إما عن الفاعل الغائب، أو المخاطب ، أو المتكلم ؛ مثل: لايضرب ، ولا تضرب ، ولا أضرب ، ولا نضرب .

ب) أو عن المفعول الغائب، أو المخاطب ، أو المتكلم ؛ مثل: لا يضرب ، ولاتضرب، ولا أضرب ، ولا نضرب .

* * *

و«إنْ»[١] ، وهي تدخل على الجملتين ، والجملة الأولى تكون فعلية ، والثانية قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ، وتسمى الأولى شرطا والثانية جزاءا .

فإن كان الشرط والجزاء أو الشرط وحده فعلا مضارعا ، فتجزمه «إنْ» على سبيل الوجوب ؛ مثل : إن تضرب أضرب . وإن تضرب ضربت ، وإن تضرب [عمرا] فزيد ضارب . وإن كان الجزاء وحده فعلا مضارعا فتجزمه على سبيل الجواز ؛ نحو : إن ضربت أضرب .

* * *

{النوع السابع}

{أسماء تجزم الفعل المضارع} حال كونها مشتملة {على معنى «إن» }[٢] وتدخل على الفعلين ، ويكون الفعل الأول سببا للفعل الثاني ، ويسمّى الأول شرطا[٣] ، والثاني جزاءا ، فإن كان الفعلان

---

[١] إن : خبرٌ عن مبتدأ محذوف تقديره خامسها ، وهي حرف موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ؛ كقوله تعالى : «إن يشاء يذهبكم» [النساء ١٣٣]

[٢] مشتملةً على معنى إن : يعني أنَّ أدوات الشرط الآتي بيانها تجزم فعلين إذا كانت مضمَنة معنى «إن» الشرطيّة ، فإذا خرجت عن معنى «إن» إلى الاستفهام أو معنى «الذي» لاتجزم

[٣] يسمى الأول شرطًا : وذلك لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه شرطا لتحقق مدلول

مضارعين ، أو كان الأول مضارعا ، دون الثاني ، فالجزم واجب في المضارع .

* * *

{وهي تسعة أسماء[١] :

١- من ، ٢- وما ، ٣- وأي ، ٤- ومتى ، ٥- وأينما ، ٦- وأنى ، ٧- ومهما ، ٨- وحيثما ، ٩- وإذما} .

* * *

١- فـ «**من**»[٢] وهو لايستعمل إلاّ في ذوي العقول[٣] ؛ نحو : من يكرمني أكرمه ، أي : إن يكرمني زيد أكرمه ، وإن يكرمني عمرٌو أكرمه .

* * *

٢- و«**ما**» وهو لا يستعمل إلا في غير ذوي العقول غالبا[٤]؛ نحو: ما تشتر أشتر ، أي : إن تشتر الفرس أشتر الفرس ،

الجواب ووقوع معناه ، وسُمِّي الثاني جزاءًا تشبيها له بجزاء الأعمال ؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه ، ويسمى جوابًا أيضًا ؛ لترتبه على الأوَّل كترتب الجواب على السؤال . (الكواكب الدرية ٧٨/٢)

فائدة هامة : تعدَّدت آراء النحاة في العامل في الشرط والجزاء ، لستُ في حاجة إلى ذكر ما قالوا، وما سجّله القدماء في مصنّفاتهم ، يكفيك الرأي الذي يجب الاقتصار عليه . وهو أنَّ أداة الشرط هي الجازمة لفعل الشرط ولفعل الجواب إن كان الجواب فعلاً ، ولجملة الجواب إن كان الجواب جملةً لافعلاً وحده . (هامش النحو الوافي ٤٢١/٤) وللتفصيل انظر : الرضي ٢٥٤/٢

[١] أسماء : كلها أسماء بالاتفاق إلاّ مهما وإذما ففيهما خلاف. وسيأتي الكلام فيهما إن شاء الله تعالى .

[٢] من: مبتدأ ، والخبر قوله : «نحو» الخ .... وما بينهما جملةٌ معترضةٌ ، وكذا يقال في المواضع الآتية.

[٣] ذوي العقول : أصحاب العلم ، والعقول جمع عقل بمعنى العلم ، والمراد به الثقلان والملائكة وذاته تعالى . (شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري)

[٤] غالبًا : أي في أكثر الأحيان والأحوال ، وهو منصوب على الحاليَّة من الضمير في يستعمل.

وإن تشتر الثوب أشتر الثوب .

٣- و«أيٌّ» وهو لايستعمل إلا في ذوي العقول[١] ، وتلزمه الإضافة[٢] ؛ مثل : أيهم يضربني أضربه ، أي : إن يضربني زيد أضربه ، وإن يضربني عمرو أضربه .

...

٤- و«متى»[٣] وهو للزمان ؛ مثل : متى تذهب أذهب ، أي : إن تذهب اليوم أذهب اليوم ، وإن تذهب غدًا أذهب غدا .

---

[١] وهو لايستعمل إلا في ذوي العقول : هذا خطأ ؛ الصحيح أنه – كما في شرح شذور الذهب ص/٣٥٢ – موضوعٌ بحسب ما يُضاف إليه ، فيكون للعاقل في نحو : أيهم يقم أقم ، ولغير العاقل في نحو : أيَّ الدوابَّ تركب أركب ، وللمكان بمعنى «أين» في نحو : أي مكان تجلس أجلس فيه ، وللزمان بمعنى «متى» في نحو : أيَّ يوم تصم أصم معك . قال ابن يعيش في شرح المفصل : إنه قد يؤنث إذا أضيف إلي مؤنث ، وتَرْكُ التأنيث أكثر .

[٢] تلزمه الإضافة : أي : لفظًا ومعنًى معًا أو معنًى فقط ، والبيان أنه على خمسة أنواع : الأول استفهاميّة ؛ نحو : أيُّ عمل تختاره ، أيُّ الرجال المهذَّب ، أيُّ الناس تصفو مشاربه . الثاني شرطيّةٌ؛ نحو : أيُّ نفع يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالاً عليه . الثالث موصولةٌ ؛ مثل : يعجبني السبَّاقون وسأصافح أيُّهم هو أسبق . الرابع نعتية ؛ مثل : إن الصادق عظيم أيُّ عظيم . الخامس حالية ؛ نحو : قبلت كلام الناصح الأمين أيَ ناصحٍ أمين ..... فمن الخمسة السابقة : أي النعتية والحالَية ملازمتان للإضافة لفظًا ومعنًى معًا . أما الثلاثة الأخرى فملازمة للإضافة إمّا لفظا ومعنًى كأمثلتها السابقة وإما معنًى فقط ؛ مثل : الأعمال كثيرةٌ فأيٌّ تختاره ، من ألوان النفع ما يؤذي فأيٌّ يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالا عليه . يعجبني السباقون وسأصافح أيًا هو أسبق. (انظر النحو الوافي ٣/١٠٤)

ويجدر بالذكر أن لكلمة «أي» المضافة ثلاث حالات : الأولى الإضافة للنكرة والمعرفة ، وذلك في الشرطيَة والاستفهاميَة . الثانية الإضافة للمعرفة فقط . وذلك في الموصولة . الثالثة الإضافة للنكرة وذلك في التي تقع نعتًا أو حالاً . (انظر : النحو الوافي ٣ ١١٨)

[٣] متى : هو في الأصل موضوع للزمان المجرَّد . فإذا تضمَّن معه معنى الشرط صار أداةَ شرطيّةً للزمان جازمةً . ومثل متى كلمة «أيان» ، لم يذكرها المصنف ، وهي من أدوات الشرط والجزاء.

٥- و«**أينما**»[١] وهو للمكان ؛ مثل : أينما تمش أمش ، أي: إن تمش إلى المسجد أمش إلى المسجد ، وإن تمش إلى السوق أمش إلى السوق .

* * *

٦- و«**أنّى**»[٢] وهو أيضا للمكان ؛ مثل : أنى تكن أكن، أي : إن تكن في البلدة أكن في البلدة ، وإن تكن في البادية أكن في البادية .

* * *

٧- و«**مهما**»[٣] وهو للزمان ؛ مثل: مهما تذهب أذهب،

---

(١) أينما : هو في الأصل موضوع للمكان – غالبًا – فإذا تضمّن معه معنى الشرط جَزَمَ .

(٢) أنى : وُضِعَ في الأصل للمكان – غالبًا – فإذا تضمّن معه معنى الشرط جَزَمَ ، وقيل للزمان كمتى ، وقيل للحال ككيف ، وقيل للثلاثة ، وقد جُوِّزَتْ في قوله تعالى : «فأتوا حرثكم أنى شئتم» ، أي : من أين شئتم أو في أيِّ وقت شئتم ، أو كيف شئتم إذا كان المأتى واحدًا ، وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر . (انظر : الكواكب الدريّة ٧٧/٢)

(٣) مهما : اعلم أولاً أنه اسم عند الجمهور بدليل عود الضمير : الهاء من به في قوله تعالى : «مهما تأتنا به من آية» [الأعراف /١٣٢] إلى مهما ، ولا يعود الضمير إلا على اسم . ويرى ابن يسعون والسهيلي أنه حرف ، وهو باطل بدليل ما سبق .

واعلم ثانيًا أن غير واحد من النحاة قال : هو بسيطٌ ، وهذا – كما قال العلامة الآلوسي – أسلم الأقوال . وقال الخليل والزجاج : هو مركّبٌ ثم اختلفا في القول بأجزائه التي تركّب منها ، فقال الخليل : أصله «ماما» على أن الأولى «ما الشرطيّة» والثانية إبهاميّةٌ متصلةٌ بها لزيادة التعميم ، قلبت ألف ما الأولى هاءً ، قال في الكشاف : هو المذهب السديد البصري ، ويرى الزجاج أنه مركّبٌ من «مه» – بمعنى : اكفف – و«ما» .

واعلم ثالثًا أن له – كما جاء في القاموس – ثلاثة معان : الأوّل : ما لا يعقل غيرالزمان مع الشرط كقوله تعالى : «مهما تأتنا به من آية» . الثاني : الاستفهام كقوله :

مهما لي الليلة مهما ليه ... أودى بنعله وسرباليه

الثالث : الزمان والشرط كقول حاتم :

أي: إن تذهب اليوم أذهب اليوم، وإن تذهب غدًا أذهب غدًا .

* * *

٨- و«**حيثما**»[١] وهو للمكان ؛ مثل : حيثما تقعد أقعد.

أي : إن تقعد في القرية أقعد في القرية ، وإن تقعد في البلدة أقعد في البلدة .

* * *

و«**إذما**»[٢] وهو يستعمل في غير ذوي العقول[٣] ؛ مثل: إذ

وانك مهما تعط لبطنك سؤوله وفرجك نالا منتهي الذم أجمعا

قد ذكر الشارح الأخير من المعاني الثلاثة وهو غير مشهور حتى أنكره العلامة الزمخشري – رحمه الله – أشد الإنكار في الكشاف ٢/١٤٦.

[١] حيثما : وُضِعَ في الأصل للمكان – غالبًا – فإذا تضمّن معه معنى الشرط جَزَمَ ، وأجاز الأخفش استعماله بمعنى الزمان .

[٢] إذ ما: هذا حرفٌ عند سيبويه ، بمنزلة إن الشرطيَّة ، مركَّبٌ من : إذا الظرفيَّة وما الزائدة ، موضوع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ..... وقال المبرد وابن السراج والفارسي أنه ظرف زمان ، والأوّل الأرجح ، فإذا قيل : إذ ما تسمع للقرآن تهدأ نفسك ، كان المعنى على الرأي الأرجح : إن تستمع ، وعلى الرأي الآخر : متى . وأجاز الفراء الجزم به بدون «ما» فحينئذ يكون ظرفًا بلا خلاف .

[٣] هو يستعمل في غير ذوي العقول : هذا خطأ ؛ والصحيح – الذي يجب الاعتماد عليه – ما أسلفنا .

فوائد هامّة : الأولى : الأدوات الشرطيّة السالف ذكرها – في اتصالها بما الزائدة – على ثلاثة أنواع : نوع لا يجزم إلا مقترنًا بها وهو حيث ، إذ ؛ ونوعٌ يمتنع اتصاله بها ، وهو من ، ما ، مهما، أنّى ، ونوعٌ يجوز فيه الأمران ، وهو إن ، أيٌّ ، متى ، أين ، أيّان .

الثانية: إعراب الأدوات الشرطيّة :

ما كان منها حرف شرط فلا محل له من الإعراب ، وما كان اسم شرط فيراعى في إعرابه ما يأتي :

إن كان اسم شرط جازم بعد حرف جر أو مضاف فهو مجرور بالحرف أو بالمضاف ؛ نحو : عمَّنْ تتعلّم أتعلَّمْ ، وعما تسأل أسأل ؛ وكتاب من تقرأ أقرأ ، وصفحة ما تكتب أكتب .

ما تفعل أفعل ، أي : إن تفعل الخياطة أفعل الخياطـــة ، وإن تفعـــل الزراعة أفعل الزراعة .

* * *

---

(١) إن كانت الأداة ظرفًا للزمان – غير «إذا الظرفية» – أو للمكان ، وفعـــل الشـــرط بعدها غير ناسخ – فهي ظرف لفعل الشرط ؛ نحو : متى يقبل فصل الربيع يعتـــدل جوُّنـــا ، وأنى يعتدل يزدد النشاط . فإن كان فعل الشرط ناسخا فهي – غالبًا – ظرف لخبر فعـــل الناســـخ ؛ نحو: أينما تكن تصادف عملاً يناسبك ، وأنما تكن تجد لعملك تقديرًا ، فأينمـــا ظـــرف متعلـــق بمحذوف خبر تكن

(٢) إن دلت الأداة على حدث محض (أي على معنى مجرد خالص) فهي مفعول مطلق لفعل الشرط ؛ مثل : أيَّ إخلاص تقدم لبلادك تحمد عليه .

(٣) إن لم تدل على الحدث المحض ، وإنما دلت على ذات ، وكان فعل الشرط بعدها لازمًا أو ناسخًا فهي مبتدأ ؛ مثل : من يهاجر في سبيل الله أهاجر معه ، وقول الشاعر :

ومن تكن العليا همةَ نفسه فكل الذي يلقاه فيها محبَّبٌ

وكذلك إن كان فعل الشرط متعديًا ومفعوله اجنيٌّ منها ؛ كقوله تعالى : «من يعمل ســـوءًا يجز به» . [النساء /١٢٣]

فإن كان فعل الشرط متعديا مسلَّطًا على الأداة نفسها فهي مفعوله ؛ مثل : وما تفعلوا مـــن خير يوفَّ إليكم ، ومن تنصر أنصرْه .

وإن كان مسلطًا على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغالٌ ؛ نحو : من يصاحبْه علـــي أصاحبْه ، أو من يصاحبْ أخاه عليٌّ أصاحبْه . فيجوز في الأداة ، وهي : «مـــن» – مـــثلاً – أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف يفسره فعل الشرط . (انظـــر : النحـــو الـــوافي ٤/٤٣٨-٤٣٩)

الثالثة : إذا كانت أداة الشرط مبتدأ ، فخبره جملة الشرط ، وفيها ضـــمير الأداة ، وقيـــل جملة جواب الشرط ، وقيل جملتا الفعل والجواب معًا ، هذا هو الراجح . (انظر : هامش النحـــو الوافي ٤/٤٣٨)

الرابعة : الجملة الشرطيَّة الكاملة لا محل لها من الإعراب إلا في حالتين : الأولى : أن تكون أداة الشرط هي «إذا» باعتبارها جازمة أو غير جازمة – فتكون ظرفًا مضافًا – في الرأي المشهور – والجملة الشرطيَّة بعد ها في محل جر هي المضاف إليه . الثانية : أن تكون أداة الشـــرط هـــي المبتدأ والجملة الشرطية هي الخبر . (انظر : النحو الوافي ٤/٤٤٥)

وإن كان الفعل الثاني مضارعا دون الأول ، فالوجهان في المضارع : الجزم والرفع ؛ مثل : إذ ما كتبت أكتب .

{النوع الثامن}

{أسماء تنصب الأسماء النكرات على التمييز، وهي أربعة أسماء} .

الأول لفظ {عشر}[١] ، أو عشرون ، أو ثلثون، أو أربعون، أو خمسون ، أو ستون ، أو سبعون ، أو ثمانون ، أو تسعون ، {إذا ركب[٢] مع أحد ، أو اثنين} أو ثلاث ، أو أربع ، أو خمس ، أو ست، أو سبع ، أو ثمان ، أو تسع .

* * *

فإن كان المميَّز مذكرا ، فطريق التركيب في لفظ «أحد» أو «اثنان» مع «عشر» : أن تقول أحد عشر رجلاً ، واثنا عشر رجلا بتذكير الجزءين .

وإن كان مؤنثا ، فتقول : إحدى عشرة امرأةً واثنتا عشرة امرأةً ، بتأنيث الجزءين .

* * *

---

[١] لفظ عشرٌ : «لفظ» مرفوعٌ ، مضافٌ و«عشرٌ» مضاف إليه مرفوع لفظًا على الحكاية مجرورًا تقديرًا .

[٢] إذا ركب : محصل الكلام أنَّ عقدًا من العقود (١٠–٩٠) إذا ركب مع أحدٍ من الآحاد (١–٩) على الوجه الآتي في الكتاب تنصب نكرةً على التمييز .

فائدة : تُفتَحُ «الشين» في عشرة المركبة والمفردة إن كان المعدود مذكرًا ، وتسكن إن كان مؤنثًا . (انظر النحو الوافي ٤/ المسألة ١٦٣)

وطريق تركيب غيرهما إلى «تسع» مع «عشر» : أن تقول :

أ) في المذكر : ثلاثة عشر رجلاً ، وأربعة عشر رجلا إلى تسعة عشر رجلا ، بتأنيث الجزء الأول وتذكير الجزء الثاني .

ب) وفي المؤنث : ثلاث عشرة امرأة ، وأربع عشرة امرأة إلى تسع عشرة امرأةً ، بتذكير الجزء الأوَّل ، وتأنيث الجزء الثاني.

* * *

وأما طريق التركيب في الواحد والاثنين إلى تسع مع عشرين وأخواته إلى تسعين على سبيل العطف :

أ) فإن كان المميَّز مذكرا ؛ فتقول في تركيب الواحد والاثنين – لا في غيرهما – : أحد وعشرون رجلا ، واثنان وعشرون رجلا ، بتذكير الجزء الأول .

ب) وإن كان المميَّز مؤنثا ، فتقول : إحدى وعشرون امرأة واثنتان وعشرون امرأة، بتأنيث الجزء الأول.

* * *

وفي تركيب غير الواحد والاثنين إلى تسع مع عشرين تقول :

أ) في المميز المذكر : ثلاثة وعشرون رجلا ، وأربعة وعشرون رجلا بتأنيث الجزء الأول .

ب) وفي المميَّز المؤنث : ثلاث وعشرون امرأة وأربع وعشرون امرأة ، بتذكير الجزء الأول .

وعلى هذا القياس {إلى تسع وتسعون}

* * *

- {و} الثاني {كم} معناه : عدد مبهم ، وهو على نوعين :
- أحدهما استفهامية ، إن كان متضمنا لمعنى الاستفهام ، وهو

ينصب التمييز[١] ؛ مثل : كم رجلا ضربته ؟

• والثاني خبرية ، إن لم يكن متضمنا لمعنى الاستفهام ، وهو ينصب المميَّز إن كان بينهما فاصلة[٢] ؛ مثل كم عندي رجلا .

• وإن لم تكن بينهما فاصلة ، فمميَّزه مجرور بالإضافة إليه ؛ مثل: كم رجل[٣] ضربت ، وكم غلمان اشتريت .

• {و} الثالث {كأين}[٤] وهو مركب من «كاف» التشبيه و«أي»، لكن المراد منه عدد مبهم ، لا المعنى التركيبي[٥] ؛ مثل :

---

[١] وهو ينصب التمييز : الغالب أن يكون تميز كم الاستفهامية مفردًا منصوبًا به نحو : كمْ طالبًا يتعلمون في جامعاتنا ؟ ويصحُّ أن يكون تمييزه مفردًا مجرورًا بمن – ظاهرة أو مقدَّرة – بشرط أن يكون «كم» في الحالتين مجرورًا بحرف جر ظاهر ؛ نحو : بكم طبيبٍ نعالج المرضى في الريف . ويصحّ كم من طبيب . فإن وُجدَتْ «من» الجارة ظاهرة فهي ومجرورها متعلّقان بـ «كم» ، وإن لم تُوْجَدْ «من» ظاهرةً فهي مقدرةٌ تجر التميز أو ليست مقدَّرةً ، و«كم» هو الذي يجره على اعتباره مضافًا ، والتميز بعده مضاف إليه مجرورٌ . (النحو الوافي ٤/٥٧٠)

[٢] إن كان بينهما فاصلة : هي – أي الفاصلة – تكون تارةً جملةً ؛ نحو : ما أنفس نصائح الحكماء وأغلى أقوالهم فكم أرشدنا منهم نصحًا ! وكم صاننا منهم قولا ! وتكون تارةً ظرفًا ومعه جار ومجرور ؛ نحو : كم دون الوصول إلى الشهرة كفاحًا وكم لها بعد إدراكها تعبًا . وتكون تارةً ظرفًا فقط ؛ نحو : كم دون الشهرة كفاحًا . كما تكون تارةً جارًا مع مجروره فقط ؛ نحو : كم للشهرة تعبًا ولا يصلح الفصل بغير ما سبق على الصحيح .

ملحوظة : إذا كان الفصل بالظرف فقط أو بالجار مع مجروره فقط جاز النصب والجر ولكن الأول هو الأرجح . وإن كان بجملة فعليه فعلها متعد لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بمن ؛ نحو: «كم تركوا من جناتٍ وعيون» [المصدر السابق ٤/٥٧٤]

[٣] كم رجل : مثل المصنفُ بمثالين إشارة إلي أن تمييز «كم» الخبرية قد يكون مفردًا وقد يكون جمعًا، ولكن يلاحظ أن الأفصح إفراده .

[٤] كأين : أصل النون التي في آخره هو التنوين فيصح الرجوع إلى أصله ومراعاته عند الكتابة والوقف ولكن الأحسن إثبات نونه خطًا ونطقًا حتى عند الوقف عليه (هامش المرجع السابق ٤/٥٧٧)

[٥] لا المعنى التركيبي : فهو كلمة واحدة في إعرابه وفي معناه وفي كل أحكامه، ولايلاحظ أصله

كأين رجلا لقيت .

وقد يكون متضمنا لمعنى الاستفهام[١]؛ نحو: كأين رجلا عندك؟

* * *

• {و} الرابع {كذا}[٢] ، وهو مركب من «كاف» التشبيه و«ذا» اسم الاشارة ، ولكن المراد منه عدد مبهم ، ولا يكون متضمنا لمعنى الاستفهام ؛ مثل : عندي كذا رجلاً .

* * *

{النوع التاسع}

{أسماء تسمى أسماء الأفعال}[٣] ، وإنما سميت بأسماء الأفعال ؛

في شيء من ناحية تركيبه مطلقًا.

[١] وقد يكون متضمنا لمعنى الاستفهام : منه قول أبي بن كعب لأبي مسعود رضي الله عنهما : كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب آيةً ، فقال ثلاثًا وسبعين ؛ ولكن هذا المعنى نادر فلم يثبته الجمهور . (الخضري ٢/١٤٢)

فائدة : قد يكون مميزه منصوبًا به ، وقد يكون مجرورًا بـ «من» الظاهرة ، والأوّل قليلٌ ، والثاني أكثر (الخضري ٢/١٤٢) ويجوز الفصل بينه وبين تمييزه مطلقًا ؛ فإن كان الفاصل فعلاً متعديًا لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بـ «من» (النحو الوافي ٤/٥٧٨)

[٢] كذا : هذا مركّبٌ ، وصار بعد التركيب كلمةً واحدةً تؤدي معنى جديدًا مستقلاً وتمييزه يكون واجب النصب على الأرجح سواء أكان مفردًا أم جمعًا ؛ نحو : أنفقت كذا دنانير في رحلاتي . (النحو الوافي ٤/٥٨٠)

[٣] أسماء الأفعال : عرَّفَ صاحب النحو الوافي اسم الفعل بأنّه اسم يدلُّ على فعلٍ معيَّنٍ ، ويتضمَّن معناه وزمنه وعمله من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل .

ومن ميزاته أنه أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى ، وأقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه ، فالفعل : «بَعُدَ» – مثلاً – يفيد مجرَّد البعد ، ولكن اسم الفعل الذي بمعناه – وهو هيهات – يفيد البُعْدَ البعيد أو الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : «بَعُدَ جدًا» .

وأسماء الأفعال بحسب المعنى على ثلاثة أقسام : الأوَّل اسم فعل أمر ، وهو كثيرٌ ، ولا بدله من فاعلٍ مستتر وجوبًا ، الثاني اسم فعل مضارع ، وهو قليلٌ (ولم يتعرض لذكره في المتن

لأن معانيها أفعال، {وهي تسعة ، ستة منها موضوعة للأمر الحاضر، وتنصب الاسم على المفعوليَّة}.

* * *

• أحدها {رُوَيْدَ} ، فإنه موضوع لـ «أَمْهِلْ» ، وهو يقع في أوَّل الكلام ؛ مثل : رويد زيدا ، أي : أمهل زيدا .

• {و} ثانيها {بَلْهَ}[1] ، فإنه موضوع لـ «دَعْ»[2] ؛ مثل :

والشرح) ، ومن أمثلته : أوه بمعنى : أتألم ، وأفٍّ بمعنى أتضجَّرُ ، ولابدله من فاعل مستتر وجوبًا، الثالث : اسم فعل ماضٍ وهو قليلٌ كالسابق ، وفاعله إمَّا ضمير مستتر جوازًا يكون للغائب في الأعم الأغلب .

فائدة : هذه الأقسام الثلاثة مبنيَّةٌ ، وسماعيَّةٌ ، ولكن ما كان من اسم فعل الأمر على وزن «فَعَالِ» فهو قياسيٌّ ، وهذه الأفعال مع الأقسام الثلاثة مثل فعلها في التعدِّي واللزوم .

ملاحظة : أسماء الأفعال تنقسم – بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل وعدم أصالتها – إلى قسمين : الأوَّل المرتجل ؛ وهو ما وضع من أوَّل أمره اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل ؛ مثل : شتَّان ، الثاني : المنقول ؛ وهو الذي وُضِعَ في أوَّل الأمر لمعنًى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل ، والمنقول أقسامٌ : إمَّا منقول من جار مع مجروره نحو إليك وعليك وإليَّ وعليَّ ؛ والأحسن في هذه الأمثلة وأشباهها إعراب الجار ومجروره معًا اسم فعلٍ مبنيٌّ لا محل له من الإعراب : وإمَّا منقولٌ من ظرف مكان ، نحو : أمامك ، ووراءك ، ومكانك ، وعندك ؛ والأيسر في هذه الأمثلة اعتبار الظرف كلّه (بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة هو اسم الفعل ..... وإما منقولٌ من مصدر له فعلٌ مستعملٌ من لفظه ؛ مثل : «رُوَيْدَ» وأصله : إرْوَادٌ مصدر الفعل الرباعيِّ «أَرْوَدَ» ثم صُغِّرَ المصدر : «إرْوَاد» تصغيرَ ترخيم بحذف حروفه الزائدة فصار : «رُوَيْدَ» ثم نُقِلَ بغير تنوين إلى اسم الفعل ، وقد يكون اسم الفعل منقولاً من مصدر ليس له فعلٌ من لفظه لكن له فعلٌ من معناه نحو : بَلْه .

[1] بَلْه : هذا منقول من مصدر ليس له فعلٌ إلا من معناه ، وهو على خمسة أنواعٍ : الأوَّل : اسم فعل بمعنى دَعْ ، مبنيٌّ على الفتح ويكون مابعده منصوبًا ، الثاني : مصدر معربٌ مضافٌ ويكون مابعده مجرورًا لكونه مضافًا إليه ، الثالث : اسم استفهام بمعنى كيف مبنيٌّ على الفتح ويكون مابعده مرفوعًا على أنه مبتدأ مؤخَّرٌ ، «وبَلْهَ» خبرٌ مقدمٌ . الرابع : اسم معرب بمعنى «غير» الخامس بمعنى «أين» .

بَلْهَ زيدًا ، أي : دع زيدا .

• {و} ثالثها {دُونَكَ}[١] ، فإنه موضوعٌ لـ «خُذْ» ؛ مثل : دونك زيدا ، أي : خذ زيدا .

. . .

• {و} رابعها {عَليك} ، فإنه موضوع لـ «ألزِم» ؛ مثل : عليك زيدا[٢] ، أي : ألزم زيدا .

• {و} خامسها {حيَّهل}[٣] ، فإنه موضوع لـ «ايْت» ؛ مثل : حيَّهل الصلاة ، أي : ايت الصلاة .

---

[٢] دعْ : أي : اترك . أمرٌ من ودع يدعُ ودْعا .

[١] دونك : الكاف في دونك وغيره من أمامك وعليك ووراءك حرف خطاب ، يتصرّف على حسب المخاطب تذكيرًا وتأنيثا ، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا ..... وإعراب المثال : «دونك زيدًا» هكذا : «دونك» اسم فعل أمرٍ مبنيٌّ ، والفاعل مستتر فيه وجوبًا ، تقديره : أنت ، «زيدًا» مفعول به . والجملة من اسم الفعل وفاعله جملةٌ اسميّةٌ إنشائيّةٌ ، لا موضع لها من الإعراب .

[٢] عليك زيدا : إعراب هذا المثال هكذا : «عليك» اسم فعل أمر ، مبنيٌّ والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه وجوبا تقديره : أنت «زيدا» مفعولٌ به . والجملة من اسم الفعل والفاعل والمفعول : جملة اسميّةٌ إنشائية لا موضع لها من الإعراب .

[٣] حيهل : يجوز في اللام عدة لغات منها السكون . ومنها الفتح بتنوين أو غير تنوين ، والأشهر فتح هاته في كل أحوالها . ويجوز إلحاق كاف الخطاب بآخره وهذا الكاف حرف خطاب متصرّف على حسب المخاطب تذكيرًا وتأنيثا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا . لا يصلح أن يكون ضميرا مفعولا به لاسم الفعل ، لأنه لا ينصب مفعولاً به لقيامه معنًى وعملاً مقام الفعل : «ايت» الذي لا ينصب مفعولاً به . وكذلك لا يصح أن يكون هذا الكاف ضميرًا في محلّ جر مضافًا إليه: لأن أسماء الأفعال مبنيّةٌ ولا تعمل الجرّ مطلقًا ، فلا يكون مضافًا ..... وكذلك يلحق الكاف بآخر هذه الكلمات : ويْ بمعنى أعجب . والنَّجاء بمعنى : أسرِعْ ، ورويد بمعنى تَمَهَّلْ ، وحكم هذا الكاف مثل ما سلف في حيهلك . ويجدر بالملاحظة أن الكلمة : «رويد» بمعنى : أمْهلْ إذا يلحق بآخرها الكاف فيصح اعتبار الضمير مفعولاً به .

• {و} سادسها {ها}[١] ، فإنه موضوع لـ «خُذْ» ؛ مثل : ها زيدًا ، أي : خذ زيدا .

وقد جاء فيه ثلاث لغات[٢] [أخرى] :

١- هَأْ[٣] (بسكون الهمزة) ٢-وهَاءِ[٤] (بزيادة الهمزة المكسورة)

٣- وهَاءَ[٥] (بزيادة الهمزة المفتوحة) .

ولابُدَّ لهذه الأسماء[٦] من فاعل ، وفاعلها ضمير المخاطب المستتر فيها[٧] .

---

(١) ها : يقال : هاكَ هذا يا رجلُ ، وهاكما هذا يا رجلان ، وهاكم هذا يا رجالُ ... وهاكِ هذا يا امرأةُ ، وهاكما هذا يا امرأتان ، وهاكن هذا يا نسوة (اللسان ٤٨٢/١٥) فالكاف يتصرف على حسب المخاطب . والكلمة «ها» على حالها لا يطرأ عليها تغيُّرٌ . والفاعل فيها مستترٌ ، تقديره أنتَ ، أنتما ، أنتم ، أنتِ ، أنتما ، أنتنَّ على حسب المخاطب .

(٢) لغات : واحده : لُغَةٌ ، وهي أصواتٌ يعبَّر بها كل قومٍ عن أغراضهم ، قال في المختار : أصل اللغة : لُغَيٌ ، أو لُغَو .

(٣) هأْ : يقال : هأْ يا رجلُ ، وهَاءَا يا رجُلان ، وهاؤُوا يا رِجَالُ ..... وهائي يا امرأة ، وهَاءَا يا امرأتان ، وهَأْنَ يا نسوةُ . (اللسان ٤٨٢/١٥)

(٤) هَاءِ : يقال : هاء يا رجلُ ، وهائيا يا رجلان ، وهاؤُوا يا رجالُ ...... وهائي يا امرأة ، وهائيا يا امرأتان ، وهائِينَ يا نسوةُ . (المصدر السابق)

(٥) هاءَ : للواحد : هاءَ ، وللاثنين هاءُ ما ، وللجمع : هاؤُمْ . وللواحدة : هَاءِ ، وللثنتين : هائِيَا ، وللجمع هَاؤُنَّ . (المصدر السابق)

(٦) الأسماء : أي : أسماء الأفعال بمعنى الأمر . الفاعل يكون في الأعمِّ الأغلب اسمًا ظاهرًا ، أو ضميرًا ، للغائب مستترًا جوازًا ، ويكون في اسم الفعل المضارع والأمر ضميرًا مستترًا وجوبًا للمتكلّم ، أو لغيره قليلاً ، وللمفرد أو غيره على حسب فعله ..... ولا يكاد يصح في هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميرًا بارزًا . والضابط في هذا الشأن أن يوضع في مكان اسم الفعل ، الفعلُ الذي بمعناه فما يصح أن يكون فاعلاً لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلاً لاسم الفعل الذي يدل عليه ويقوم مقامه ، وما لا يصلُح للفعل لا يصلح لاسمه أيضًا .

(٧) ضمير المخاطب المستتر فيها : هذا هو الأعمُّ الأغلب _ كما أسلفنا _ لأنَّ الفاعل قد يكون ضميرًا بارزًا نحو : هَاْؤُمَاْ يا رجلان ، وهَاْؤُمْ يا رجال ، وهاؤُنْ يا نسوة ، فالضمير «ما» و

* * *

{وثلاثة منها موضوعة للفعل الماضي ، وترفع الاسم بالفاعليَّة}

• أحدها {هيهات}[١] ، فإنه موضوع لـ «بَعُدَ» ؛ مثل : هيهات زيد ، أي : بعد زيد .

• {و} ثانيها {سَرْعانَ}[٢] ، فإنه موضوع لـ «سَرُعَ» ؛ مثل : سرعان زيد ، أي : سرع زيد .

• {و} ثالثها {شَتَّانَ}[٣] فإنه موضوع لـ «افترق» ؛ مثل : شتان زيد وعمرو ، أي : افترق زيد وعمرو .

* * *

{النوع العاشر}

{أفعال ناقصة}[٤] وإنما سميت ناقصة ؛ لأنها لاتكون بمجرد الفاعل كلاما تاما ، فلا تخلو عن نقصان .

«الميم» و «النون» هو الفاعل ، وهو ضميرٌ بارزٌ

(١) هَيْهَاتَ : يجوز في التاء الحركاتُ الثلاث وقد يفصل بينه وبين فاعله الحرف الزائد اللام كقوله تعالى : «هَيْهات هَيْهاتَ لِمَا تُوْعَدُوْن» [المؤمنون ٢٣/٣٦]

(٢) سرعان : يجوز في السين الحركاتُ الثلاث ، قال في القاموس : يستعمل خبرًا محضًا ، وخبرًا فيه معنى التعجُّب . (القاموس المحيط باب العين ، فصل السين)

(٣) شتّان : بفتح النون ، وكان الفرَّاء يكسره .

فائدة : قال في النحو الوافي : والصحيح في شتَّانَ : أن يكون الافتراق خاصًا بالأمور المعنويّة كالعلم والفهم والصلاح .

(٤) أفعال ناقصة : كلُّها أفعالٌ بالاتفاق ، إلاَّ «ليس» فذهب الجمهور إلى أنّها فعلٌ ، وقال الفارسي بأنّها حرف نفي بمنزلة ما النافية .

{وهي تدخل على الجملة الاسمية}[١] ، أي : المبتدأ والخبر ، {فترفع}[٢] الجزء {الأول} منها ، ويسمى اسمها[٣] ، {وتنصب} الجزء {الثاني} منها ، ويسمى خبرها ، {وهي ثلاثة عشر فعلاً}.[٤]

---

[١] قد تدخل على الجملة الاسمية : هذه الأفعال الناقصة لا تدخل على المبتدأ إذا كان مما يأتي : لازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ، واللازم لصفة واحدة ؛ كطوبى ، واللازم للابتداء بنفسه كأقل رجل يقول ذلك . واللازم للابتداء بغيره كمصحوب «لولا» و«إذا» الفجائية . (حاشية الخضري١/١١٠)

[٢] ترفع : أي تحدث رفعًا غير رفع الابتداء .

[٣] ويُسمّى اسمها : تسمية المرفوع بها اسمًا _ وكذلك تسمية المنصوب بها خبرًا _ هي مجرد اصطلاح نحويٍّ ، لا مناسبة له في الجملة ، فمثل : كان عليٌّ غائبًا ، تعرب كلمة «علي» اسم كان ، مع أنه في الحقيقة اسمٌ للذات المعيَّنة ؛ وليس اسمًا لكان ، ولا علمًا عليها لأننا لانسميها باسم جديد خاص ..... وتعرب «غائبًا» خبر كان ، مع أنه في الحقيقة والواقع خبرٌ عن عليٍّ ، وليس خبرًا عن كان ؛ لأنها ليست مبتدأ فنجيء لها بخبرٍ ، غير أن الاصطلاح النحويَّ جرى بما سبق ، وقد يكون المراد : الاسم المصاحب لكان ، الملابس لها ، والمراد بالخبر : أنه خبرٌ بحسب الأصل . (هامش النحو الوافي ١/٥٤٣)

[٤] هي ثلاثة عشر فعلاً : هي كان ، صار ، أصبح ، أضحى ، أمسى ، ظل ، بات ، مادام ، مازال ، مابرح ، ما انفك ، ما فتئ ، ليس .،

كل هذه الأفعال تشترك في أمور عامة ، أهمها : ألا يكون اسمها شبه جملة ؛ وأن عملها ليس مقصورًا على الفعل الماضي منها بل يشمله ويشمل ما قد يكون لمصدرها من مشتقات أخرى ؛ وأنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها ؛ وأن يكون خبرها غير إنشائي ؛ وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معًا ؛ وألا يتقدَّم الخبر عليها إذا كان اسمًا متضمنًا معنى الاستفهام وهي مسبوقةٌ بأحد حرفي النفي : «ما» أو «إن» ؛ وأنها إذا كانت مسبوقة بما المصدرية وجب ألا يسبقها شيء من صلة «ما» ؛ وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضي _ وخبرها جملةٌ فعليَّةٌ مضارعيَّةٌ _ لابد أن يماثلها زمن هذا المضارع ، فينقلب ماضيًا ؛ وأن أخبارها لا تكون جملةً فعليَّةً ماضويةً ، ماعدا «كان» فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضوية .... بقي من شروط الخبر أن يتمم المعنى بنفسه مباشرةً مع الاسم ؛ وألا يكون معلومًا من اسم الناسخ وتوابعه . (النحو الوافي ١/٥٤٧،٥٤٦ باختصار)

الأول {كان}[١] ، وهي :

أ) قد تكون زائدة[٢] ؛ مثل : إن من أفضلهم كان زيدا[٣] ، وحينئذ لاتعمل .

ب) وقد تكون غير زائدة. وهي تجيء على معنيين: ناقصة وتامة.

• فالناقصة تجيء على معنيين :

أحدهما أن يَثْبُتَ خبرها لاسمها في الزمان الماضي سواء[٤] كان

---

[١] كان : بدأ بها؛ لأنها أمُّ الباب . وأصلها : كَوَنَ ؛ أبدلت الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. ومصدرها كَوْنٌ وكَيْنُوْنةٌ . وهي مع معموليها تفيد اتصاف اسمها اتصافًا مجردًا بمعنى خبرها في زمن يناسب صيغتها ، أو صيغة المذكور في الجملة من مشتقّات مصدرها ، وشروط عملها وعمل المشتقات هي الشروط العامَّة السالفة .

[٢] زائدة : معنى كونها زائدة : أنها غير عاملة وليست معمولةً لغيرها ، وأن الكلام يستغني عنها فلا ينقص معناه بحذفها ولا يخفى المراد فيه . وفائدة زيادتها : أنها تمنح المعنى الموجود قوَّةً وتوكيدًا. (النحو الوافي ١/٥٧٩)

ومما يجدر بالذكر أنها تزاد بشرطين : كونها بلفظ الماضي ، ووقوعها بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر في مثل : القطار كان قادمٌ ؛ أو الفعل والفاعل في مثل : لم يتكلّم كان عالمٌ ؛ أو الموصول والصلة في مثل : أقبل الذي كان عرفتُه ؛ أو الصفة والموصوف في مثل : قصدت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ ؛ أو المعطوف والمعطوف عليه في مثل : الصديق مخلصٌ في الشدّة كان والرخاء ؛ أو حرفُ الجر ومجروره في مثل : القلم على كان المكتب ؛ أو «ما» التعجبيّة وفعل التعجب في مثل : ما كان أطيَبَ كلامَك . (المصدر السابق)

[٣] إنّ من أفضلهم كان زيدًا : إعرابه هكذا : «إنّ» حرفٌ ناسخٌ ، «من أفضلِهم» جار ومجرور في محل رفع خبرُ «إنّ» «كان» زائدةٌ «زيدًا» اسم إنَّ .

فائدة : وزيادتها في التعجب قياسيَّةٌ، وفي غيره من باقي الحالات سماعيَّةٌ. (المصدر السابق ١/٨٥١)

[٤] سواء : اسم مصدر واقعٌ موقعَ اسم الفاعل أي : مستوٍ ، مرفوع على أنه خبر مقدّمٌ ، والجملة : «كان ممكن الانقطاع أوِ منقطع الانقطاع» في محلّ رفع على أنها مبتدأ ؛ وإنما جاز الإخبار عن الفعل مع أنه خبرٌ أبدًا ؛ لأنه من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب

ممكن الانقطاع ؛ مثل : كان زيد قائما ، أو ممتنع الانقطاع ؛ مثل : كان الله عليما حكيما .

وثانيهما أن يكون بمعنى : «صار»[١] ؛ مثل : كان الفقير غنيا، أي: صار الفقير غنيا .

والتامة تتم بفاعلها ، فلا تحتاج إلى الخبر ، فلا تكون ناقصة ، وحينئذ تكون بمعنى ثَبتَ ؛ مثل : كان زيد ، أي : ثبت زيدٌ .

* * *

{و} الثاني {صار} وهي للانتقال ، أي : لانتقال الاسم :

أ) من حقيقة إلى حقيقة أخرى؛ نحو: صار الطين[٢] خزفا.

ب) أو من صفة إلى صفة أخرى ؛ مثل : صار زيد غنيا .

وقد تكون تامة بمعنى الانتقال[٣] من مكان إلى مكان آخر ،

المعنى . ويجوز أن يكون «سواء» مبتدأ والجملة المكوَّنة من كان واسمها وخبرها مرفوعةً على أنها خبرٌ لتأويلها بمفرد ، كما يجوز أن «سواءً» خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره : الأمران سواءٌ أي : مستويان ..... وهو في الأصل : سَوَايٌ على زنة فَعَالٍ ، فقُلِبَت الياء همزة لوقوعها متطرفةً بعد ألف ساكنة .

[١] صار : ماضي يَصِيْرُ ، والمصدر صَيْرورةٌ ، وأصله : صَيَرَ ، قلِبَت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

[٢] الطين : التراب المختلط بالماء (الوحل) «والخزف» : الفخّار .

فائدة : يشترط لها وللأفعال التي بمعناها وللمشتقات من مصدرها الشروط العامَة السالفة ، وألاَّ يكون خبرها جملةً فعليَّة فعلُها ماضٍ . (النحو الوافي ٥٥٦/١)

ويشترك مع صار في المعنى والعمل والشروط أفعالٌ تاليةٌ غير ما جاء ذكره في الكتاب : آض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحارَ ، وارتدَّ ، وتحوَّل ، وغدا ، وراح ، وجاء ، وكان، وظل ، وأصبح وأضحى ، وأمسى . (المصدر السابق ٥٥٧/١)

[٣] بمعنى الانتقال الخ : وقد تكون بمعنى ثبت واستقر ، مثل : صار الأمر اليك أي ثبَتَ واستقر لك. (المصدر السابق ٥٥٦/١)

وحينئذ تتعدّى بـ «إلى» ؛ نحو : صار زيد من بلد إلى بلد .

* * *

{و} الثالث {أصبح[١] ، و} الرابع {أضحى[٢] ، و} الخامس {أمسى}[٣]

فهذه الثلاثة لاقتران مضمون الجملة ، بأوقاتها التي هي الصباح[٤] والضحى والمساء ؛ نحو : أصبح زيد غنيا ، معناه حصل غناه في وقت الصباح ؛ ونحو : أضحى زيد حاكما ، معناهُ حصل حكومته في وقت الضحى ؛ ونحو : أمسى زيدٌ قارئا معناه حصل قراءته في وقت المساء .

وهذه الثلاثة :

أ) قد تكون بمعنى : «صار»[٥] ؛ مثل أصبح الفقير غنيا ،

---

(١) أصبح : ماضي يُصْبِحُ ، والمصدر إصباحٌ . قال في النحو الوافي : وهي تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق صباحًا في زمن ماض أو حاضر أو مستقبل ؛ بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة . (١/٤٥٤)

(٢) أضحى : ماضي يضحي ، والمصدر إضحاء ، وهي تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق وقت الضحا في زمن يناسب صيغتها . (المصدر السابق ١/٥٥٥)

(٣) أمسى : ماضي يمسي والمصدر إمساء ، وهي تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها يتحقق مساءً في زمن يناسب دلالة الصيغة (المصدر السابق) ، وشروط عمل هذه الأفعال الثلاثة وعمل باقي المشتقات من مصدرها هي الشروط العامَّة السالفة . (المصدر السابق)

(٤) الصباح : أوّل النهار ، و«الضُّحا» : وقت ارتفاع النهار أو امتداده ، و«المساء» : زمان يمتدُّ من الظهر إلى المغرب ، أو إلى نصف الليل . (المعجم الوسيط)

(٥) قد تكون بمعنى صار : فحينئذ تأخذ أحكامها وتعمل بشروطها . (النحو الوافي)

فائدة: قد وردت: أصبح وأمسى زائدتين في كلام عربي قديم نصةُ: الدنيا ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، والمراد: ما أبردها وما أدفأها؛ وهذا لايقاس عليه. (هامش النحو الوافي ١/٥٥٤)

وأمسى زيد كاتبا، وأضحى المظلم[١] منيرًا.

ب) وقد تكون تامة ؛ مثل : أصبح زيد ، بمعنى : دخل زيد في الصباح ، وأمسى عمرو ، أي : دخل عمرو في المساء ، وأضحى بكر ، أي : دخل بكر في الضحى .

* * *

{و} السادس {ظل[٢] ، و} السابع {بات}[٣] . وهما لاقتران مضمون الجملة بالنهار[٤] والليل ؛ نحو ظل زيد كاتبا ، أي حصل كتابته في النهار ، وبات زيد نائما ، أي : حصل نومه في الليل .

وقد تكونان بمعنى : صار[٥] ، مثل ظل الصبي بالغا ، وبات

---

[١] المظلم: ذو ظلمة، أظْلَمَ: أدْخَلَ في الظلام، وفي التنـزيلْ العزيز: فإذا هم مظلمون. [يس ٣٦/٣٧]

[٢] ظلَّ : ماضي يَظَلُّ ، والمصدر الظُّلول (الكواكب الدرية ١/٨٦) وهي تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق طول النهار _غالبًا_ في زمن ماض أو حاضر أو مستقبل، بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة وشروط عملها والمشتقات الأخرى من مصدرها هي الشروط العامة السالفة . (النحو الوافي ١/٥٥٤)

[٣] بات: ماض، ومضارعها يَبِيتُ ويَبَاتُ، والمصدر بَيْتُوتَةٌ (الكواكب الدرية ١/٨٧). وهي تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل في زمن يناسب الصيغة في دلالتها ، وشروط عملها وعمل باقي المشتقات من مصدرها هي الشروط العامّة السالفة . (النحو الوافي ١/٥٥٥)

[٤] النهار : هو ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس . و«الليل» مايعقب من الظلام وهو من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر . (المعجم الوسيط)

[٥] وقد تكونان بمعنى صار : حينئذ تأخذان أحكامها وتعملان بشروطها . وقد يجيء هذان الفعلان تامّين ولكن استعمالهما تامّين قليلٌ غاية القلّة (شرح الكافية للجامي) ، ولذا لم يذكر الشارح. قال الخضري : قد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى : «صار» كثيرًا، وزاد الزمخشري «بات» ، قال في شرح الكافية : ولا حجة له عليها (الخضري ١/١١٢) قال الرضي : وأمّا مجيء «بات» بمعنى صار ففيه نظرٌ . قال الأندلسي : جاز في الحديث «بات» بمعنى صار وهو «أين باتت يده» قال : لأن النوم قد يكون بالنهار ، قال ويحتمل أن يقال : إنها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب ؛ لأن غالب النوم بالليل . (الرضي ٢/٢٩٥).

الشاب شيخا .

* * *

{و} الثامن {مادام}[١] ، وهي لتوقيت شيء بمدة ثبوت خبرِها لاسمها ، فلابد[٢] من أن يكون قبلها جملة فعلية أو اسمية ؛ نحو: أجلس مادام زيد جالسا ، وزيد قائم مادام عمرو وقائما .

* * *

{و} التاسع {مازال[٣]} ، و} العاشر {مابرِح[٤]} ، و} الحادي

---

(١) مادام : لإعمالها شروطٌ ، الأول ماذكر من الشروط العامة السالفة . الثاني أن تكون بلفظ الماضي ، وقبلها ما المصدرية الظرفيّة . الثالث أن يسبقهما معًا كلامٌ تتصل به اتصالاً معنويًا بشرط أن يكون جملةً فعليّةً مضارعيّةً . الرابع ألا يكون خبرها جملةً فعليّةً ماضويّةً الخامس ألا يتقدم خبرها عليها وعلى «ما» معًا . (النحو الوافي ٥٦٥/١)

فائدة: إن تقدم على دام «ما» المصدريّة غير الظرفيّة كانت فعلاً تامًا بمعنى بقي واستمر. وكذلك إن سبقها «ما» النافية كانت فعلاً تامًّا بمعى: بقي واستمَرَّ طويلاً . وكذلك إن لم تسبق مطلقًا بلفظة «ما» النافية أو غير النافية . ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل «دام» قد يكون ناقصًا أو غير ناقص مع تقدم «ما» المصدرية الظرفية عليه ، فليس من اللازم نقصانه عند وجودها ؛ فقد يكون تامًا لايعمل كمافي قوله تعالى: خالدين فيها مادامت السماوات والأرض [ ]، فالمعوَّل عليه في الحكم بالنقصان أوعدمه هوأنها لاتعمل بغيرأن يتحقق الشرط، لكن وجودالشرط لايلتزم حتمًا أن تعمل، فمع وجوده يجوز إهمالها وإعمالها على حسب المعنى. (هامش النحوالوافي ٥٦٦/١،٥٦٥)

(٢) فلا بد إلخ : صَرَّح صاحبُ النحو الوافي في عدد من المواضع ما مفاده أن لايتقدمها إلا فعل مضارع (٥٥٦/١،٤١٢) والرضي يقول مانصه : ومن أجل كونه توقيتًا لشيء يكون ظرفًا لذلك الشيء ، والظرف فضلةٌ فلابد من تقدم جملة اسميَّة كانت أو فعليَّة لفظا أو تقديرًا (الرضي ٢٩٦/٢)

(٣) مازال : يشترط لإعمالها وإعمال المشتقات من مصدرها الشروط العامة ، وأن يسبقها نفيٌ أو نهيٌ أو دعاءٌ ، وألا يكون خبرها جملةً فعليّة ماضويَّةً ، وألا يقع خبرها بعد «إلا» ، وأن يكون مضارعها هو «يزال» التي ليس لها مصدرٌ مستعملٌ . (النحو الوافي ٥٦٤/١)

(٤) مابرح : تشترك هي (والمشتقات من مصدرها) مع «مازال» في كل الشروط السالفة ، إلا الشرط الأخير الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما . (المرجع السابق)

عشر {ما انفك[١] ، و} الثاني عشر { ما فَتِئَ}[٢] ، وقد يقال : «ما فَتَأَ» و «ما أَفْتَأَ» ، وكل واحد من هذه الأفعال الأربعة لدوام ثبوت خبرها لاسمها مُذْ قَبلَه[٣] ، ويلزمها النفي ؛ مثل : ما زال زيد عالما ، وما برح زيد صائما ، وما فتئ عمرو فاضلا ، وما انفك بكر عاقلا.

* * *

{و} الثالث عشر {ليس}[٤] ، وهي لنفي مضمون الجملة في زمان الحال[٥] ، وقال بعضهم : في كل زمان[٦] ؛ مثل : ليس زيد قائما .

* * *

واعلم أن تقديم أخبار هذه الأفعال[٧] على أسمائها جائز ،

---

[١] ما انفك : تشترك _ هي والمشتقات من مصدرها _ مع «مازال» في الشروط المتقدمة إلا الشرط الأخير الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما . (المرجع السابق)

[٢] ما فتئ : تشترك _ هي والمشتقات من مصدرها _ مع «مازال» في الشروط السالفة إلا الشرط الأخير الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما . (المصدر السابق)

[٣] مذ قبله : «مذ» ظرفٌ لدوام ، مضافٌ لما بعده ، وضمير الفاعل في «قبله» يعود على الاسم، بينما يرجع ضمير المفعول «الها» إلى الخبر ، فالتقدير : مذ قبل الاسمُ الخبر ، يعني : أن الخبر ثابت للاسم على طريق الاستمرار من وقت يمكن أن يقبله عادةً .

[٤] ليس : فعل ماضٍ جامدٌ ، وأصلها «لَيِسَ» فسكِّنت الياء استثقالاً .

[٥] وهي لنفي مضمون الجملة الخ : هذا مذهب جمهور النحاة . (الرضي ٢/٢٩٦)

[٦] في كل زمان : هذا مذهب سيبويه وتبعه ابن السراج . وليس بين القولين تناقضٌ ؛ لأن خبر ليس إن لم يُقيَّد بزمانٍ يحمل على الحال ، وإذا قيِّد بزمانٍ فهو على ماقُيِّدَ به . (الرضي ٢/٢٩٦) ومما يجدر بالذكر أنها تعمل بالشروط العامَّة السالفة . (النحو الوافي ١/٥٦٠)

[٧] تقديم أخبار هذه الأفعال إلخ : لخبر هذه الأفعال ثلاثة أحوال : الأولى أن يتأخر عن اسمها وهذا هو الأصل فيه ؛ نحو : وكان ربك قديرًا . الثاني : توسطه بين الفعل والاسم وهو – إن لم يجب تقديمه على الاسم ولا تأخيره عنه – جائز حتى في ليس ودام على الأصح . والثالث تقدمه على الفعل – وهو بشرط عدم داعي الوجوب – جائزٌ في جميعها ماعدا «دام» باتفاق ، «وليس»

بإبقاء عملها ؛ مثل : كان قائما زيد، وعلى هذا القياسُ في البواقي.

* * *

وأيضا[١] تقديم أخبارها على أنفسها جائز سوى «ليس»[٢] والأفعال التي كان في أوائلها «ما»[٣] [؛ مثل : قائما كان زيد] .

* * *

وقال بعضهم : تقديم الأخبار على هذه الأفعال أيضا جائز سوى «مادام» .

أمَّا تقديم أسمائها عليها فغير جائز [؛ لأن أسماءها فاعلها ، والفاعل لايجوز تقديمه على الفعل] .

على الأصح ، والفعل المسبوق بما النافية سواءٌ أكان النفي شرطًا في عمله هذا العمل كما في دام، وانفكَّ وفَتِي ، وبَرِح أم لا ، كـ «كان» . (التحفة السنية : ٩٥)

[١] أيضًا : هو مصدر آض بمعنى رجع ، بابه ضرب ، إنه مفعول مطلقٌ ، عامله محذوفٌ ، أو حالٌ حذف عاملها وصاحبها أي : أرجع إلى الإخبار رجوعًا ولا أقتصر على ما قدمت ، أو أخبر راجعًا ؛ فهذا هو الذي يستمرُ في جميع المواضع ، وإن الكلمة «أيضًا» تستعمل في شيئين بينهما توافقٌ ويغني كل منهما عن الآخر ، فلا يجوز جاء زيد أيضًا ، ولا «جاء زيدٌ ومضى عمرٌو أيضا» ولا اختصم زيد وعمرو أيضًا . (انظر : الفوائد العجيبة ٢٦١/٢ ضمن رسائل ابن عابدين)

[٢] سوى ليس : اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين إلى المنع ، وذهب أبوعليٍ الفارسي وابن برهان إلى الجواز، والراجح المنع كما ذهب إليه الشارح .

[٣] الأفعال التي كان في أوائلها «ما» : اعلم أولاً أن الأفعال الناقصة التي توجد في أوائلها «ما» قسمان : أحدهما ماكان في أوله مصدرية ظرفية ، وهو : مادام ، وتقديم خبره على ما المتصلة به نحو : أصحبك قائمًا مادام زيد _ غير جائز بالاتفاق . وأما تقديمه على «دام» فهو جائز على الصحيح . وثانيهما ما كان في أوله نافية ، وهو على نوعين : أحدهما ما كان النفي شرطًا في عمَله، وهو : مازال ، ومابرح ، ومانفك ، ومافتئ . والثاني مالم يكن النفي شرطًا في عمله ككان . فمنع الجمهور تقديم الخبر في القسمين ، وأجاز ذلك الكوفيون . ووافقهم ابن كيسان والنحاس في القسم الأول .

واعلم أن حكم مشتقات[1] هذه الأفعال كحكم هذه الأفعال في العمل .

{النوع الحادي عشر}[2]

{أفعال المقاربة}[3] ، وإنما سميت بهذا الاسم ؛ لأنها تدل على المقاربة ، {[وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر][4] ، وهي أربعةٌ} .

الأوَّل {عسى} ، وهو:

فعل[5] ؛ لدخول تاء التأنيث الساكنة فيه ؛ نحو : عَسَتْ.

---

(١) حكم مشتقات الخ : في هذه المسألة تفصيلٌ ، وهو أنَّ الأفعال الناقصة _ من حيث التصرف وعدمه _ ثلاثة أقسام : الأوَّل : قسمٌ جامدٌ _ أي : لايتصرف مطلقًا ولا يوجد منه غير الماضي _ وهو فعلان : ليس بالاتفاق ، و «دام» في أشهر الآراء . الثاني قسمٌ يتصرف تصرُّفًا شبْهَ كامل، فله الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل دون اسم المفعول وباقي المشتقات ؛ فإنها لم ترد في استعمال الفصحاء ؛ وهو سبعةٌ : (كان _ أصبح _ أضحى _ أمسى _ بات _ ظل _ صار) الثالث قسمٌ يتصرف تصرفًا ناقصًا ، وهو الأربعة المسبوقة بالنفي ، أو شبهه (وهي زال _ برح _ فتئ _ انفكَّ) ، فهذه الأربعة ليس لها إلا الماضي والمضارع واسم الفاعل . (النحوالوافي ١/٥٦٧، ٥٦٨)

(٢) الحادي عشر : «الحادي» و«الثاني» إذا ركِّبا فُتِحَ آخرهما بناءً أوسكِّن تخفيفًا. (الكواكب الدريَّة: ٢/١٢٧)

(٣) المقاربة : أي على قرب حصول الخبر ودنوه ؛ فالمقاربة مفاعلةٌ ، ولكن المراد بها هنا أصل الفعل، وهو القرب وهي مصدر قَارَبَ الشيء . اعلم أن تسمية أفعال هذا الباب كلها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم الجزء وقيل من باب التغليب . وذلك لأن بعضها موضوع للدلالة على قرب الخبر ، وهو كاد ، أوشك ، كرب . وبعضها موضوع للدلالة على رجائه وهو عسى . وبعضها موضوع للدلالة على الشروع فيه ، وهو جعل ، طفق ، أخذ ، فالأقسام ثلاثة .

(٤) تنصب الخبر : لايكون الخبر في هذا الباب إلا مضارعًا ، وندر مجيئه اسمًا مفردًا بعد «عسى» و«كاد» ؛ كقول الشاعر : فأبت إلى فهم وماكدت آئبًا . وقولهم : عسى الغوير أبؤسًا .

(٥) وهو فعل : اختلف النحاة في «عسى» أهو فعلٌ أم حرفٌ ، فذهب الكوفيون إلى أنه حرفٌ

وغيرُ متصرِّف ؛ إذ لا يشتق منه مضارع واسما فاعل ومفعول وأمر ونهي مثلا .

* * *

وعمله على نوعين :

• الأوَّل: أن يرفع الاسم _ وهو فاعله _ وينصب الخبر، ويكون خبره فعلا مضارعا مع «أنْ»[1] ، وحينئذٍ يكون بمعنى «قَارَبَ»[2] ؛ نحو : عسى زيد أن يخرج .

فـ «زيدٌ» مرفوع بأنه اسمه وفاعله ، و«أن يخرج» في موضع النصب بأنه خبره بمعنى : «قَارَبَ زيد الخروج» .

ويجب أن يكون خبره مطابقا لاسمه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ نحو : عسى زيد أن يقوم ، وعسى الزيدان أن يقوما ، وعسى الزيدون أن يقوموا ؛ وعست هند أن تقوم ، وعست الهندان أن تقوما ، وعست الهندات أن يقمن ..

بمنزلة «لعَلَّ» وتبعهم على ذلك ابن السرّاج . والصحيح أنه فعل بدليل اتصال تاء التأنيث وتاء الفاعل . وأما بقية أفعال هذا الباب فلا خلاف في أنها فعلٌ ..... ومما يجدر بالذكر أن عسى ماض في لفظه ولكن زمنه هنا مستقبل ؛ إذ لايتحقق معناه إلا في المستقبل ، ولذلك كان زمن المضارع الواقع في خبره مستقبلاً فقط ، ليتوافقا

[1] أن : اقتران خبر عسى بأن المصدريَّة الناصبة كثيرٌ وتجريده منها قليلٌ ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أن خبره لايتجرد منها إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترنًا بأن . (شرح ابن عقيل)

[2] حينئذ يكون بمعنى قارَبَ : يعني : كما أن «قارب» يحتاج إلى اسمين يرفع الاسم الأوَّل على الفاعليَّة ، وينصب الاسم الثاني على المفعوليَّة ؛ فكذلك عسى يحتاج إلى اسمين : يرفع الأوَّل ويسمى اسمًا له ، وينصب الثاني محلاً ؛ لأنه جملة مكونة من أن والفعل ، والجملة لايظهر فيها الإعراب ، ويسمى خبرًا له .

وهذا _ أي كون الخبر مطابقا للفاعل _ إذا كان الفاعل اسما ظاهرا ، أمَّا إذا كان مضمرا[١] فليست المطابقة بينهما شرطا[٢] .

• النوع الثاني من النوعين المذكورين : أن يرفع الاسم وحده[٣] ، وذلك إذا كان اسمه فعلاً مضارعًا مع «أن» ، فيكون الفعل المضارع مع «أن» : في محل الرفع ، بأنّه اسمه ، ويكون «عسى» حينئذ بمعنى «قَرُبَ»[٤] ؛ مثل : عسى أن يخرج زيد[٥] ،

---

[١] مضمرًا : أي مستترًا ، فإن كان ضميرًا بارزًا فتجب المطابقة بينهما ؛ نحو : عسيتَ أو عساكَ أن تخرج ؛ وعسيتما أو عساكما أن تخرجا ؛ وعسيتم أو عساكم أن تخرجوا .

[٢] فليست المطابقة بينهما شرطًا : مثل الزيدان عسى أن يخرج ، فقوله «أن يخرج» لايطابق «الزيدان» لأن فاعل «عسى» ضميرٌ مستترٌ فيه عائد إلى الزيدان ، وهو (الضمير) ليس اسمًا ظاهرًا ، وسبب عدم المطابقة أن «عسى» هنا بمعنى «لعلّ» كذا في التوضيح الكامل .

[٣] وحده : الوَحْدَ مصدرٌ لايثنى ولايجمع (المعجم الوسيط) ، ويضاف إلى الضمير مطلقًا مع امتناع القطع أيضا (النحوالوافي ٧٦/٣) ، وهو منصوبٌ لزومًا إما لأنه مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ من لفظه ، يقال : وَحَدَ الرَّجُلُ يحد إذا انفرد ، وإما لأنه حالٌ ، وإما على نزع الخافض . (هامش النحوالوافي ٧٦/٣)

[٤] بمعنى قَرُب : يريد : كما أن الفعل «قرب» يحتاج إلى اسم واحد فقط وهو فاعله ، فكذلك الكلمة : عسى يحتاج إلى اسم واحد وهو فاعله .

[٥] عسى أن يخرج زيدٌ : في مثله يجوز أربعة أوْجُه من الناحية الإعرابيّة :

الأوّل : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ (وهو مع تأخره في اللفظ متقدمٌ في المرتبه) ، «عسى» فعل ماض تامٌّ ، وفاعله هو المصدر المؤوَّل من أن ومن المضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من عسى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ المتأخّر .....

الثاني : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره ، «عسى» فعل ماض ناقص ، اسمه ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على المبتدأ ، المتأخّر في اللفظ ، المتقدم في الرتبة ، ويطابقه ؛ وخبره هو المصدر المؤوَّل من أن والمضارع مع مرفوعه المستتر والجملة من عسى واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .....

الثالث : أن يكون عسى تامًا وفاعله هو المصدر المؤوَّل بعده من أن والفعل المضارع مع

أي : «قرب خروجه» ، فلا يحتاج في هذا الوجه إلى الخبر ، بخلاف الوجه الأول ؛ لأنه لايتم المقصود فيه بدون الخبر ، فيكون الأول ناقصا ، والثاني تاما .

* * *

• {و} الثاني {كاد}[١] ، وهو يرفع الاسم وينصب الخبر ، وخبره فعل مضارع بغير «أن»[٢] ، وقد يكون مع «أن» تشبيها له بـ «عسى»[٣] ؛ مثل : كادَ زيد يجيء ، فـ «زيد» مرفوع ، بأنه اسم كاد، و «يجيء» في محل النصب ، بأنه خبره ، معناه : قَرُبَ مجيء زيد .

* * *

وحكم باقي المشتقات من مصدره كحكم «كاد» ؛ مثل : لم يكد زيد يجيء ، ولا يكادُ زيد يجيء .

* * *

وإن دخل على «كاد»[٤] حرف النفي ، ففيه خلاف :

مرفوعه، ومرفوعه هو الاسم الظاهر بعده ....

الرابع : أن يكون عسى ناقصًا واسمه هو الاسم الظاهر المتأخر (زيدٌ) وخبره هو المصدر المؤوَّل من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر . (النحوالوافي ١/٦٢٦)

تنبيهٌ هامٌ : عسى من الله واجبةٌ في جميع القرآن ، إلا في قوله تعالى : عسى ربه أن طلقكن أن يبدله (التحريم /٥) وقال أبوعبيدة : عسى من الله إيجاب فجاءت على احدى لغتي العرب ؛ لأن عسى في كلامهم رجاء ويقين . (الصحاح ٥/١٩٣١، مختار الصحاح /١٨٢)

[١] كاد : مضارعه يَكاد ، والمصدر كَوْدٌ ، كخاف يخاف خوفًا ، ومعنى كاد في الأصل : قَـرُبَ ولا يستعمل على أصل الوضع . (الرضي ٢/٣٠٤)

[٢] بغير أن : الكثير في خبر كاد أن يتجرد من أن ، ويقل اقترانه بها (شرح ابن عقيل)

[٣] تشبيهًا له بـ عسى : أي : تشبيهًا لخبر كاد بخبر «عسى» من حيث أنهما فعلان مضارعان .

[٤] إن دخل على كاد : انظر للتفصيل في هذه المسئلة البرهان في علوم القرآن ٤/١٥٨ .

١- قال بعضهم : إن حرف النفي فيه مطلقا[١] يفيد معنى النفي .

٢- وقال بعضهم : إنه لايفيده ، بل الإثبات باق على حاله.

٣- وقال بعضهم : إنه لايفيد النفي في الماضي ، وفي المستقبل يفيده .

* * *

• {و} **الثالث** {كَرَبَ}[٢] ، وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، وخبره يجيء فعلا مضارعا دائما بغير «أن»[٣] ؛ نحو : كرب زيدٌ يخرج.

• {و} **الرابع** {أوشك} ، وهو يرفع الاسم وينصب الخبر ، وخبره فعلٌ مضارعٌ مع «أن»[٤] ، أو بغير «أن» ؛ مثل : أوشك

---

[١] مطلقًا : أي : ماضيًا كان أو مستقبلاً ، هذا القول هو الصحيح ، وقوله تعالى : «فذبحوها» لايناقض قوله : «وما كادوا يفعلون» الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربة ؛ لعدم اتحاد زمنهما الذي هو شرط التناقض ؛ إذ المعنى : فذبحوها بعد أن امتنعوا حتى لايقربوا منه ولاتناقض في ذلك. (الخضري ١/١٢٥)

[٢] كَرَبَ : المشهور في كَرَبَ فتح الراء ، ونقل كسرها أيضًا . (شرح ابن عقيل)

[٣] وخبره يجيء فعلاً مضارعًا دائمًا بغير أن : لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجرد خبره من أن ، وزعم ابن مالك : إن الأصحَّ خلافه وهو أنه مثل كاد ، فيكون الكثير فيها تجريد خبره من «أن»، ويقل اقترانه بها . (شرح ابن عقيل) والأول هو الشائع في الأساليب العالية التي يحسن الاقتصار على محاكاتها . (النحوالوافي ١/٦١٦)

ملحوظة : قد جاء في الكافية لابن الحاجب والمفصل للزمخشري : أن «كرب» يدل على معنى الشروع بينما ورد في أكثر كتب النحو _ مثلاً : النحوالوافي ، والكواكب الدرية ، وشرح الشذور ، والقطر وشرح ابن عقيل _ أنه يفيد دنو الخبر من الاسم .

[٤] وخبره فعل مضارع مع أن : الكثير اقتران خبر أوشك بأن ، ويقلُّ حذفه منه (شرح ابن عقيل) الأول هو الشائع يحسن الاقتصار عليه . (النحو الوافي ١/٦١٦)

فائدة : يستعمل مضارع أوشك : يوشك ، وقد ورد أيضًا استعمال اسم الفاعل من أوشك .

زيد أن يجيءَ ، أويجيءُ .

* * *

وقال بعضهم[١] : إن أفعال المقاربة سبعة ؛ هـذه الأربعـة المذكورة ، و«جَعَلَ» و«طَفِقَ» و«أخذ» ، وهذه الثلاثة[٢] مرادفـة لـ «كرب» وموافقة له في جميع الاستعمال .

{النوع الثاني عشر}

{أفعال المدح والذم[٣] ، [ترفع الاسم المعرف باللام] وهـي أربعة}

* * *

الأوّل {نِعْمَ}[٤] ، أصله «نَعِمَ» ، بفتح الفـاء وكسـر العـين ،

---

[١] بعضهم : أراد به ابن الحاجب وغيره .

[٢] هذه الثلاثة مرادفةٌ لكرب إلخ : هذا على مذهب صاحب الكافية وصاحب المفصل ، وأما على مذهب الجمهور فلا ترادف هذه الثلاثة كَرَب ، ولا توافقه في الاستعمال ؛ لأنّ هذه الثلاثة تدل على الشروع في الفعل ، ولايقترن أخبارها بأن ، ويدل كرب على دنو الخبر من الاسم ويقترن خبره بأن كما أسلفنا . أما تجريد خبر أفعال الشروع فلما بينها وبين «أن» من المنافاة ؛ لأن المقصود به الحال و«أن» للاستقبال . (شرح ابن عقيل)

[٣] أفعال المدح والذم: هي ماوضع لإنشاء المدح والذمّ ، وهي أربعة أفعال : نعم وبئس وساء وحبذا.

[٤] نعم : فيه ــ وكذلك بئس ــ لغاتٌ ؛ أشهرها (كسر الأوّل مع سكون الثاني) ، (وفتح الأول مع كسر الثاني) ، (وفتح الأول مع سكون الثاني) ، (وكسر الأول والثاني معًا) والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاقتصار على اللغة الأولى . (هامش النحوالوافي ٣/٣٦٧)

واعلم أنهما يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الأفعال ، وأخرى لإنشاء المدح والذم فلا يتصرفان ، لخروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان ، ولزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، والإنشاء من معاني الحروف ، وهي لاتتصرف

فكسرت الفاء إتباعا للعين، ثم أسكنت العين للتخفيف ، فصار «نِعْمَ».

وهو فعل مدح ، وفاعله :

أ) قد يكون اسم جنس[١] معرفا باللام[٢]؛ مثل: نعم الرجل زيد[٣]، فالرجل مرفوع بأنه فاعل نعم ، وزيد مخصوص بالمدح ، مرفوع بأنه مبتدأ ، و«نعم الرجل» خبره مقدم عليه؛ أو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف ، وهو الضمير ، تقديره : نعم الرجل هو زيد ، فيكون على التقدير الأول جملة واحدة ، وعلى التقدير الثاني جملتين .

ب) وقد يكون فاعله اسما مضافا إلى المعرف باللام[٤] ؛ نحو : نعم صاحب الرجل زيد .

فكذا شبهها . (حاشية الخضري ٤٢/٢) وبالإضافة إلى ذلك يجدر بالذكر أنهما فعلان عند البصريين والكسائي بدليل «فبها ونعمت» . واسمان عند باقي الكوفيين بدليل «ماهي بنعم الولد» . (أوضح المسالك /١٦٥)

[١] اسم جنس : هو ماوضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه ، كالرجل ؛ فإنه موضوع لكل فرد خارجيّ على سبيل البدل من غير اعتبار تعيينه والفرق بين الجنس واسم الجنس ؛ أن الجنس يطلق على القليل والكثير ؛ كالماء ، فإنه يطلق على القطرة ، والبحر ؛ واسم الجنس لايطلق على الكثير ؛ بل يطلق على واحدة على سبيل البدل ؛ كرجل ، فعلى هذا كان كل جنس اسم جنس بخلاف العكس . (التعريفات /٢٧)

[٢] معرفًا باللام : اختلف في هذه اللام فقيل : للجنس حقيقةً ، وقيل : هي للجنس مجازًا ، وقيل: هي للعهد الذهني أو الخارجي . (شرح ابن عقيل)

[٣] نعم الرجل زيدٌ : في مثل هذا أربعةُ أعاريب ، الاثنان ما ذكرهما الشارح ، وهما مشهوران ، والثالث أن يكون «زيد» مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : الممدوح . والرابع هو إعراب المخصوص بدلاً من الفاعل .

[٤] مضافًا إلى المعرف باللام : وقد يكون مضافًا إلى مضاف إلى المعرف باللام ، نحو: نعم غلام صاحب الفرس زيد .

ت) وقد يكون ضميرا[١] مستترا مُميَّزا بنكرة منصوبة ؛ مثل : نعم رجلا زيد، والضمير المستتر عائد إلى معهود ذهني[٢].

وقد يحذف المخصوص[٣] إذا دل عليه قرينة ؛ مثل : «نِعْمَ الْعَبْدُ» ، أي : نعم العبد[٤] أيوب ، والقرينة سياق الآية[٥] .

---

[١] ضميرًا : يشترط أن يكون هذا الضمير مفردًا مذكرًا . (النحوالوافي ٣/٣٧٠)

[٢] عائدٌ إلى معهود ذهنيٍ : جاء في حاشية الخضري : يجب عوده لما بعده وهو التمييز ، فهو مما يعود على متأخر لفظًا ورتبة (اهـ)

يجدر بالذكر أن الإضمار قبل الذكر جائزٌ في خمسة مواضع ؛ الأوَّل : في ضمير الشأن ؛ مثل : هو زيدٌ قائمٌ . والثاني في ضمير رب ؛ نحو : ربه رجلاً . والثالث : في ضمير نعم ؛ نحو نعم رجلاً زيدٌ. والرابع في تنازع الفعلين إذا أعمل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع . والخامس في بدل المظهر عن المضمر نحو ضربته زَيدًا (كذا في التعريفات للجرجاني) وزاد ابن هشام موضعين : الأول أن يكون مخبرًا عنه بمفسره ، نحو : ما هي إلا الحياة الدنيا ، أي ماالحياة إلا حياتنا الدنيا ، والثاني الضمير المتصل بالفاعل المقدَّم العائد على المفعول المؤخر ، وهو ضرورة على الأصح كقوله:

جزى ربه عنى عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فَعَل

فأعيد الضمير من «ربه» إلى عدي وهو متأخر لفظًا ورتبةً . (شرح الشذور : ١٦٦)

[٣] وقد يحذف المخصوص إلخ : يعني يجوز حذف المخصوص إن تقدم على جملته لفظٌ يدل عليه بعد حذفه ويغني عن ذكره متأخرًا ويمنع اللبس والخفاء في المعنى ؛ ويسمى هذا اللفظ بـ «المشعر بالمخصوص» سواء أكان صالحًا لأن يكون هو المخصوص ، أم غير صالح ، ويعرب على حسب الحالة ؛ مثل قوله تعالى في نبيه أيوب «إنا وجدناه صابرًا نعم العبد» [ص٣٨/٤٤] أي : نعم العبد الصابر ، ويصح : نعم العبد أيوب . وعلى التقدير الأول يكون «المشعر» _ وهو كلمة صابرًا _ من النوع الذي لايصلح أن يكون مخصوصًا ؛ لأنه نكرة غير مختصة ، بخلافه على التقدير الثاني . (النحو الوافي ٣/٣٧٨)

قرينة : هي في اللغة فعيلةٌ بمعنى الفاعلة مأخوذةٌ من المقارنة ، وفي الاصطلاح : أمرٌ يشير إلى المطلوب ، وهي إما حاليَّةٌ أو معنويَّةٌ أو لفظيَّةٌ . (كتاب التعريفات : ١٧٦)

[٤] نعم العبد : ص/٣٠

[٥] سياق الآية : قال في المعجم الوسيط : سياق الكلام : تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه . و«الآية» : جملةٌ أو جملٌ من القرآن أُثِرَ الوقف في نهايتها غالبًا ، والجمع آيٌ .

وشرط المخصوص[1] : أن يكون مطابقا للفاعل في الإفراد ، والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث ؛ مثل : **نعم الرجل زيد** ، **ونعم الرجلان الزيدان** ، **ونعم الرجال الزيدون** ؛ **ونعمت المرأة هند**، **ونعمت المرأتان الهندان** ، **ونعمت النساء الهندات** .

* * *

• {و} **الثاني** {بئس} ، وهو فعل ذم ، أصله : بَئِس ، من باب عَلِمَ ، فكسرت الفاء لتبعية العين ، ثم أسكنت العين تخفيفا ، فصارت «بِئْسَ» .

وفاعله أيضا [يكون] أحد الأمور الثلاثة المذكورة في «**نعم**».

وحكم المخصوص بالذم كحكم المخصوص بالمدح في جميع الأحكام المذكورة ؛ مثل : بئس الرجل زيد ، وبئس صاحب الرجل زيد ، وبئس رجلا زيد ، وبئس الرجلان الزيدان ، وبئس الرجال الزيدون ؛ وبئست المرأة هند ، وبئست المرأتان الهندان ، وبئست النساء الهندات .

* * *

• {و} **الثالث** {ساء} ، وهو مرادف لـ «بئس» وموافق له في جميع وجوه الاستعمال .

---

[1] شرط المخصوص الخ : أضف إلى ذلك أن يكون المخصوص معرفةً أو نكرةً مختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما من وسائل التخصيص ، وأن يكون أخص من الفاعل لامساويًا ولاأعم منه ، وأن يكون متأخرًا عن الفاعل . (النحو الوافي ٣/٣٧٧) فالشروط أربعة .

فائدة : إذا كان المخصوص مؤنثًا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرًا ؛ نحو : نعم الجزاء الهدية ، ونعم الشريك الزوجة ، أونعمت فيهما ، والتذكير في هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل . (المصدر السابق ٣/٣٧٨)

* * *

• {و} **الرابع** {حب}[١] (بفتح الفاء أوضمها) ، أصله : حَبُبَ (بضم العين) ، فأسكنت الباء الأولى ، وأدغمت في الثانية على اللغة الأولى ، أونقلت ضمتها إلى الحاء ، وأدغمت الباء في الباء على اللغة الثانية .

و«حب» لاينفصل عن «ذا»[٢] في الاستعمال ، ولهذا يقال في تقرير الأفعال : حبذا .

وهو مرادف[٣] لـ «نعم» ، وفاعله «ذا» . والمخصوص بالمدح مذكور بعده .

وإعرابه[٤] كإعراب مخصوص «نعم» في الوجهين المذكورين ،

---

[١] حب : له استعمالان : الأول أن يكون فاعله ذا الإشارية ، فيجب في هذه الصورة فتح حاء «حب» ، وبقاء ذا على حالها من الإفراد والتذكير في كل الأساليب مهما كان حال الممدوح من ناحية إفراده وعدم إفراده ، وتذكيره أو تأنيثه ، كما يجب في هذه الصورة أيضًا وصل الفعل «حب» بفاعله ذا كتابةً وتركيبهما تركيبًا خطيًا . الثاني : أن يكون فاعله اسمًا آخر غير «ذا» ، فيجوز في هذه الصورة فتح الحاء أو ضمها ، ولا يلتزم فاعله صورةً واحدةً ، وإنما يساير المعنى فيكون مفردًا أو غير مفرد ، مذكرًا أو غير مذكر ، وعندئذ لايجوز رفعه أوجره بباء زائدة في محل رفع ؛ نحو : حُبَّ المضيء والقمر _ حُبّ المضيئان القمران _ حُبَّت المضيئات الأقمار .

[٢] ذا : اسم إشارة للقريب ، والمشار إليه ما في الذهن .

[٣] هو مرادف لـ «نعم» لكن «حبذا» يمتاز عن نعم بأنه – أي حبذا – مع الدلالة على المدح يشعر بأن المحمود محبوب للنفس ، فلذا جعل فاعله ذا ؛ ليدل على الحضور في القلب .

[٤] وإعرابه : الإعراب إفعالٌ بمعنى الإظهار ، والمراد به : التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول به أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف وموقع كل منها في جملته وبنائه أو إعرابه أو غير ذلك . (هامش النحوالوافي ٧٤/١)

لكنه لايطابق فاعله[١] في الوجوه المذكورة ؛ مثل : حبذا زيد[٢] ، وحبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ؛ وحبذا هند ، وحبذا الهندان وحبّذا الهندات .

ويجوز أن يكون قبله[٣] أو بعده اسم موافق له[٤] منصوبا[٥] على التمييز أو على الحال ؛ مثل : حبذا رجلا زيد ، وحبذا راكبا زيد ، وحبذا زيد رجلاً ، وحبذا زيد راكبا .

. . .

واعلم أنه لايجوز التصرف في هذه الأفعال غير إلحاق التاء فيها[٦] ، ولهذا سميت هذه الأفعال أفعالا غير متصرفة .

. . .

{النوع الثالث عشر}

{أفعال القلوب}[٧] ، وإنما سميت بها؛ لأن صدورها من

---

[١] لايطابق فاعله الخ : أي : بل يبقى فاعله : «ذا» على صورة واحدة . هي صورة الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث .

[٢] حبذا زيد : حَبَّذا جملة فعلية على الرأي الأرجح . الفعل فيها «حب» وفاعله «ذا» اسم الاشارة ، و«زيد» هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ ، خبره الجملة التي قبله أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ ، وخبره محذوفٌ تقديره الممدوح .

[٣] قبله : الضمير المجرور في «قبله» و «بعده» يرجع إلى مخصوص حبذا .

[٤] اسم موافق له : أي : يوافق ذلك الاسم المخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

[٥] منصوبًا : العامل الناصب في الحال أو التميز ما في حبذا من الفعلية . وذو الحال والمميَّز «ذا».

[٦] غير إلحاق التاء فيها : هذا عام في جميع أفعال هذا الباب ؛ إلا حب فلا يجوز إلحاق تاء التأنيث الساكنة به إذا كان فاعله ذا ، وإن كان المخصوص بالمدح مؤنثا . وأما إذا كان فاعله اسمًا آخر غير «ذا» فيجوز إلحاقها إن اقتضتها القاعدة النحوية ؛ نحو : حَبَّت المضيئات الأقمار .

[٧] أفعال القلوب : أي : الأفعال التي معانيها قائمة بالقلب ، وهي ثلاثة أنواع : نوعٌ لازمٌ

القلب ، ولادخل فيه للجوارح[١] ، وتسمى أفعال الشك[٢] واليقين أيضا ؛ لأن بعضها للشك ، وبعضها لليقين .

* * *

{وهي تدخل على المبتدأ والخبر ، وتنصبهما معا} بأن يكونا مفعولين لها ، {وهي سبعة} : ثلاثة منها للشك ، وثلاثة منها لليقين، وواحد منها مشترك بينهما .

* * *

• أما الثلاثة الأُوَلُ فـ {حسبت[٣] ، وظننت[٤] ،

(لاينصب المفعول به) مثل : فكَّر ، تفكَّر ، حزِن ، جبنَ ؛ ونوعٌ ينصب مفعولاً به واحدًا مثل : أحَبَّ ، كَرِه ؛ ونوعٌ ينصب مفعولين ، كأفعال هذا الباب المذكورة هنا بشرط أن تؤدي معنًى معيَّنًا . (النحو الوافي ٥/٢) .

[١] للجوارح : الأعضاء الظاهرة العاملة من أعضاء الجسد ؛ كاليد والرِّجل ، جمع الجارحة .

[٢] الشك : ههنا عدة كلمات لابد للطالب من العثور عليها ، فاليقين هو الاعتقاد الجازم الذي لايعارضه دليلٌ آخر يسلم به المتكلم . وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحًا في الواقع أو غير صحيح. والشكُّ ماينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد ، بحيث تتساوي قوتهما في التعارض والاستدلال ، فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر لعدم وجود مرجِّح . أما الرجحان أو الظن فهو ماينشأ من تغلب أحد الدليلين المعارضين في أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين ؛ فالأمر الراجح محتملٌ للشك واليقين ، لكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك ، وفي هذه الحالة يسمى المرجوح «وهمًا» . (هامش النحو الوافي ٥/٢)

تنبيه : المراد من الشك الذي ورد في كلام الشارح : الظن ؛ إذ لا شيء من هذه الأفعال القلبية بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين .

[٣] حسبت : بكسر السين ، والأكثر في مضارعه الكسر ، ويقل الفتح ، ومصدره الحسبان (حاشية الخضري ١٤٩/١) وهو للرجحان غالبًا ، وقد يستعمل لليقين ؛ كقوله : حسبت التقى والجود خير تجارة . (الكواكب الدرية ١٢٠/١)

[٤] ظننت : هو يفيد في الغالب رجحان الوقوع كالمثال الذي ذكره الشارح ، وقد يرد لليقين ؛ نحو قوله تعالى : يظنون أنهم ملاقو ربهم . [البقرة /٤٦] (الكواكب الدرية ١٢٠/١)

وخلت[١]} ؛ مثل حسبت زيدا فاضلا ، وظننت بكرا نائما ، وخلت خالدا قائما .

و«ظننت» – إذا كان [مشتقا] من الظِّنَّة بمعنى التهمة – لم يقتض المفعول الثاني ؛ مثل : ظننت زيدا ، أي : اتَّهمْتُه .

• {و} أما الثلاثة الثانية فـ{علمت[٢] ورأيت[٣] ووجدت[٤]}؛ مثل: علمت زيدا أمينا ، ورأيت عمرا فاضلا ، ووجدت البيت رهينا .

و«علمت» قد يجيء بمعنى : «عرفت» ؛ نحو : علمت زيدا (أي : عرفته)

و«رأيت» قد يكون بمعنى : «أبصرت» ؛ كقوله تعالى : «فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى»[٥] .

---

[١] خلت : ماضي يخال ، لايخول بمعنى يتكبَّرُ . (الكواكب الدرية ١/١٢٠) ومضارعه المسموع كثيرًا للمتكلم هو «إخال» بكسر الهمزة غالبًا ، وهذا السماعي الغالب مخالف للقياس ، وفتح الهمزة لغةٌ قليلةٌ مسموعةٌ أيضًا ، والمستحسن الاقتصار على الكثير الغالب . (النحو الوافي ٢/٧) وهو للرجحان ، وقد يرد لليقين . (شرح ابن عقيل)

[٢] علمت: هولليقين غالبًا، كقوله تعالى: فاعلم أنه لاإله إلا هو [محمد /١٩] وقد يرد للرجحان.

[٣] رأيت : الغالب استعماله لليقين ، وقد يرد للرجحان ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا [المعارج /٦-٧] (الكواكب الدرية ١/١٢٠) .

[٤] وجدت : ماضي يجد ، هو يفيد اليقين كقوله تعالى : إن وجدنا أكثرهم لفاسقين . [الأعراف /١٠٢] ومصدره الوِجدان كما قال الأخفش ، وقال السيرافي : مصدره الوجود . (الكواكب الدرية : ١/١٢١)

[٥] فانظرماذاترى: [الصافات٣٧/١٠٢] وتمام الآية: إني أرى في المنام أني أذبحك فانظرماذا ترى.
تنبيه : صرحت كتب التفسير العربية الموثوق بها بأن «ترى» في هذه الآية مشتقة من الرأي بمعنى الاعتقاد الذي يتعدي (على حسب تصريح الرضي) تارة لاثنين ؛ نحو : رأى الشافعي كذا

و«وجدت» قد يكون بمعنى : أصبت ؛ مثل : وجدتُ الضالَّة[١] : أي : أصبتُها .

فإن كل واحد من هذه المعاني لايقتضي إلا متعلقا واحدا ، فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد .

* * *

• {و} الواحد المشترك بينهما هو[٢] {زعمت}[٣] ؛ مثل : زعمت الله غفورا (فهو لليقين) ، وزعمت الشيطان شكورا (فهو للشك)[٤]

* * *

وفي هذه الأفعال لايجوز الاقتصار على أحد المفعولين ؛ لأنهما كاسم واحد ؛ لأن مضمونهما معا مفعول به في الحقيقة ، وهو مصدر المفعول الثاني المضاف إلى المفعول الأول ؛ إذ معنى علمت زيدا فاضلا : علمت فضل زيد ، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة .

* * *

وإذا توسطت هذه الأفعال بين مفعوليها أو تأخرت عنهما ،

حلالاً ، وتارة لواحد ؛ كرأى ابوحنيفة حل كذا ، وليست مشتقة من رؤية العين ؛ ولكن ذهب الشارح إلى أنها مشتقة من رؤية العين ، وكذا جعلها شيخ الهند من الرؤية العينية كما يظهر من ترجمته الأردية للقرآن الكريم .

[١] الضالّة : الشيء المفقود ، ج: ضوالُّ . يقال : الحكمة ضالّة المؤمن .

[٢] هو : ضمير الفصل ، لامحل له من الإعراب ، والاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة ماقبله.

[٣] زعمت : قال الفاكهي : يستعمل في الحق والباطل ، وأكثر استعماله فيما يشك فيه (حاشية الخضري ١/١٥٠) ولم يستعمل في القرآن إلا للباطل ، وقد استعمل في غيره للصحيح ؛ كقوله هرقل لأبي سفيان : «زعمت» . (الكواكب الدرية ١/١٢٠)

[٤] فهو للشك : أي : للظن والرجحان .

جاز إبطال عملها[١] ؛ مثل زيدٌ ظننت قائمٌ ، وزيدًا ظننتُ قائمًا ، وزيدٌ قائمٌ ظننت ، وزيدًا قائمًا ظننت .

فإعمالها وإبطالها حينئذ[٢] متساويان .

وقال بعضهم : إن إعمالها أولى على تقدير التوسط ، وإبطالها أولى على تقدير التأخُّر .

* * *

وإذا زيدت الهمزة في أول «علمت» ، و «رأيت» ؛ صارا متعديين إلى ثلاثة مفاعيل[٣] ؛ نحو : أعلمت زيدا عمرا فاضلا ،

---

(١) جاز إبطال عملها : أي في المفعولين معًا لفظًا ومحلاً . وجعل أبوحيان لجواز الإلغاء شرطين : الأول أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإنه حينئذ لايجوز الإلغاء ولا يجوز الإعمال . الثاني أن لاينفى ؛ نحو : لزيدٌ ظننتُ قائمٌ ، ولزيدٌ قائمٌ ظننتُ ؛ وزيدًا منطلقًا لم أظن ، وزيدًا لم أظن منطلقًا فإنه لايجوز فيه إلا الإعمال ولايجوز الإلغاء ؛ لأنه يتعين بناء الكلام على الظن المنفي . (الكواكب الدرية ١٢٦/١)

فائدة : عند الإبطال والإهمال تكون الجملة من الفعل والفاعل – في حالة التوسط – معترضةً لامحل لها من الإعراب ، وتكون في حالة التأخر استينافيةً لاموضع لها الإعراب ، وفي كلتا الحالتين يرتفع الاسمان باعتبارهما جملةً اسميةً مركبةً من مبتدأ وخبره .

(٢) حينئذ : أي : حين إذ كانت الأفعال متوسطة ، أو متأخرة . قال في النحو الوافي ٤٢/٢: **الأنسب هو تساوي الإلغاء والإعمال عند توسط العامل . أما عند تأخره فالإلغاء أعلى لشيوعه في الأساليب البليغة المأثورة .**

(٣) صارا متعديين إلى ثلاثة مفاعيل : لتعدية الفعل اللازم وسائل ، منها وقوعه بعد همزة النقل ، فإذا دخلت على الفعل الثلاثي اللازم أو الثلاثي المتعدي لواحد أولاثنين غيَّرت حاله ، وجعلت الثلاثي اللازم متعديًا لواحد ، وصيرت الثلاثي المتعدي لواحد متعديًا لاثنين ، وصيَّرت الثلاثي المتعدي لاثنين متعديًا لثلاثة ، أما غير الثلاثي فلا تدخل عليه الهمزة . **ولا يكاد يوجد خلافٌ هامٌّ في أن التعدية بالهمزة قياسيَّةٌ في الثلاثي اللازم . وفي الثلاثي المتعدي بأصله لواحد . إنما الخلاف في الثلاثي المتعدي بأصله لاثنين ، أتكون تعديته بالهمزة مقصورة على الفعلين : «عَلـِمَ ورَأى» دون غيرهما ، أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين فتشملهما وتشمل أخواتهما ؟ رأيان ،**

وأريت عمرا خالدا عالما .

فزيد فيهما بسبب الهمزة مفعول آخر ؛ لأن الهمزة للتصيير[١] ، فمعنى المثال الأول : حملت زيدا على أن يعلم عمرا فاضلا ، ومعنى المثال الثاني: حملت عمرا على أن يعلم خالدا عالما .

وذلك مخصوص بهذين الفعلين دون أخواتهما ، وهذا مسموع من العرب ، خلافا[٢] للأخفش[٣] ؛ فإنه أجاز زيادة الهمزة[٤] في جميع هذه الأفعال ، قياسا على أعلمت وأريت ، نحو : أظننت ، وأحسبت ، وأخلت ، وأوجدت ، وأزعمت زيدا عمرا فاضلا .

* * *

وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة ، وإلى ثانيهما بعض النحاة (منهم الأخفش الأوسط) . (النحوالوافي ٥٨/٢-٥٩)

[١] للتصيير : أي لجعل الشيء صاحب المأخذ .

[٢] خلافًا : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا ، أي : خالف الأخفش ، واللام في «للأخفش» لتبيين الفاعل ، فإن أصل الكلام في هذا المقام : خالف الأخفش خلافًا ، فلما حذف الفعل مع فاعله ؛ لدلالة المصدر عليه وقع الإبهام في الفاعل ، فبُيِّن بإتيان اللام البيانية عليه ، فقيل : خلافًا للأخفش ، ثم إن الجار والمجرور ظرفٌ مستقرٌ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف ، أي هو (الخلاف) كائنٌ للأخفش ، وقيل : خلافًا بمعنى مخالفًا حالٌ من فاعل فعلٍ محذوفٍ ، تقديره : أقول هكذا حال كوني مخالفًا للأخفش . (الشافية بتصرف اقتضاه المقام)

[٣] للأخفش : هو سعيد بن مسعدة المجاشعي أبوالحسن البصري الفقيه النحوي المعروف بالأخفش الأوسط ، المتوفى عام ٢٢١. (هدية العارفين ٣٨٨/١)

[٤] أجاز زيادة الهمزة الخ : قال في هامش النحو الوافي ٥٩/٢ : هذا رأيٌ حسنٌ اليوم ، فإنه مع خلوه من التشدد والتضييق يساير الأصول اللغوية العامة ويلائم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان ، فتقول : أظننت الرجل السيارة قادمة ، بدلا من جعلت الرجل يظن السيارة قادمةً ، إذ من الدواعي البلاغية والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل . فمن الخير إباحة الرأيين وترك الاختيار للمتكلم يراعي فيه الملابسات .

وأنبأ ، ونبَّأ ، وأخبر ، وخَبَّر[١] أيضا تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

* * *

إعلم أنه لايجوز حذف المفعول من المفاعيل الثلاثة ، لكن يجوز حذف المفعولين الأخيرين معا ، ولا يجوز حذف أحدهما بدون الآخر كما مر .

* * *

العوامل اللفظية القياسية

أما[٢] {القياسية} فـ {سبعة عوامل}.

• **الأول** منها {الفعل[٣] مطلقا[٤]} ، سواء[٥] كان لازما أو متعديا ، ماضيا كان أو مضارعا ، أمرا كان أو نهيا .

كل فعل يرفع الفاعل ؛ نحو قام زيد ، وضرب زيد .

وأما إذا كان متعديا ، فينصب المفعول به أيضا ؛ مثل : ضرب زيدٌ عمرًا .

ولا يجوز تقديم الفاعل[٦] على الفعل ، بخلاف المفعول ، فإن

---

[١] خَبَّر : وزن كلمة «حدَّث» أيضًا . فالأفعال القلبية المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة .

[٢] أما : حرف شرط قائم مقام الشرط المحذوف ، وهو : مهما يكن من شيء «القياسية» مبتدأ ، الفاء حرف جزاء . «سبعة» خبر المبتدأ ، وهي مضاف «عوامل» مضاف إليه .

[٣] الفعل : أي الفعل التام المتصرف غير أفعال القلوب ، فخرجت بقيد «التام» الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة وبقيد «المتصرف» أفعال المدح والذم وبالقيد الأخير أفعال القلوب ، لأنها من العوامل اللفظية السماعية .

[٤] مطلقًا : اسم مفعول ، حالٌ من الفعل .

[٥] سواء إلخ : شرح لقوله : مطلقًا .

[٦] لايجوز تقديم الفاعل : هذا مذهب البصريين ، وذلك لأن الفعل والفاعل كجزأي كلمة ، فلا يقدم عجزها على صدرها ، كما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، فإن وجد في اللفظ

تقديمه عليه جائز[١]

ولا يجوز حذف الفاعل[٢] بخلاف المفعول ، فإن حذفه جائز ؛ نحو : ضرب زيد .

* * *

• {و} **الثاني** {المصدر} وهو اسم حدث[٣] اشتق[٤] منه

ماظاهره أنه فاعل مقدم على الفعل ، وجب عندهم تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل ، ويكون المقدم إما مبتدأ ؛ نحو : زيد قام ، وإما فاعلاً لفعل محذوف ؛ نحو قوله تعالى : وإن أحد من المشركين استجارك [التوبة /٦] ؛ لأن أداة الشرط لاتدخل على المبتدأ ، وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله .

(١) فإن تقديمه عليه جائزٌ : هذا قد يكون جوازًا ؛ نحو قوله تعالى : فريقًا هدى [الأعراف /٣٠]، وقد يكون وجوبًا ؛ نحو قوله تعالى : أيًّا ماتدعوا؛ (الإسراء /١١٠)

(٢) لا يجوز حذف الفاعل : لأنه عمدة ، والعمدة لايجوز حذفها . وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صورٌ ، يجوز فيها حذفه ، وذلك في أربعة مواضع : في المصدر المنون ؛ نحو قوله تعالى : أَوْ إِطْعَامٌ فِيْ يَوْمٍ ذِيْ مَسْغَبَةٍ [البلد /١٤] ، تقديره ، أو إطعامه ، وفي فعل التعجب؛ نحو قوله تعالى : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ [مريم /٣٨] أي : بهم ، وفي الفعل المبني للمفعول ؛ نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، وفي المستثنى المفرغ ؛ نحو : ما قام إلا هندٌ ، تقديره : **ماقام أحدٌ إلا هندٌ** .

(٣) حَدَث : المراد بالحدث : المعنى القائم بغيره ، سواء صدر عنه أو لم يصدر ، كالضرب والطول. في التعريف قوله «اسم حدث» بمنزلة الجنس ، يشمل المقصود وغير المقصود ، وقوله «اشتق منه الفعل» بمنزلة الفصل ، خرج به والأسماء المشتقات .

(٤) اشتق : مبنيٌ للمفعول من الاشتقاق ، وهو أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغير في اللفظ . وينقسم إلى ثلاثة أقسام : صغيرٌ ، وهو ما اتحدت فيه الكلمتان فيه حروفًا وترتيبًا ، كعَلِمَ من العلم ؛ وكبيرٌ وهو ما اتحدتا فيه حروفًا لاترتيبًا ؛ كجَبَذَ من الجذب ؛ وأكبر وهو ما اتحدتا فيه في اكثر الحروف مع تناسب في الباقي كنَعَقَ من النَهق لتناسب العين والهاء في المخرج (شذا العرف) والمراد به هنا الصغير .

فائدة : تشتق من المصدر عشرة أشياء : الفعل الماضي ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة .

ملاحظة : المصدرعلى أقسام: مصدر صريحٌ، مصدر المرة ، مصدر الهيئة ، مصدر ميميٌّ ، مصدرٌ

الفعل ، وإنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه فيكون محلا له .

* * *

قال البصريون[١] : إن المصدر أصل ، والفعل فرع ؛ لاستقلاله بنفسه ، وعدم احتياجه إلى الفعل ؛ بخلاف الفعل ، فإنه غير مستقل بنفسه ومحتاج إلى الاسم .

وقال الكوفيون : إن الفعل أصل والمصدر فرع ؛ لإعلال المصدر بإعلاله ، وصحته بصحته ؛ نحو : قام قياما ، وقاوم قواما : أعل «قياما» بقلب الواو فيه ياء لقلب الواو ألفا في «قام» ، وصح قواما لصحة «قاوم» .

ولاشك أن دليل البصريين يدل على أصالة المصدر مطلقا ، ودليل الكوفيين يدل على أصالة الفعل في الإعلال ؛ فلا تلزم منه أصالته مطلقا ، ولوكان هذا القدر يقتضي الأصالة ، يلزم أن يكون «يَعِدُ» بالياء ، و«أكرم» متكلما بالهمزة أصلا ، وباقي الأمثلة فرعا، ولاقائلَ به أحَد .

* * *

صناعيٌّ، اسم مصدر، فالأوَّل يعمل بالشروط الآتية قريبًا، والثاني لايعمل، لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة، والثالث والرابع يعملان عمل الفعل، والخامس اسم جامدٌ مؤول بالمشتق يصح أن يتعلق به شبه الجملة وأن يكون نعتًا وحالاً، وأما السادس فهو نوعان: علم وغير علم فالأول لا يعمل ، والثاني يعمل بالشروط التي يعمل المصدر الصريح بها . (النحوالوافي ٣/١٨١ ومابعدها)

(١) البصريون : أي : النحاة المنتمون إلى المدرسة النحوية البصرية . جمع بصري . والكوفيون النحاة المنتسبون إلى المدرسة النحوية الكوفية جمع كوفي .

اعلم أن مذهب البصريين أن المصدر أصل ، والفعل والوصف مشتقان منه ، ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه . وذهب قوم إلى أن المصدر أصل ، والفعل مشتق منه ، والوصف مشتق من الفعل . وذهب ابن طلحة شيخ الزمخشري إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر . قال ابن عقيل : الصحيح المذهب الأول.

اعلم أن المصدر يعمل عملَ فعله[١]

فإن كان فعله لازمًا، فيرفع الفاعل فقط؛ مثل: أعجبني قيام زيدٍ.

وإن كان متعدِّيًا فيرفع الفاعلَ[٢] ، وينصب المفعول ؛ نحو : أعجبني ضَرْبُ زيد عمرًا.

فـ «زيدٌ» في المثالين مجرورٌ لفظًا ؛ لإضافة المصدر إليه ومرفوعٌ معنًى ؛ لأنه فاعلٌ .

* * *

---

[١] أن المصدر يعمل عملَ فعله : لعمله ثمانية شروط :

(١) أن يكون المصدر صالحًا – في الغالب – للاستغناء عنه بأن يحل محله فعلٌ من معناه ، مسبوق بأن المصدرية أو ما المصدرية ، فيسبق الفعل بأن المصدرية حين يكون الزمن ماضيًا أو مستقبلاً؛ كـ «سررتُ من ودك صديقك أمس كما يسرني إدراكك إخلاصي لك مستقبلاً» فيصح بدل المصدرين : سررت أن وددت ويسرني أن تدرك ويسبق بما المصدرية حين يكون ماضيًا أو حالاً أو استقبالاً ؛ مثل أعجبني ضربك زيدًا أمس ، ويعجبني ضربك زيدًا الآن أو غدًا، فيصح أن يحل الفعل محل المصدر في الموضعين مع ما المصدرية .

(٢) ألا يكون مصغرًا ، فلا يجوز فُتيحك البابَ بعنف أمر لايسوغ .

(٣) ألا يكون ضميرًا ، فلا يجوز ضربي المذنب محمودٌ وهو التقيَّ قبيحٌ .

(٤) أن لايكون للمرة ؛ فلا يصح : ابتهجت بضربتك العدو الغادرَ . أما التاء التي في أصل بنية فلا تضر .

(٥) ألا يتأخر عن معموله الذي ليس شبه جملة ، أما المعمول شبه الجملة فمباحٌ ؛ فلا يجوز: أعجبتني المريض – مساعدتك .

(٦) ألا يكون مفصولاً من معموله بفاصلٍ أجنبي ولا بتابع من التوابع الأربعة .

(٧) ألا يكون مثنًى أو جمعًا ، وأجاز بعضُ النحاة إعمال الجمع ورأيه حسنٌ .

(٨) ألا يكون محذوفًا والمعمول غير شبه جملة ، فإن كان شبه جملة جاز إعمال المصدر المحذوف فيصح تعلق الجار والمجرور في البسملة بمصدر محذوف تقديره : ابتدائي . (لمزيد من التفصيل راجع النحوالوافي ٣/٢١١ ومابعدها)

[٢] فيرفع الفاعل : أما رفعه لنائب الفاعل فالمختار جوازه عند أمن اللبس ؛ نحو : عجبت من قياس بالطيارة الصحراء ومن إقامة فيها معاملُ النفط .

وهو على خمسة أنواع[١] :

أحدها : أن يكون مضافا إلى الفاعل ، ويذكر المفعول منصوبا ؛ كالمثال المذكور .

وثانيها : أن يكون مضافا إلى الفاعل ولم يذكر المفعول ؛ نحو: عجبت من ضرب زيد .

وثالثها : أن يكون مضافا إلى المفعول حال كونه مبنيا للمفعول القائم مقام الفاعل ؛ نحو : عجبت من ضرب زيد ، أي : من أن يُضْرَبَ زيد .

ورابعها : أن يكون مضافا إلى المفعول ، ويذكر الفاعل مرفوعا ؛ نحو : عجبت من ضرب اللِّصِّ الجلاَّدُ .

وخامسها : أن يكون مضافا إلى المفعول، ويحذف الفاعل؛ نحو قوله تعالى : «لاَ يَسْأَمُ[٢] الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ» ، أي: من دعائه الخيرَ.

* * *

اعلم أنّ هذه الصور جارية في مصدر الفعل المتعدي ، وأما في مصدر الفعل اللازم فصورة واحدة ، وهي أن يضاف إلى الفاعل؛

---

[١] وهو على خمسة أنواع : المصدر العامل المقدر بالحرف المصدري وصلته – باعتبار أحواله التي يكون عليها في وقت عمله – ثلاثة أقسام ؛ الأول مضافٌ وهو أكثرها عملاً وأعلاها فصاحةً ؛ نحو قوله تعالى : كذكركم آباءكم [البقرة / ٢٠٠] ثم هذا القسم على خمسة أقسام كما ذكرها الشارح . الثاني : مُنَوَّنٌ ويلي السابق في كثرته وفصاحته ؛ نحو قوله تعالى : (أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيمًا ...... [البلد/١٤]. الثالث : مبدوٌ بأل ، وهو أقل من السابقين استعمالاً وبلاغةً ؛ نحو : عجبتُ من الرزق المسيءَ إلهه ... (النحو الوافي ٣/٢١٨ ومابعدها)

[٢] لايسأم الإنسان .. [فصلت /٤٩]

نحوَ : أعجبني قعود زيد .

وفاعل المصدر لايكون مستترا[١] ، ولايتقدم معموله عليه .

. . .

• {و} **الثالث** {اسم الفاعل} ، وهو كل اسم اشتق من فعل[٢] لذات من قام به الفعل .

وهو يعمل عمل فعله كالمصدر .

• فإن كان مشتقا من الفعل اللازم ، فيرفع الفاعل فقط ؛ مثل : زيد قائم أبوه .

• وإن كان مشتقا من الفعل المتعدي فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول به أيضا ؛ مثل : زيد ضارب غلامَه عمرا .

. . .

وشرط عمله[٣] :

---

[١] مستترًا : يرى بعض النحاة أنه مستترٌ فيه .

[٢] من فعل : أي من مصدر فعل ، وفي التعريف : «كل اسم» بمنزلة الجنس يشمل المصدر وجميع الأسماء المشتقات . وقوله : «اشتق» فصلٌ أول مخرجٌ للد . وقوله لذات من قام به الفعل : فصلٌ ثان مخرجٌ لاسم المفعول ؛ فإنه إنما اشتق من الفعل ع عليه ، ولأسماء الزمان والمكان ؛ فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قام به ، ولاسم التفضيل ؛ فإنه موضوعٌ لمن قام به الفعل من الزيادة على أصل الفعل . أما الصفة المشبهة فليس في العبارة قيدٌ مخرجٌ لها ولإخراجها يزاد «بمعنى الحدوث»

[٣] وشرط عمله : في كلام الشارح شيءٌ من الخفاء ونوعٌ من الاختصار ، فإيضاحه أن اسم الفاعل نوعان : مقترن بأل الموصولة ، ومجرد عنها ، فالنوع الأول يعمل بدون شرط كما سيذكره الشارح ، وأما الثاني فيشترط لعمله النصبَ في المفعول به خمسة أمور ، لأول الاعتماد، والثاني عدم المضي ، والثالث ألا يكون مصغرًا ، فلا يصح يقف حُوَيرسٌ زرعًا . والرابع ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله فلا يصح يقبل راكبٌ مسرعٌ سيارة . الخامس ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبيٌّ (وهو الذي ليس معمولاً لاسم الفاعل وإنما يكون معمولاً لغيره)

١- أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال . وإنما اشترط بأحدهما ليكمل مشابهته بالفعل المضارع ؛ لأنه لما كان مشابها بالفعل المضارع بحسب اللفظ في عدد الحروف والحركات والسكنات ، فكان حينئذ مشابها به بحسب المعنى أيضا .

٢- ويشترط أيضا اعتماده :

أ) على المبتدأ ، فيكون خبرا عنه ؛ مثل : المثال المذكور .

ب) أو على الموصول ؛ فيكون صلة له ؛ نحو : الضارب عمرا في الدار ، أي : الذي هو ضارب عمرا في الدار .

ت) أو على الموصوف ، فيكون صفة له ؛ مثل : مررت برجل ضارب ابنُه جارية

ث) أو على ذي الحال ، فيكون حالا عنه ؛ مثل : مررت بزيد راكبا أبوه .

ج) أو على النفي أو الاستفهام ، بأن يكون قبله حرف النفي أو الاستفهام ، مثل ؛ ما قائم أبوه ، وأقائم أبوه .

* * *

وإن فقد في اسم الفاعل أحد الشرطين المذكورين ، فلا يعمل

فلا يجوز هذا مكرم – واجبَها – مؤدِّيةٌ . فإن كان بمعنى الماضي لم ينصب المفعول بـه إلا بعـد استيفاء تلك الشروط مزيدًا عليها صحة وقوع مضارعه موقعه نحو : كانت الأمطار أمس غاسلةً الأشجار . ولا يصح : هذا حاصدٌ قمحًا أمس . ويشترط لعلمه الرفع في الفاعل الظـاهر هـذه الأمور إلا عدم المضي . وهو يعمل في الفاعل الضمير – مستترًا كـان أو بـارزًا – وفي بـاقي المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهرًا ولا مفعولاً به بدون شرط . (انظر : النحو الوافي ٣/٢٤٧)

أصلا ، بل يكون حينئذ مضافا إلى مابعده ؛ مثل : مررت بزيد ضارب عمرو أمس .

* * *

وإن كان اسم الفاعل معرفا باللام ، يعمل في مابعده في كل حال : سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وسواء كان معتمدا على أحد الأمور المذكورة ، أو غير معتمد ؛ مثل : الضارب عمرا الآن ، أو أمس ، أو غدا ، هو زيد .

* * *

اعلم أن اسم الفاعل الموضوع للمبالغة[1] – كضرَّاب ، وضَروب ، ومِضْرابٌ (بمعنى كثير الضرب) ، وعلاَّمة ، وعليم ، (بمعنى كثير العلم) ، وحَذِرٌ (بمعنى كثير الحذْر) – مثلُ اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل ، وإن زالت المشابهة اللفظية بالفعل ، لكنهم جعلوا مافيها من زيادة المعنى قائما مقام مازال من المشابهة اللفظية .

* * *

---

[1] للمُبالغة قد تحوَّل صيغةُ «فاعل» – وهي صيغة اسم الفاعل الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف – إلى صيغة أخرى ، تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة في فعلها الثلاثي الأصلي مالا تفيد إفادة صريحة صيغةُ فاعلٍ ، وتسمى بصيغ المبالغة ، وتحد بأنها صفاتٌ مشتقة تدل على كثرة اتصاف الموصوف بالصفة . وأشهر أوزانها خمسة قياسيةٌ ؛ هي : فَعَّالٌ ، مِفْعَالٌ ، فَعِيلٌ ، فَعُولٌ ، فَعِلٌ . وهناك بعض صيغ قليلةٌ مقصورةٌ على السماع عند أكثر القدماء . ومما تجب بالملاحظة أن صيغ المبالغة القياسيّة لاتصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متصرف متعدٍ ما عدا صيغة فعّال فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي ، وهي خاضعة لجميع الشروط والأحكام التي يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من أل والمقرون بها .

• {و} **رابعها** {اسم المفعول} ، وهو كل اسم[1] اشتق لذات من وقع عليه الفعل .

وهو يعمل عملَ فعله المجهول فيرفع اسما واحدا بأنه قائم مقام فاعله .

وشرط عمله :

١- كونه بمعنى الحال أو الاستقبال .

٢- واعتماده على :

أ) المبتدأ كما في اسم الفاعل ؛ مثل : زيد مضروب غلامه الآن أو غدا .

ب) أو الموصولِ ؛ نحو : المضروب غلامه زيد .

ت) أو الموصوفِ ؛ مثل : جاءني رجل مضروب غلامه .

ث) أو ذي الحالِ ؛ مثل : جاءني زيد مضروبا غلامه .

ج) أو حرفِ النفي أو الاستفهام ؛ مثل : ما مضروب غلامه وأمضروب غلامه .

* * *

وإذا انتفى فيه أحد الشرطين المذكورين ، ينتفي عمله ، وحينئذ يلزم إضافته إلى مابعده .

* * *

وإذا دخل عليه الألف واللام يكون مستغنيا عن الشرطين في العمل ؛ مثل : جاءني المضروب غلامه .

* * *

---

[1] كل اسم: هذا بمنزلة الجنس ، يشمل المصدر وجميع الأسماء المشتقة من مصدر ، وقوله «اشتق» فصل أول مخرج للمصدر وقوله «لذات من وقع عليه الفعل» فصلٌ ثان مخرجٌ لما عدا الحدود .

• {و} **خامسها** {الصفة المشبهة} ، وهي مشابهة باسم الفاعل[١] في التصريف ، وفي كون كل منهما صفةً ؛ مثل : حَسَنٌ ، حَسَنَان ، حَسَنُونَ ؛ حَسَنَةٌ ، حَسَنَتَان ، حَسَنَاتٌ على قياسِ ضاربٌ، ضاربان ، ضاربون ؛ ضاربةٌ ، ضاربتان ، ضارباتٌ .

وهي مشتقة[٢] من الفعل اللازم[٣] ، دالة على ثبوت مصدرها ، لفاعلها على سبيل الاستمرار والدوام بحسب الوضع .

وتعمل عمل فعلها[٤] من غير اشتراط زمان ؛ لكونها بمعنى الثبوت.

وأما اشتراط الاعتماد[٥] ، فمعتبر فيها ، إلا أن الاعتماد على

---

[١] هي مشابهة باسم الفاعل : أي : اسم الفاعل المتعدي لواحد ، أما غير المتعدي فلا تشبهه ، لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به ، وأما الفعلُ اللازم فلا ينصب المفعول به ولا ما يشبهه . أما المتعدي لأكثر من واحد فلا تشبهه ؛ لأن الصفة المشبهة الأصلية مشتقةٌ من فعل لازم. (هامش النحو الوافي ٣/٣٠٠)

[٢] مشتقة : أي : كلمة أو صيغة هذا بمنزلة الجنس ، يشمل جميع المشتقات ، «من الفعل اللازم» : أي من مصدره ، خرج به اسما الفاعل والمفعول المتعديين . «دالة على ثبوت مصدرها لفاعلها» : خرج به اسم المفعول اللازم المعدَّى بحرف الجر ، واسم الزمان والمكان . «على سبيل الاستمرار» خرج به اسم الفاعل اللازم «بحسب الوضع» خرج به نحو ضامر وشازب وطالق وإن كان بمعنى الثبوت لأنه في الأصل للحدوث .

[٣] من الفعل اللازم : أي من مصدر الفعل الثلاثي اللازم .

[٤] تعمل عمل فعلها : ترفع فاعلها كما يرفع فعلها اللازم . اعلم أن لمعمولها ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز ، والجر على الإضافة .

[٥] اشتراط الاعتماد إلخ : هذا الاعتماد عامٌ في المقرونة بأل والمجردة منها .... ومما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط في نصب الصفة المشبهة لما يسمى «الشبيه بالمفعول به» ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط . كالرفع في فاعلها والجر فيما أضيف إليها والنصب في كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال ، والتمييز ، والمفعول لأجله والظرف والمفعول المطلق وكل معمول مرفوعٍ أو مجرور أو منصوب إلاَّ المنصوبَ على التشبيه بالمفعول به فلابد فيه من الاعتماد .

الموصول لايتأتى فيها ؛ لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصـــول[١] بالاتفاق .

وقد يكون معمولها[٢] :

أ) منصوبا على التشبيه بالمفعول في المعرفة ، وعلى التمييز في النكرة .

ب) ومجرورًا على الإضافة .

* * *

وتكون صيغة اسم الفاعل قياسية ، وصِيَغها سماعية[٣] ؛ مثل: حَسَنٌ ، وصَعْبٌ ، وشديدٌ .

* * *

(النحو الوافي ٣/٣٠٠)

[١] ليست بموصول : والصحيح في أل الداخلة عليها ، أنها تعتبر للتعريف والموصولة معًـا – في رأي – وأداة تعريف فقط في رأي أقوى (انظر : هامش النحوالوافي ٣/٣١٣، ١/٣٨٧) فقولـه «بالاتفاق» لايخلو عن الخطأ .

[٢] وقد يكون معمولها الخ : للعلماء في معمول الصفة المشبهة المنصوب أربعة أقـوال : الأول – وهو مذهب جمهرة الكوفيين – أن انتصابه على التمييز مطلقًا . والثاني – وهو مـذهب جمهـور البصريين ، واختاره ابن الحاجب والشارح – التفصيل بين أن يكون المعمول نكـرة وأن يكـون معرفة ، فإن كان نكرة فهو منصوب على التمييز لاغير . وإن كان معرفة فهو منصـوب علـى التشبيه بالمفعول به لاغير . والثالث أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقًا . والرابـع أنـه منصوب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز أو على التشبيه بالمفعول بـه إن كان نكرةً . (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)

[٣] صيغها سماعية : أوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنًا (١) أفْعَلُ الذي مؤنثه «فَعْـلاَء» ؛ كـأحمر وحمراء (٢) وفَعْلان الذي مؤنثه «فَعْلى» ؛ كعطشان وعطشى . (٣) وفَعَـلٌ : كَحَسَـنٌ . (٤) وَفُعُلٌ ؛ كجُنُبٌ . (٥) وفُعَالٌ ؛ كشُجَاعٌ . (٦) وفَعَالٌ ؛ كَجَبَانٌ . (٧) وَفَعْلٌ : كَسَـبْطٌ . (٨) وفعْلٌ ؛ كصفرٌ . (٩) وفُعْلٌ ؛ كصُلْبٌ . (١٠) وفَعِلٌ ؛ كفَرِحٌ . (١١) وفَاعلٌ : كطاهرٌ . (١٢) وفَعيْلٌ : كبَخيْلٌ . وقد جاءت على غير ذلك . ويطرد قياسها من غير الثلاثي على زنـة اسـم الفاعل إذا أريد به الثبوت . (شذا العرف ص/٨٠)

• {و} **سادسها** المضاف [وهو] {كل اسم أضيف إلى اســـم آخر} ، فيجر الأولُ الثاني – مجردا[١] عن اللام والتنوين ومـــايقوم مقامه من نوني التثنية والجمع – لأجل الإضافة .

والإضافة[٢] :

أ) إما بمعنى اللام المقدرة إن لم يكن المضاف إليه من جـــنس المضاف ، ولا يكون ظرفا[٣] له ؛ مثل : غلام زيد .

ب) وإمَّا بمعنى من ، إن كان من جنسه ؛ مثل : خاتم فضة .

ت) وإما بمعنى «في» إن كان ظرفا له ؛ نحو : ضرب اليوم .

* * *

• {و} **سابعها** الاسم التام [وهو] {كل اسم تم فاستغنى عن الإضافة} ، بأن[٤] يكون في آخره تنوين أو ما يقوم مقامه من نـــوني التثنية والجمع ، أو يكون في آخره مضاف إليه .

وهو ينصب النكرة على أنها تمييز له فيرفع منه[٥] الإبهـــام ؛

---

[١] مجردًا : حال من قوله «الأول» .

[٢] والإضافة : هي لغةً مطلق إسناد شيء لشيء ، واصطلاحًا : نسبةٌ تقييديَّةٌ بين اثـــنين توجـــب لثانيهما الجر أبدًا ويسمى الجزء الأول مضافًا والثاني مضافًا إليه ، وقيل : بالعكس ، وقيل : كـــل منهما لكل منهما : وأصلها إضيافٌ كإكرام ، فُعِلَ بها ما فُعِلَ بإقامة . (حاشية الخضـــري ٢/٢) وهي على نوعين : لفظية ومعنوية . فالأولى : هي إضافة الوصف المشـــابه للفعـــل المضـــارع إلى معموله . الثانية : هي أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها : وهي على ثلاثـــة أقســـام باعتبار اشتمالها على حرف جر أصلي – التي جاء بيانها في الكتاب .

[٣] ظرفًا : سواء كان ظرف زمان أو مكان واقعًا فيه المضاف .

[٤] بأن : الباء فيه لتصوير تمام الاسم ، وهو بأربعة أشياء التي جاء ذكرها في الكتاب .

[٥] منه : أي : من اسم النكرة .

مثل: عندي رطل[١] زيتا ، ومنوان[٢] سمنا ، وعشرون درهما[٣] ، ولي ملؤه[٤] عسلا .

* * *

العوامل المعنوية

{و} أما {المعنوية} فـ {منها عددان} ، المراد من العامل المعنوي : ما يعرف بالقلب وليس للسان حظٌ فيه .

• **أحدهما** {العامل في المبتدأ والخبر ، وهو الابتداء}[٥] ، أي خلو الاسم عن العوامل[٦] اللفظية ؛ نحو : زيد منطلق .

• {و} **ثانيهما** {العامل في الفعل المضارع ، وهو صحة

---

[١] رِطلٌ : معيارٌ يوزن به أويكال يختلف باختلاف البلاد ، وهو في مصر اثنتا عشرة أوقيّة ، والأوقية اثنا عشر درهمًا . (المعجم الوسيط)

[٢] منوان : تثنية المَنَا ، هو معيارٌ قديمٌ كان يكال به أويوزن ، وقدره إذ ذاك رطلان بغداديان ، والرطل عندهم اثنتا عشرة أوقية بأواقيهم . (المرجع السابق)

[٣] درهما : قطعةٌ من فضة مضروبة للمعاملة .

[٤] المِلءُ : قدر ما يأخذه الإناء ونحوه إذا امتلأ ، وفي التنزيل العزيز : مِلْءُ الارْضِ ذَهَبًا . [آل عمران ، ٣/٩١] (المصدر السابق)

[٥] الابتداء : هذا رأي من عدة آراء ، مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ . قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : هذا أعدل المذاهب . (وإن شئت التفصيل فراجع إلى الإنصاف ١/٤٤)

[٦] عن العوامل اللفظية : أي غير الزائدة وما أشبهها ، واحترز بغير الزائدة عن مثل : بحسبك درهمٌ ، فحسبك مبتدأ وهو مجردٌ عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ، فإن الباء الداخلة عليه زائدةٌ ، واحترز بشبهها من مثل : رب رجل قائمٌ ؛ فرجلٌ مبتدأ ، وقائم خبره. (شرح ابن عقيل على الألفية)

وقوع الفعل[١] المضارع موقع الاسم} ؛ مثل : زيد يعلـــم ، فـــ «يعلم» مرفوعٌ ؛ لصحَّة وقوعه موقِع الاسم ؛ إذ يصح أن يقال في موقع «يعلم» : عالِمٌ ، فعامله معنوي .

وعند أكثر الكوفيين[٢] أن عامل الفعل المضارع تجرده عـــن العامل الناصب والجازم ، وهو مختار ابن مالك[٣] رحمه الله .

❀❀❀

[١] وهو صحَّة وقوع الفعل إلخ : هذا مذهب البصريين ، وإنما ارتفع لحلوله محل الاسم ؛ لأنه إذا يكون كالاسم فأعطى أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع ، ويرد قول البصريين ارتفاعـــه في نحو هلايقوم ؛ لأن الاسم لايقع بعد حروف التحضيض . وأجيب بأن الرفع ثابتٌ قبـــل دخـــول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغير ؛ إذ أثر العامل لايغيره إلا أثر آخر .

[٢] عند أكثر الكوفيين الخ : وعند الكسائي – وهو من الكوفيين – أنه مرتفع بالزوائد في أوله . (والبسط في الإنصاف ٢/٥٥٠) .

[٣] ابن مالك : هو محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني (جمال الدين أبوعبـــدالله) نحويٌ لغويٌ مقرئ مشاركٌ في الفقه والأصول والحديث وغيرها ، ولد (عام ٦٠٠ هجرية) بجيـــان بالأندلس ، ورحل إلى المشرق فأقام بحلب مدةً ثم بدمشق ، وتوفي بها عام ٦٧٢ هجرية (معجـــم المؤلفين ١٠/٢٣٤) قال الخضري : كان إمامًا في العربية وغيرها مع كثرة العبادة والعفـــة ومـــع ذلك قليل الحظ في التعليم . قيل : كان يخرج على باب مدرسة ويقول : هل من راغب في علـــم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا ؟ قد أخلصتها من ذمتي ، فإذا لم يجب قال : خرجت من آفة الكتمان . (حاشية الخضري ١/٧)

* * *

والله اعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . هذا ما وفق الله به من التعليق على هذا الكتاب، وإن فيه تبصرة لقوم يجدّون ، يبتدؤن ، أو ينتهون . أللهم اجعله خالصًا لوجهك الكريم ، وأنفع به قارئه وناشره ؛ فإنك ولي النعم ومصدر الجود والكرم ، وأنت حسبنا ونعم الوكيـــل ، نعـــم المولى ونعم النصير . وكان الفراغ في الجامعة الإسلامية : دارالعلوم الرحيميـــة – كشـــمير ، في سلخ ربيع الأول من سنة ١٤٢٤ هجرية على صاحبها أكمل صلاة وأزكى تحية .

فهرس أهمّ المراجع والمصادر

١- أوضح المسالك – لابن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـ)

٢- الألفية في النحو – لابن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـ)

٣- تسريح الغوامل في شرح العوامل – للشيخ أحمد بن محمد زين الفطاني الملايوي

٤- التعريفات – للسيد الشريف الجرجاني (٧٤٠-٨١٦هـ)

٥- تمرين الطلاب في إعراب الألفية – لزين الدين خالد بن عبدالله الأزهري (٨٣٨-٩٠٥هـ)

٦- التحفة السنية شرح الثمرات الجنية – لعيد الوصيف محمد الأزهري

٧- جامع الفوائد في شرح مائة عامل (خ) – لملا صادق

٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل – للشيخ محمد الدمياطي الخضري

٩- حاشية السجاعي على شرح القطر – لأحمد بن أحمد البدراوي الأزهري (.....-١١٩٧هـ)

١٠- حاشية العشماوي على الأجرومية – لعبد الله العشماوي

١١- شرح الكافية – للعلامة محمد بن الحسن الرضي الأسترابازي (٦٨٦هـ)

١٢- شرح قطر الندى وبل الصدى – لابن هشام الأنصاري

١٣- شرح شذور الذهب – لابن هشام الأنصاري

١٤- شرح بن عقيل على الألفية – لعبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل (٦٦٨-٧٦٩هـ)

١٥- شذا العرف في فن الصرف – لأحمد الحملاوي (١٢٧٣-١٣٥١هـ)

١٦- الصحاح في اللغة – لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٣٢-٣٩٣هـ)

١٧- غاية التحقيق شرح الكافية – لصفي بن نصير

١٨- الفوائد الضيائية – لعبد الرحمن الجامي (٨١٧-٨٩٨هـ)

١٩- الفوائد الشافية في إعراب الكافية – لحسين بن أحمد الشهير بزيني زادة

٢٠- قواعد الإعراب – لابن هشام الأنصاري

٢١- القاموس المحيط – للعلامة مجد الدين الفيروز آبادي (٧٣٩-٨٢٧هـ)

٢٢- الكواكب الدرية بشرح متممة الأجرومية – لمحمد بن أحمد الأهدل الحسيني التهامي (١٢٤١-١٢٩٨هـ)

٢٣- الكشاف في اصطلاحات الفنون – لمحمد أعلى التهانوي

٢٤- لسان العرب – لابن منظور الإفريقي (٦٣٠-٧١١هـ)

٢٥- المعجم الوسيط – المجمع اللغوي القاهري

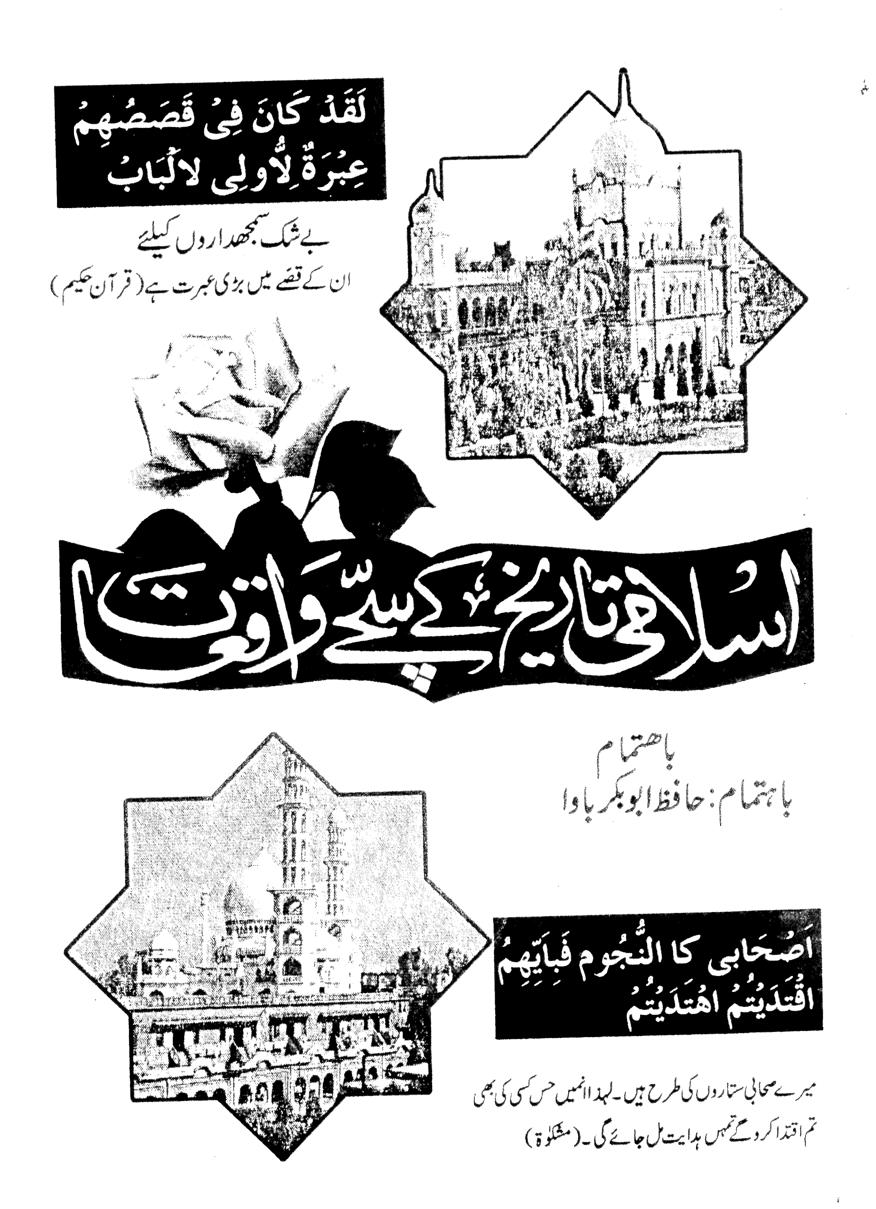
٢٦- مختار الصحاح – لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي

٢٧- المفصل في النحو – للعلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٨-٥٣٨هـ)

٢٨- ال[illegible] – للأستاذ حسن عباس

٢٩- ه[illegible]ية النحو للشيخ سراج الدين أودهي (......-٧٥٨هـ)

المفهـــــرس



لَقَدْ كَانَ فِیْ قَصَصِهِمْ
عِبْرَةٌ لِّاُولِی الْاَلْبَابُ
بے شک سمجھداروں کیلئے
ان کے قصے میں بڑی عبرت ہے (قرآن حکیم)
اسلامی تاریخ کے سچے واقعات
باھتمام
باہتمام: حافظ ابوبکر باوا
اَصْحَابِی كَالنُّجُوم فَبِاَيِّهِمْ
اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ
میرے صحابی ستاروں کی طرح ہیں۔ لہذا انمیں حس کسی کی بھی
تم اقتدا کروگے تمہیں ہدایت مل جائے گی۔ (مشکوۃ)